

مکتب الصالحیہ رحمہ اللہ  
السید محمد اسعد علی شاہ

Süleymaniye U. Küt. nası

Kismi | H. Hüsnü

Yeni Kayıt No.

Eski Kayıt No. | ۲۲۵



بسم الله الرحمن الرحيم رب اعني  
 الطرف الثاني من كتاب مطالع الانوار واقسامه اربعة  
 ولجعل كل قسم كتابا آتت الامور العامة في الاعراض خاصة  
 وفي الجواهر خاصة وفي العلم الالهي خاصة ولما كان العام  
 معدا مطبعا واجب تقديمه وضعا لذلك بلانا بالامور العامة  
 الباب الاول في الامور العامة ابواب آتت الوجود احاث آتت تنوعه  
 الحق اني اعني عن التعرف اذ كل احد يعلم انه موجود بالافزون وليس  
 بمعدوم من غير سبب التصديق مسبوق بالتصور ولانه لو كان  
 معوقا بالحد او الرسم كان ذلك اعرف ولا اعرف من الوجود وما  
 يعالج معرض التعرف تنبيه بعبارة اجلي واجحج الامام على انه  
 لا يعرف اما بالحد فلا لاجزائه فان جزاه ان كان وجودا كان الجزاء  
 كالكلية ام الماهية وان كان معدما فان لم يحصل عند الاحتجاج راد  
 لم يحصل الوجود وان حصل فهو الوجود وملك الامور معوضاته  
 وهو منقوض بالمرئيات والاولى ان يقال جزاء الوجود ان كان موجودا  
 بوجد قبل تقدم الوجود على نفسه وان كان بوجد او بوجد مع او بعد  
 لم يكن الجزاء مستقدا على الكل بالوجود وان كان معدوما كان الوجود  
 مجموع معدومات والبداهة تباها واما بالرسم فلان الرسم لا ينفد  
 تعريف الماهية وفيه نظر تقدم في المطلق قال الشيخ الشيء سابق  
 الوجود الخارج والذهني وما عال ان الشيء قد يكون معدوما وفيه  
 نظره فان اعني بالمعدوم المعدوم في الخارج صحيح لانه يكون موجودا  
 في الذهن وان اعني بالمعدوم مطلقا فلا يتم قال ما يوصف

به المعدوم وبحال عليه ان كان موجودا له فان كان موجودا في  
 نفسه كان المعدوم موصوفا بالوجود وان لم يكن موجودا في  
 نفسه امتنع كونه موجودا لغيره وان لم يكن موجودا له كان منفيا  
 عنه فانه لو كان باقيا له كان منه عنه ممثلا به وهو الموجود له  
 وفيه نظرا ذ وصفا لشيء غير اعم من الوجود له ووصف  
 المعدوم بالمعدوم جائز كما يقول الخلاق متمتع وقد حجب عنه  
 بان الموصوف بانه متمتع في الخارج هو الخلا لوجود في الذهن  
 المحكوم عليه بانه متمتع في الخارج فانه لا خلا في الخارج فكيف  
 يوصف بانه متمتع وهو مبني على الوجود الذهني بآلة الوجود  
 مشترك فيه من الموجودات فاما ما عالج بالافزون ان من السواد  
 والبياض من اجزاء الحصول في الخارج مما ليس من اجزاء ما دون  
 العنقا وهو المعنى بما لوجود بآلة اعتقاد كون الشيء جوهرا بوزن  
 ما اعتقاد كونه عرضا واعتقاد كونه موجودا لا نزول بواحد منهما  
 الموجود ينقسم الى الواجب والممكن ومورد التقسيم مشترك ولا بد  
 في هذه الوجوه من فرض عدم الوضع اللغوي ج وجود الممكنات في الد  
 على عياتها لانها مشتركة في الوجود ومتى لم في الماهية فالوجود  
 غيرها وليس حقا منها لا يمكن بعقل الماهية كالمثلث مع الشك في  
 وجوده الخارج والذهني ايضا لو قبل به فان قلت الشك كون  
 المثلث موجودا في الخارج شك في التصديق بحصوله للمثلث وانه لا يقع  
 كون الوجود عين المثلث او جزمه قلت المراد اننا ننصير المثلث  
 مع الدهر عن وجوده والحاصل غير غير الحاصل وغير جزاء منه



احتجوا بان الوجود لو كان غير الماهية كانت موصوفة بقابلية  
واقصاف الماهية بغيرها مشروط بوجودها فلها وجود قبل وجودها  
ت ويكون الماهية في نفسها غير موجودة فمكون الوجود قائما باليس  
بوجوده ولو كان كذلك لكان موجودا متساويا للماهية في الوجود  
لما في خصوصيته فمكون الوجود وجودا واجوابا عن المنع كون القابلية  
مشروطة بالوجود وعن ان الوجود يكون قائما بالوجود كسائر  
الصفات يكون قائما بالموصوفات وعن منع كون الوجود موجودا  
بوجود غير نفسه كوجود الواحد بالعلية لانه مشترك بينهما ومن  
الممكن فان كان وجوده نفسا مشترك كان وجوده معارنا للماهية  
الموجودة وهو محال وان كان وجوده هو المشترك مع امر زائد وهو  
التجرد كما نزع الحكم ووجود الماهيات الممكنة معارضا لها كان تجرده  
عن الماهية اقترانه ممكن فكل منها لمفصل فمجرد وجود واجب الوجود  
لمفصلات اسموا على ان حقيقته واجب الوجود غير معقولة لنا والوجود  
المجرد معقول فلا يكون كونه كونه الوجود مبدأ غيره ان اعتبر فيه  
التجرد كان العدم جزءا من الوجود وان لم يعتبر كان وجود كل ممكن على  
المعلول واجب احتجوا بان لو كان معارنا للماهية كان محلولا لها  
والعلم متقدمة على المعلول بالوجود فللماهية وجود قبل وجودها  
ت ولكان ذلك الوجود ممكن والامكان لا يعرض للوجود لانه لا يقبل  
العدم بل الماهية بالنسبة الى الوجود فمكون تلك الماهية ممكنة الوجود  
ت ولكن تلك الماهية فاعلة للوجود وقابلية والواجب على المنع  
تقدم العلم على المعلول بالوجود فان لوازم الماهيات كقابلية

والامكان غيرهما معلولاتها وليست مقدمة عليها بالوجود  
ووجود واجب الوجود علم للمعلول الاول عندهم ولم يتعقد  
عليه بالوجود فان قلت ذلك لما يجب فما لا يكون العلم بالوجود  
قلت فذلك لما يجب فما لا يكون للمعلول هو الوجود وعن ان اعتبار  
الوجود عارض للوجود بالنسبة الى الماهية فالماهية واجبة للوجود  
لاقصاف الماهية اياه ويمكن الوجود ما يكون للمعنى لوجوده غيره  
وعن ان الواحد قد يكون فعلا وقابلا كلف الماهية القابلية  
علمه لقبليتها وقابلية لها تنسب من نزع كون الوجود مشتركا  
عن الواحد الممكن بلزومه التزام مجرد وجود الواحد لمفصل او  
عدم تقدم كل علم على معلولها بالوجود والشخص صرح في الهيات الشفا  
بان وجوده غير مشترك فيه فلا يلزم ان يكون مجردا لمفصل بل يكون  
ذلك الوجود متمتع الاقتران بالماهية ه اجمع من اثبات الوجود الدرك  
بانا متصورا لا وجود له في الخارج وحكم عليه بامتيان عن غير المحكوم  
عليه حكم بوجوده متمتع ان يكون معدوما مطلقا واذ ليس بموجود في  
الخارج فهو في الذهن وحكم على المتمتع بانه متمتع حكم على الموجود في  
الذهن بانه متمتع في الخارج حكم تقدم ولما لان سورا معنى الامتياز انه  
لغيره وانه امر سلبى فجاز اقصاف المعدوم به وقد حكم على السلب  
المقابل للايجاب المطلق بالمقابل مع امتناع ان يكون لهذا السلب  
وجودا لانقال الواضحة الحكم على الشيء بثبوت لصدقه انما لا يثبت  
اصلا متمتع الحكم عليه وانه كاذب لان المحكوم عليه بهذا الحكم ان كان  
كذبا لا ساقص لا ينافي سورا بامتناع المنطق اجمع منكروه



بانه لو وجدت ماهية حاراه والبرودة في ذهننا الصارت ذهنا  
حان مادده معا وهو ضعف في الحاصل في الذهن ليس في الخارج  
والبرود بل شحهما حصو لا شبه فيام العوض المحل والمعضل لهما  
كشبههما واطلاق الماهية على الشبح مجاز ~~لما كان~~ في الذهن  
موجود في الخارج كان الموجود في وجوده في الخارج لكن الموجود في  
الذهن فيام به قيام العوض المحل والموجود في الخارج فيام بذاته وبهذا  
يخل كثيرا من التشبه والمعدوم غير ثابت قد سبق اليه من كلام الشيخ  
اشارة والذي يزيد ان المعدوم لو كان ثابتا فاذا وجد فان لم  
يحصل له سوت في المحال عند الوجود والعدم سواء وان حصل له  
سوت في ايد كان عند الوجود ما سياتي في الاصل والى ان كان في  
المعنى من كون السواد المعدوم ثابتا انه عند لعدم سواد وعند  
الوجود سواد موجود ~~لما~~ السواد المعدوم لا بد وان يكون اما  
واحدا او كثيرا او الوحدة والكثرة وصفان شويان في الموصوف  
بكل منهما ثابت فاذا لم يكن السواد المعدوم ثابتا فلا سواد حالة  
العدم واصح الامام بان المعدوم ان كان اخضا ومساويا للشي  
فكل معدوم منفي ولا شيء من المنفي ثابت وان كان اعم لم يكن المعدوم  
سوت بوجه ما والا كان للمنفى شوب لصدقه عليه وفيه بحث لان  
السوت بوجه اعم من السوت في جميع الصور فلا يلزم من سوية بوجه  
سوت في المنفي اعم المعدوم ما ليس بوجوده وانه اعم من المنفي وان عني  
بالمعدوم الممكن منه لم يكن منه ومن المنفي لا عموم ولا خصوص ولا امتناع  
واصح بان المعدوم معلوم وكل معلوم متمم وكل متمم ثابت

4 لان التميز بثبوت امر لاحدهما دون الآخر لولا لم يكن السواد  
سوادا الا عند الوجود كان كونه سوادا بالغير فلا يكون  
السواد سوادا عند عدم الغير وانه محال والجواب عن  
المعنى في الممتنعات وعن انه عند عدم الغير لا يبقى السواد  
لان يكون السواد لا سوادا ان المعدوم قتل انه لا يعاد اذ لم يبق  
له ماهية ولا هوته فامتنع الحكم عليه بصحة العود وعارضة  
الامام بجلسه وقد كذب عنه بان صحة العود صفة ثبوتية  
فامتنع ايضا المعدوم بها وصح اتصافه بعدم صحة العود  
لنفى الحكم بصحة العود وعدمها يرجع الى الموجود في الذهن  
كم تقدم واحتج الشيخ بان المعدوم اذا اعيد وجب ان يكون  
منه ومن مثله اذا وجد بدله وثق فان كان فرق فاشبهها ان  
هذا كان وعدم وذلك لم يكن فكان فعد صار المعدوم معدوما  
وفي غير تقدم لو اعيد وجب ان يعاد جميع الخواص  
التي كان هو بها هو ومن خواصه وقته واذا اعيد وقته كان  
غير معاد لان المعاد هو الذي يوجد في وقتان وهذا قد صر  
في وقت واحد وفي غير زمان هذا ما وجد في وقت غير معاد بل  
في وقت معاد فيكون هو ووقته معاد في غير المعاد ما لا يكون  
لا هو ولا وقته معاد الحق المحزون بانه قابل للوجود والعدم  
يوجد فيكون قابلا للعود وهو ضعف لان العود اخضر من الوجود  
ولا يلزم من امكان الاعم امكان الاخضر قد يقال باننا نعلم بالظن  
انه لو اوجد في الزمان الاول كان يمكن الوجود في الزمان الثاني والثالث



ثم وجوده في الاول بقدر رباة استعداد للوجود وزيادة  
استعداده له ان لم يقد امكان وجوده بقدر امتناعه ولبنة  
ان يكون هذا المعنى هو الماد بقوله وهو اهو من علمه وله المثل  
الا على ج قال الشيخ المعلوم المطلق لا العقل ولا خبر عنه  
فنقول الخبر عن المعلوم المطلق بانه لا خبر عنه خبر عن المعلوم  
المطلق فان لم يصح الخبر عنه بضر هذا الخبر قال الشيخ  
المعروف والخبر عنه هو الموجود في الذهن فان طلب الموجود  
في الذهن لا يكون معدوما مطلقا والكلام فيه طلب الخبر  
عنه بالذات هو الموجود في الذهن وبالعرض هو المعلوم  
المطلق ب في الماهية احاث اكلت له ماهية هو ب  
هو مغاير لكل ما يلحقها فالحيوان من حيث انه حيوان ليس الا  
انه حيوان وان كان لمحقه انه انسان ولا انسان فان طلب  
انتم يقولون انها من حيث هي حيوانه ليست كذلك وانه امر  
زائد طلب لا نقول ان الحيوان من حيث انه حيوان ليس لهذا  
بل نقول انه ليس من حيث انه حيوان لهذا طلب قال الشيخ  
فالحيوان مع اعتبار آخر ملتبس من الحيوان وذلك الآخر  
فالحيوان الموجود في الشحف وان كان حيوانا ما لا يمنع من  
كون الحيوان بما هو حيوان موجود فالحيوان الذي هو جزء  
من حيوان ما موجود بمقتل الحيوان من حيث انه حيوان  
غير موجود في الاشياء صفة لو كان موجودا في هذا الشخص  
كان كان غائبا لم يكن الحيوان بما هو حيوان هو الموجود فيه

33

وان كان غير خاص به كان العام وهو شي واحد موجودا في 5  
وهو محال اجاب الشيخ بان الحيوان بما هو حيوان لا عام ولا خاص  
ولا غيرهما بل هو حيوان فقط وان كان لا يخلو عنهما وافرقت من  
الحيوان بلا شرط شي اخر ومن الحيوان بشرط الاشياء اخر فالحيوان  
بشرط الاشياء اخر لا يوجد الا عيان والابحار وجود المثل  
الا فلا طونه في الاعيان واما الحيوان لا بشرط شي اخر فلا يوجد  
في الاعيان وان كان مع الفهم بقاؤه هذا كله لفظ الشيخ في  
الهيئات الشفافية الحيوان لا مجرد بشرط الاشياء لا يوجد  
لا في الخارج ولا في الذهن فان كونه في الذهن شرط له وهذا يغفل  
ان العقل لا يقدّر على تجريد المطلق بل على تجريد عن اللواحق الخارجية  
فلما لم ب الماهية اما بسيطة لاجزائها واما مركبة من البسيط  
والا فكل ماهية مركبة من امور غير متماهية مرارا غير متماهية  
م قيل البسيط غير مجعول لان ما بالغير يرتفع ما يرتفع الغير فلا يكون  
السواد سوادا عند عدم الغير وقد تقدم جوابه وقيل الامكان  
لا يعرض للبسيط لكونه نسبيا وانه شرط كونه الشيء مجعولا وجوابه  
قد تقدم ان لكل شيء نقص مفروض ليس مع الوجوب وضروري ليس  
في السماع وسلبها للامكان ولا بد لكل شيء من احد من هذه النسب  
فقد عرض الامكان البسيط ويدل على ان البسيط مجعول ان على  
المذهب على بعض اجزاءه والافانما جمع بسيطة التي من  
جملتها الهيئة الاجتماعية التي هي اجزاء الصوري فقد عجز المذهب  
وان لم يوجد ذلك كاعل من اخلف واما الماهية المركبة فاجزؤها



علم لقوامها وعدمها لعدمه والعلة مقدمه فكل جزء منها  
 مقدم عليها في الوجود الذهني والحيوي وواحد منها في العدم  
 فالجزء مقدمه لسفني عن السبب الحديدي فان اعتبر ذلك الدر  
 فهو البتة وان اعتبر في الخارج فهو الغني عن السبب ولا يلزم من  
 كون الشيء متناهماهية وغني عن السبب الحديدي لونه جزاءها  
 فالخاصة المطلقة للجزء المتقدم المذكور وغرها خاصة اضافية  
 فبعض اللوازم قد يكون كذلك بسبب الابد في الماهية المثلثة من  
 استقرار بعض اجزائها الى بعض الالم بل تتم منها ماهية واما العشر  
 المركبة من الاحاد والمعجون من الادونة وغرها فالهية الاحكامية  
 وهي الجزاء الصوري مضمرة الى الباقي ولا يجب في ذلك كل جزء  
 لامتاع الدور بجزء الماهية قد لا يكون متمم في الوجود  
 الخارج كلسواد المرء من جنسه وفضله فان غني به ان الحسن  
 لا يمن من جزئه الجنسي والفضل في الوجود فذلك حق بل المتفضل  
 العقل فانه عقل ان هذا كل نوعا وحسب وفضلا وان كلامها  
 موجود والحسن لا يفرق من وجوداتها وان غني به ان هذه المعاني  
 الثلاثة موجودة بوجود واحد لكون البعض الواحد قايما بحال  
 فذلك غير محقق ذكر الشيخ ان الفرق بين الماهية والجنس ان  
 الجسم ان اخذ بشرط ان لا يدخل فيه ما ليس منه كان مانا وان اخذ  
 لا بشرط كان حقا بجزء الضام ففضل الى ههنا فكون مع الفصل  
 المضموم اليه من غاها من الاعتبارات بفضل العقل واما في الوجود  
 فلا يكون منه شيء متميز بجنس وشي من مانا بل وجود الجسم في هذا النوع

الجنس موجود النوع

6 هـ اجزا الماهية اما متداخلة بعضها اعم من بعض عموما  
 مطلقا او من وجه واما متباينة لا عموم بينها نحو مركب الشيء  
 مع علة او معلوله او لامع واطمنها واشتركا الماهيتين  
 انما يوجب بينهما من الجنس والفصل اذا اشتركا في بعض الذاتيات  
 دون البعض فتمام المشترك بينهما جنس لهما وما به ممتاز كل منهما  
 عن الآخر فصل له وليس شي منها داخلا في طبيعة الآخر لا متنا  
 كون الفصل مساويا للنوع او مشترك فيه وهذا يعرف ان الجوهر  
 ليس جنس للجواهر اذ لو كان جنسا لكان لكل جوهر فصل وجزء  
 الجوهر جوهر فكون الجنس داخلا في طبيعة الفصل والفصل مساويا  
 للنوع ثم ان الجنس من ان يقوم الفصل لكنه يلزمه لما بنا ان بعض اجزا  
 المركبة من بعض يستلزمه واذ ليس الجنس متلما للفصل فوجب  
 عكسه فان قلت النطق مشترك بين الانسان والملك والحيوان بين  
 الانسان والفرس فان قلت بالنسبة الى الانسان والملك جنس والحيوان  
 فصل وبالنسبة الى الفرس والفرس جنس والملك فصل فان  
 غني به الجوهر القوي على الادراك كمن فصلا مقوما لكن قول الجوهر  
 القوي على الادراك على الانسان والملك لا يشتركا اللفظي او بالشكل  
 وان غني به قول الادراك كمن عارضا غير مقوم زمن خصية الفصل  
 ان يتسم قسمة لانه لا يرق قسمة الخاص من الجنس ويكون لاحقه  
 لطبيعة الجنس لا من اخر او اعم بل لكون صون الجنس بعضا منها  
 اليها والاولى بقسام الجسم الى الذكر والانثى لكونه حيوانا والباقي  
 كاتقسام الحيوان الى الابيض والاسود لانه جسم وقد ذكر بعض خواص



الفصل ثانياً على كونه علمه للجنس قد مضى في المنطق بنفسه  
 الحساس والمتحرك بالاداة ليس شيئاً منها فصلاً للحيوان بل فصلاً  
 هوها النفس التي هي مبدأها وكذا الناطق لكن لعسر الوقوف  
 على حسان الفصل يقتصر على لوازمها المساواة لها واذ جعلنا  
 الفصل علمه كان الفصل الاخير علة للجنس السابق وفصله علمه  
 لما فوزه الى ان ينتهي الى الجنس العالي فيكون هو معلولاً اخيراً  
 والفصل الاخير علمه اولى والجنس القريب علمه لجل الجنس البعيد  
 على النوع فستقدم عليه فيه وفي الوجود بالعكس وانه علمه لجل الفصل  
 القريب عليه وفي الوجود بالعكس فانه علمه فالفصل لا يعمل على النوع  
 الا بعد تاشين فيه وحصول مجزئتها فلا يحصل ما فيه الجنس الا  
 بالفصل ح الشخص غير ما فيه النوع لانها كلية وانه تم قبل  
 التعيين بوقتي لان هذا الحيوان من حيث هو هذا الحيوان ثابته  
 وجزء الثابت بابتاحت الامام بانه لو كان غير ميا كان كان عدم  
 اللايعين الذي هو عدمي كان ثبوتاً وان كان عدم بعض اخر فان  
 كان ذلك عدمياً كان هذا سوتاً وان كان ذلك ثبوتاً وهذا  
 مثلاً فكان سوتياً وفيه نظر اذا الكلام في ان التعيين امر له عدم  
 لاني انعدم وايضا التعيين اذا لم يكن سوتاً لا يلزم ان يكون عدم  
 اللايعين المطلق او عدم بعض اخر اذ احتج المانع بانه لو كان ثبوتياً  
 كان له تعيين وتسلسل ولا يختص بعض هذا المعين ببعض  
 متم عن غير فكون متمم اقبل كونه متمم والحوار عنه  
 ان خصوصه كل بعض مادة ذلك المتعين ثم قال الماهية

٧١ ان افضت معنا كان نوعها في شخصها والا فلا بد من علمه  
 سواها غير مساوية لان نسبتها الى الكل واحدة والملاقاة  
 لا يكون حاله في الشخص لان لكل سابق والمعلول مسبوق بل  
 محال له وهو المادة فما لا يكون مادياً كان شخصه مجرد الاضافة  
 وكذلك البساط والاعراض شخصها بالاضافة الى المادة  
 وقد يحتاج الى امور اخرى يكسبها المادة ط بقدر  
 بالكل لا بقدر الجزئية وفيه بطرفان كل كل بقدر كل حصل له  
 محصور ما فقد مجتمع كلات في شيء تحت متع حصولها في غير  
 كما تقدم في المنطق من جواز تركيب الخاصة من امور عامة لكن  
 العدة البشرية لا تقوى على ضبط ذلك ما اما افادته بالجرى  
 الاضافية فطاهر وهذا الحث في مضمون قول الشيخ ويختص  
 المادة بالصورة وبالعكس على وجه لا يلزم منه الدوران الى ما ذكرناه  
 ونفهم ان ذات كل واحدة منها بقدر بعض اخر فلهذا يجوز  
 ان يكون كل واحد من الكلمتين او الكليات سندا لغير الآخر ولا  
 متوقف على الآخر في غير عينيه واللام بالمرح والموتربل مجزئتها  
 الباب الثالث في الوحدة والكثرة فصل اول  
 في الوحدة ما كانت الوحدة غير الوجود لان اكثر من حيث هو اكثر  
 موجود وليس واحد والوحدة وان غرضت لكثرة لا توضع من حيث  
 هو اكثر بل من حيث هو واحد بوجه بقول عشرة واحد اي واحد من  
 العشرات والعشرة للعشرات كواحد للعشرة والمائة بين الواحد  
 والكثرة في الوجود لموضوع واحد والوحدة ايضا غير التعيين



مثل ما ذكرنا في الوجود وان العين مشترك بين الواحد والكثير  
دون الوحدة في الوحدة غنية عن التوفيق وثبوتها على  
الماهية لما ذكرنا في الوجود والعين وانها تعرض للعرض  
والجوهر لا تعرض للعرض اما العرض فيعرض للجوهر في اقسام  
الواحد المعول عليه الواحد قد يكون عددا ووجهة وحدتها ان كانت  
مقومة لها فاما واحد بالجنس او النوع وبلزومه الواحد بالجنس الفصل  
وان كانت غرضها لما قد يكون مجموع لموضوع لقولنا كانت  
والفصل واحد او موضوع عن المجموع اصل كقولنا الانسان والذكر  
واحد في المشي وان كانت لمقومة ولا عارضة فهو كالبدن  
والنفس والمدنية والملك فانها بالتدبير واحد وقد لا يكون  
عدد اقل من الصحيح اقتسامه فان لم يكن له مفهوم سواء فهو الوحدة  
وان كان فان كان له وضع فهو النقطه والا فالنفس والعقل واضح  
فان شابهته اجاز في احتمل فان كان بذاته فهو المقدار والا  
فهو بحجم البسيط فان اعتبرت وحدة قبل الاقسام فهو الواحد  
بالانقال وان اعتبرت معه ومن شأنه اعداد الموضوع فهو الواحد  
بالموضوع والنوع وان لم يشابهه فهو كلسب الاصل والامر  
الواحد والواحد بالاتصال بها الخطير محيطين بالراوية ولما  
سلازم طرفاها كالمختبر بن الطبع او غيره وانت تعرف الى الواحد  
منهين بالواحدية اول الفصل الثاني في اعداد اعداد  
او وجوده الذهني في الخارج من وقيل الوجود له في الخارج  
وهذا علم على المحرر عن المعدادات اعداد اعداد محسنة بالنوع

8 لكل نوع خاصه وهو مجموع احاده وهو هذا الاعتبار واحد  
كالعشرة في العدد راد على طاهيه المعداد وثبوتها في عرض  
لما قلنا في الوحدة وانعام بالجميع لا بواحد منها بل  
فوام كل عدد باحاده لا بالعدد الذي فيه فالسنة ليست بثلثة  
بل ستة مرة واحدة كما قاله ارسطوبس القابل من الوحدة  
والكثير والواحد والكثير ليس بالمتضاد اذا احدا لصد من التقوم  
الاخر فان لم يكن الوحدة والكثير معا فان كان موضوع واحد  
فان كانا ضد من فليس لابد مع ذلك من ان يكون بينهما علة  
الخلافا لا تقوم احدهما الاخر كلف موضوعها واحد بالنوع  
لا بالعدد ولا بالعدم والممكن لكون كل منها وجوديا ولا بالنصف  
لان احد النصفين لا تقوم الاخر لكن لما عرض لها الملكية والمكالية  
فان الواحد بعد العدد كان بينهما قابل للمساواة في العرض  
احاد الامتناع الجنس كالتسوية والنوع مماثلة وفي الكيف مشابهة  
وفي الكم مساواة وفي الاضافة مناسبة وفي الخاصية شاكلية وفي  
الاطراف مطابقة وفي وضع الاجزاء موازاة ولا اسم لساير الاعراض  
وسال الغرض بل هو هو وانه كالجنس لمقابلات هذين المتقابلين  
ما لا يجتمعان في شيء واحد في زمان واحد من جهة واحد واقامة اربعة  
فانها ان كانا تحت عصب واحد ولذنب الاخر فها المتقابلان  
بالسلب والاحاطة والا فان كانا وحده من يعقل كل منهما بالقياس  
الى الاخر فها مصافان والافضل ان وان كان احدهما عديميا  
فان شرطه موضوع مستعمل لقبول ذلك الوجود بحسب شخصه



او نوعه او جنسه فيها العدم والملا المحققان وان كان بحسب  
وكان يمكن حصوله فيها العدم والملا المشهوران وان لم بشرط فيها  
السلب والاجاب بنفسه تضاد المتضادين عارض لما بينهما والتضاد  
عارض لهذا العارض فلا اسكال فان قلت المتقابل اعم من المتضاد  
فكنه من باب المتضاد فكذلك اعم من نفسه فليس جواب مثالي  
المنطق بمقابل السور جنس هذه الاربعة اذ يعقل المتضاد بنفسه  
الى الاخر مع الذهر اعزيت بلهاة احد الضدين قد يلزم الموضوع  
وقد يلزم مع امتناع خلو الموضوع عنها او مع امكانه وصف  
الموضوع بالوسط او لا ثم المتضاد انما يعرض للانواع الاخير  
ما لا يتقرر او لا تضاد واحد غير واحد لان مخالفة الاسر من ذلك  
الضدان كان بامر مشترك بينهما كان الضد موزن لك المشترك واللام  
المتضاد واحد اسمه قد عرفنا ان الوصل والعدد عرفنا  
فلا يكون مبداء من اذ العرض لا يكون مبداء الجوهر المتقدم بالذات  
مقابل بالذات من الاجاب والسلب للبراقى بواسطة كما  
نقل عن افلاطون انه احتج على ابيات المثل بان الانسان جزء هذا  
الاسكن وجزء الموجود موجودا مشترك بين الاشياء مجرد عن جميع  
العوارض المحل فيها ولا يلزم من قسدا كالحاصر في العام فذلك  
المجرد موجودا ابدا وهو انه ان المشترك هو الانسان بشرط شي واما  
بشرط لا شيء فمتنع واحتج ارسطو على قسده بان ذلك الجرد ان كان  
نفسه شوكه من الاشياء كان موضوعا بعوارضها فاعلم زيد علمه  
والا كان مثلا مشترك واسماء الطبيعة الواحدة مشتركة في حقيقة هامة

9 من الحاجة والاستغناء عن المادة فمتنع مجرد الانسانية  
عن المادة وهو مقتضى الوجود على قولهم فانه في الواجب  
مجرد وفي الممكن مقادير للماهية الباب الرابع  
في الوجوب والامكان والامتناع احاث الوجود باعتبار  
ذاته ان وجبه وجوده فهو الواجب الوجود والامكان الوجود  
وعال مثله في المعدوم وقد يقال ان الماهية ان اصبحت  
الوجود فهو الواجب وان اصبحت العدم فهو المتنع وان لم يفسد  
واحد منها فهو الممكن وما وجوده لذاته تسعني فمتنع غير  
وما لا فلا بد الوجوب بالذات موقوف لانه تاكل الوجود والوجود  
لا تاكد بالوجود له واحتج الامام بان نفسه اللاجوب  
المحور على المتنع فلا يكون وجوديا فالوجوب وجودي فان قلت  
المتنع ان كان له متزامن حمل الوجودي عليه والا كان المحكوم  
عليه الموجود في الدفن قلت المتنع متميز بحسب ماهيته والام  
امتنع اشارة العقل اليه وانه لا يجعله ثابتا يمكن وصفه  
بالماتحتجوا بانه لو كان وجوديا كان وجوده غير ماهيته  
فان وجبه انصافها به كان للوجوب وجوب وسلسل والا امكن  
ذوا عنها وعند ذواله لا يكون الواجب واجبا وبانه يكون خارجا  
عن ماهية الواجب فيكون مكننا لذاته واجبا للوجوب فلو  
وجوب قبل هذا الوجوب والحواب عن ان الوجود بالذات  
ممتنع التسلسل فيه وبالفير لا امتناع فيه وعن ان الوجود  
بالذات واجب بالذات لا بالوجوب بالذات بنفسه



تشبه ان يكون خلاف العقلية أن الوجوب بالذات  
 وجوديا لا قبل ما سبق لا الذهن من استحقاق الوجود  
 وعدم افتقاره الى الغير اذا الاول وجودي والثاني عدمي  
 قتل الامكان العام عدمي لكونه محمولا على الممكن الخاص الذي  
 يكون عريضا وقيل انه وجودي لان بعضه الامتناع المحمول على  
 العدم نفسه عدم في المنطق لان المحمول قد يكون محصلا  
 او سلبا او عدولا وان عدول المحمول لبعض وجود الموضوع عقولنا  
 المتع لا واجب لا يصدق بل الصادق انه ليس واجب ولا يلزم منه  
 كون الوجوب ثبوتيا فان لم يعرف الفرق بين الوجود والعدم  
 لم قد يفرق بينهما بان يقال المفهوم المستقل بقوامه ان كان  
 له وجود فهو الموجود والا فهو المعدوم وغير المستقل ان كان  
 له وجود فهو الوجودي والا فهو العدمي بم المفهوم الذي لا مستقل  
 بقوامه منه ما علم وجوده كالمحسوسات ومنه ما علم عدمه  
 كلامتناع ومنه ما اختلف فيه كالنسب والاضافات واكثر  
 ما يطلع لفظ الوجودي والعدمي في امثال هذه من قابل ان  
 الاضافة كالا بن مثلا موجودا لانا نعلم ان هذا الوجود ابو  
 ذاك ان ذاك الوجود ان هذا ومن قابل انها ليست بموجود  
 لان الابن لو كانت موجودة كانت عارضة للاب وكان معها  
 ومنه اضافة العارضة والمعروضيه فلا اضافة اضافة الى  
 غير نهاية واجاب الشيخ عنه بان الاضافة الحقيقية الى الابن  
 وانها اضافة بذاتها وما عرض لها من الابن ومنها اضافة مستترة

10 فالاضافة الحقيقية مناهية على حد ومحوران يكون من شين امر  
 عارض الى نهاية له فكذا كذا الاضافة اذا عرفت هذا فتقول  
 هذه الامور اذا قلنا انها وجودية فلا يعني بها انها ماهية  
 دابة الوجود بل يعني بها انه قد تعرض لها الوجود كما تقول الماهية  
 الموجودة انها موجودة فما قوامه بغير وان كان قائما بمعدوم  
 لا يكون موجودا ولا يلزم منه ان لا يكون له وجود عندما يكون  
 قائما بوجود المتع ان قلنا الامكان العام وجودي لا يكون  
 حتميا للوجوب والامكان الخاص والتركيب للوجوب من الجنس  
 والفصل واما الامكان الخاص بعد احجوا على كونه وجوديا  
 بانه لا فرق بين قولنا لا امكان وامكانه لا وبانه لو لم يكن للامكان  
 ثبوت لم يكن الشئ في نفسه مكمنا ونقصه الامام بالامتناع  
 والعدم فكل امر عديم له اسم محصل ساق في ما ذكر واحتجوا ايضا  
 بان مقتضى الامتناع العدمي وعارضة الامام بان بعضه الوجوب  
 الوجودي واحتج الامام بانه لو كان وجوديا كان مكمنا لكونه  
 عارضا للممكن فيكون له امكان اخر وتسلسل وجوابه الترام التسلسل  
 في الامور السببية فالممكن ان الامكان ان في سلسل الوجود من كان عديميا  
 وان فسر بالافتقار الى الغير فقد يكون وجوديا كاحجوا  
 على ان الوجوب بالذات ان كان وجودا فهو عن الذات اذ ليس  
 منها وان كان خارجا كان مكمنا فان حب كل لوجوب سببه هو  
 الذات فيكون لها وجوب قبل وجوبها وجوابه ان امتناع عدمه  
 للذات لا لوجوبها الممكن لذاته ان كفى امكانه في نفس وجوب



من علته كان دأب الوجود والا كان له امكان اصلي وامكان  
استعدادي جامع لجميع شرائط ذلك النقصان والامكان  
مخرج الى السبب فاما وقد يدعى فيه الضرور واحتمل  
الشيخ بان يخصه بالوجود ان كفي فيه ماهيته فهو واجب  
الوجود لذاته والا فلا بد من امر يصف للمها فكان وجوده  
لوجود سي اخروفيه نظرا اذا الواقع الثاني ولا يلزم منه انه  
لا بد من ان يصف للمها غيرها اذا الكلام فيه واحتمل غيره  
بانه لو ترجح احد طرفيه لكان ذلك اولي به وانه متساوي  
الطرفين فحواه انه لا يلزم من ترجح احد طرفيه لا المرجح كونه  
اولي به واعتراض على دعوى الضرور بان قول الواحد نصف  
الاسم اجل منه والحق ان العلم باحتياج الممكن الى السبب  
فطري حتى يجزم به الصبيان والمنكر اذا عاود عقلا  
جزم به ويحوز العقل وقوع الممكن لا عن سبب ممنوع نعم  
قد يلزمهم ذلك وان لم يقولوا به وقد يكون اول اهل منزلة  
انه لا يكون احد طرفي الممكن اولي به اذ لو كان الوجود اولي به  
فاذا تحقق لعدم ولم يتق تلك الاولوية لا يكون ملك من ذاته  
وان بقيت لم يصح لعدم اولي به لم يكن لعدم معدا وان صار  
اولي بكل الطرفين اولي به لكن الاول بالذات والثاني بالغير وما  
بالذات اقوى فلو تحقق لعدم كان الخارج اقوى هذا خلف  
احتجوا بان لعدم اولي بالموجودات التيسية والوجود اولي  
عند وجود العلم دون الشرط والجواب بغير ما على نفي الجزا

11 ان الحركة من اول المسافة الى اخرها حركة واحدة لجزائها  
بالفعل وليس لعدم بها اول بل يمكن استمرارها وانقطاعها  
واولوية الوجود لا يحصل عند وجود العلم دون الشرط  
بل عند تحقق كل شرط وهناك لوجوب ح وجود الممكن  
سبوق بوجوبه لانه اذا وجد السبب كان اهل ان الوجود  
وفرض ذلك لسبب تاما لزم التخلف والافقد وجب  
فان قلنا الوجوب لكونه وجودا يستدعي محلا باتا ففقد  
وجود الممكن على وجوده قلنا المراد وجوبه من الموثر وانه  
قائم بالموثر وملحق بوجوبه وهو المسمى بالوجوب بشرط  
اليجوز جامع امكان الممكن لا يلزم له استلزام رواله الوجود  
او الامتناع وانه مشترك من الحملات كما في الوجود واذا  
اضيف من مباحث الامكان فاذا ذكرناه في المنظر الى ما هنا  
تم مباحثه الفصل الخامس من القدم والحدوث  
الحادث الحدوث اما اضافي اذ اضاف من وجود شي اقل مما مضى  
من وجوده اخر واما مطلقا لما مضى اذ كان زمان وجوده سبوقا  
زمان عدمه واما ذاتي اذ كان وجوده من عين والقدم  
ويقال بالحدوث للمناسبات ان الممكن من حيث هو لا يستحق الوجود  
ومن حيث علته يستحق الوجود وما بالغير سبوق بالذات  
قل الحدوث على الحاجه الى السبب وانكر الحكم كان الحدوث  
متاخر عن الوجود المتأخر عن ما شر العلم فيه المتأخر عن الحاجة اليه  
المتأخر عن علمه الحاجه فلو كان الحدوث على الحاجه او حزاها



او شرطها لزم الدور فالعلم به الامكان والحدوث لنفسه امكن  
 على الوجود الحادث في العدم السابق فان قلنا لو كان الحدوث  
 كسنة الوجود فان كان حادثا متسلسلا وان كان قديما كان الحادث  
 قدما فليس حدوث الحدوث لوجود الوجود فكما ان الوجود  
 موجود بذاته فالحدوث حادث بذاته بحاجته الشئ على  
 ان الحدوث الزماني مسبق للمادة مائة قبل وجوده مملوك الامكان  
 وجودي فله محل موجود ومحل ان كان حادثا متسلسلا وان كان قديما  
 فهو المان واجاب الامام بان محل امكانه قبل وجوده هو الموجود  
 في الذهن وعن بعضه حدوث النفس في محل امكان  
 النفس هو البدن المخلوق لتدبير قلب النفس لا ملاقي البدن  
 فكيف يكون محل امكانها وقال ايضا انه مسبق في زمان سابق  
 الحث في بل زمان خاتم في الامور المشتركة بين الجواهر  
 والاعراض ان كانت الوجود الساري في شئ يكون الامكان الى احد  
 اثنان الى اخصر محقق او تقدير او يكون كماله حالا والمنعوت  
 محلا ويلزم منه بغير ما وافقنا باحد ما الى الاخر كان كان  
 المحل اسببا لتوابع الحال فهو موضوع والحال عرض وان كان بالعرض  
 فالمحل عرض والحال صوة فالمحل في عم من الموضوع ولا يلزم من كون  
 الجوهر في موضوع ان يكون لا في محل فالحق سر ان كان في محل فله  
 الصور الجسمانية وان كان محلا فهو الهيولى وان كان مركبا منها  
 فهو الجسم والافان كان مدبرا الجسم فهو النفس والافان العقل في  
 العرض هو الموجود في موضوع والجوهر هو الماهية التي اذا وجدت

12 في الخارج كانت في موضوع فالباري تعالى ليس بجوهر والصورة  
 الذهنية جوهر فانها وان كانت الزمنية في موضوع للماهية  
 محثاة او وجدت في الخارج كانت في موضوع في الجوهر  
 ليس حثا للجواهر والامانوت انواعه بفصول فصولها  
 ان كانت اعراضا كان الجوهر مقوما بالعرض وان كانت  
 جواهر احتجت الى فصول ومما احتج به انه لو كان حثا  
 لكان العقل الاول مركبا من الجنس والفصل فيكون الصادر  
 من الواجب كمنز واحد ولكن مقولا على ما حثه بالتواطؤ  
 لكنه بالشك اذا العقل اولي بالجوهرية ثم الجسم ثم الهيولى  
 والصورة وجواب ان الواجب انما يوجد للنوع ما يجاد واحد  
 لا بايجادات ثم يجوز ان يوجد الفصل والفصل الجنس وجواب  
 في ان الشك في قول الوجود عليها لا في قول الجوهر ككليات  
 الجواهر ماهيات اذا وجدت في الخارج كانت في موضوع  
 فهي جواهر ولا تملكها الجواهر الجوهرية هي موكلات العين  
 لكن الجوهرية وجوداتها في موضوع وقد لا يكون الكليات  
 كذلك فهي اقرب للجوهرية والنوع الاخير اقرب الى الجوهرية  
 ثم ما فوّه الى الجنس العالي والشئ يسمى الجوهر الشخصي بالجواهر  
 الاولى وما يليها ماله انتم الى الجنس العالي في الجوهر لا يندله  
 ان شرط في الضرر تقابها على موضوع واحد والجوهر لا موضوع  
 له وان كسفي تقابها على محل واحد فالصور النوعية مضاف  
 لكونه قابل للاضداد وما سبقها استقلاله سواء وانما يكون



اللون فابلا للسواد والبياض لو بقي اللون بعد ذوال احد  
 عنه والعرض ليس حثا لما حثه لا مكان تصور السواد مع  
 الذهب عن عرضة ويمتنع استقاله عن موضوعه لان عرضه  
 بموضوعه المعين وهو المادة فامتنع مفارقة عنه وتعين  
 الجسم بصورة المعينه بالمادة لا بالجزء والوضع لا يجوز  
 قيام العرض بالعرض كلسرعة والبطء العام من الحركة لامتنع  
 وصف الجسم بها ولا يجوز ان يكون العرض موضوع العرض  
 بل موضوع الحركة والسرعة والبطء واحد ومما اختص  
 احد العرضين بل الاخر ويكون احدهما بغتة والاخر مع امتناع  
 اتصاف الجسم به فالغائت حالة المنعوت منها الوحد  
 القامة بكل عرض ويمتنع قيام العرض الواحد بحملة والعدد  
 عرض الحمل لا الاحاد والجسم من حيث هو واحد ولا يضافه لا يقوم  
 بالمصنف بل اضافة هذا الى ذاك قامة بهذا واصله ذاك لا  
 هذا قامة بذلك الحال ينقسم بانقسام المحل واحتج الشيخ  
 بان قن الجسم البسيط ان لم يحصل فيه جسمية ولا في اطرافه  
 لم يحصل فيه وان حصلت في كل جزء كان الواحد محلي وان  
 حصلت في بعض فقط لم يحصل الكل بل حصل بعضها بعض  
 الجسم وانما الاستقام ونقص الوجود والوصف والمقطعة والاضا  
 والحق ان ذالك انما يلزم اذا كان العرض ساريا في المحل كالحركة واللون في  
 سطح الجسم والابن غرسا في الاب ولا المقطعة في الجسم ط  
 لا يجوز ان يكون شي جوهرا موصفا اذا الواحد لا يكون غنيا

١٥ عن الموضوع ومحاجا اليه وفصول الجواهر جواهر وقول الكيفية  
 عليها باشر الالاسم فان كان عرضا كان الحزن الكا  
 الثاني في المعارض خاصة وانما يدمنها على الجواهر ان التثر  
 مباحث الجواهر بمقرر بعد تقرير اصول في احكام الاعمال  
 وفي ابواب في المقولات فيصول في عددتها المشهوراتها  
 الجوهر والكم والكيف والمضاف والاني ومتى والوضع والملك  
 وان يفعل وان يفعل وقيل المقولات اربع الجوهر والكم والكيف  
 والنسبة وجعل النسبة حثا للمقولات النسبية وهو باطل  
 والا كان كل نسبة مركبة فان كل مرتبة فلا جزاءه نسبة بعضها الى بعض  
 فان كانت تلك النسبة مركبة لسلسلا ولا بد من نسبة بسيطة فامتنع  
 كون النسبة حثا لها وقيل الاضافة حثا للمقولات النسبية  
 وهو باطل اذ العكس ارجح في الاضافة دون غيرها ولم ينقل  
 وما في بعض المقولات العشر والشيخ نقل عن بعضهم ان العرض  
 ان لم يرد على موضوعه من خارج ولا حاجته الى نسبة الى خارج  
 فهو الكم او الكيف او الوضع وان ورد عليه من خارج ولا يحتاج  
 الى امر ينشع من نفسه فهو الان او متى او له ونحوه بالملك  
 وان احتج الى ذلك فهو اما المضاف او الفاعل او لا فاعل  
 واعترف الشيخ بانه ضعيف والاولى التعويل فيه على الاستقراء  
 مسببه من زام ابطال بعض المقولات في العشر بلزمت بان  
 ان من الموجودات ما لا يدخل تحت مقوله منها ومنها جنس  
 عال بحته انواع ولا يجب ذلك لحوادث ان يكون موجودات في



انواع حقيقته لا يدخل تحت جنس واما الوحد والنقطه والهو  
 والصون فقد سلم انها خارج عن المقولات العشر لكونها مباني  
 ومبادي المقولات لا يدخل فيها لاسماع كون الشيء مبدأ نفسه وقد  
 تمتنع فوجها عنها وبجعل الواحد والعدد من الكم والنقطه والخط  
 ايضا كذلك فالسخي رسم الكم لا يسمي بالوحد والنقطه ورسم  
 الجوهر يسمي بالهيو والصوره فان قلت هو الجوهر على الجوهر  
 والصوره والجسم ليسا السويه فان الصوره والصوره اقدم بالطبع  
 من الجسم قلت نعم الصوره والصوره على الجسم ليس معي كجوهريه  
 بل بما والجسم في قول الجوهر عليه سواء وانما التقدم والماخو بحسب  
 مفهومه اخوه هذا كالب والابن فانها في الاسك نه سواء وان تقدم  
 الاب على الابن لان اوستي لفرع خلاف الوجود المقول على الجوهر  
 والعرض اذا الوجود بعرض الجوهر وتوسطه للعرض فلذلك  
 لم يكن الوجه حسا لها والواحد قد يكون باعتبار ماهيته من  
 مقوله وباعتبار اعراضه من مقولات اخرى الفصل الثاني  
 في الكم ابحاث احسن السخري على ان الكميه زائد على الجسميه لانها  
 قد يزيد مقدارها بالتفصيل مع بقا حقيقته وبما لا يشعه اذا تسكت  
 بالشكل محله فان حقيقته باقته مع اختلاف مقدارها وقته نظر  
 فان هذا يدل على ان المقادير الخاصه ليست الجسميه ولا اجزائها  
 ثم اورد على نفسه بان الجسم الكلي اذا تكوّن بمقدار لم يغير كسايه  
 اياه في المساحه واجاب عنه بان المساواة بالقوم لا بالفعول  
 من خواص الكم فاقول المساواه والمفاوته ببول الاسام

14 اي يمكن ان يفرق شي عن شيء يقبل الاستسام بمعنى الانفصال لكنه  
 يلحقه لما ان سبب المقدار والكم المقدار لان الاخر المكون بها  
 ولا سمي المقدار الاول مع الانفصال بل بحدث مقدار ان اذ ان المقدار  
 بعدا لما ان لصوره هذا الاستسام وان لم يتق معه ككل بعدا الجسم  
 للسكون الطبيعي وان لم يتق معه كونه بحيث يمكن ان يوضع فيه الواحد  
 والعدد المحدود بالواحد فالواحد مبدأ كل عدد وبعده والعدد  
 والسخري عرف الكم بمذاقانه لا دورفه لان الواحد والعدد عتبان  
 عن التعريف لما تقدم قبل وانه من اول المتصل والمنفصل ومن  
 عرفه بقول المساواة فقد اخطا اذ لا يمكن تعريف المساواة الا  
 بانه اتحاد في الكم ومن عرفه ببول الاستسام فقد اخطا فانه تعريف  
 الكم المتصل بكم اما متصل يمكن فيه فوض احرا اشتقاق على احد  
 مشترك بينهما تماما او منفصل بكم وهو العدد والمتصل  
 اما قار وهو المقدار او لا وهو الكان لان احد مشترك بينهما  
 ومستقبا والمقدار اما امتداد واحد وهو الخط او اثنان وهو  
 السطح او ثلثه وهو الجسم التعليمي وسمي ثغنا لانه حشو ما بين السطح  
 وعمق ان اعتبر النزول وسلك ان اعتبر الصعود وايضا اجزا الكم  
 ان كانت ان متره بحيث يمكن ان يفرق الى اجزائها او من صاحب  
 فهو الخط والسطح والجسم والاول والاخر والعدد فانه لا اوار اجزا  
 الران ولا اتصال الاجزا العدد قد تعرض للكم بالذات ايضا  
 كلام امتداد الذي من اسر الاسكن وقدمه وسمي طولا ولما بين  
 وشماله عرضا ولما يحوي جانه عمقا وقد اعتبر الامتداد الى ان



كطول الخط والى اكثره لا طول فانه يعبر فيه الاضافه الى ثلثة فان  
 الاطول يكون له اقصر بالاضافه والكم بالعرض يكون مع الكم بالذات  
 او يكون الكم بالذات فيه فان متصل بالذات لما عرفت بالعرض  
 لا تطبقه على الحكم المنطبقه على المسافه ومفصل بالعرض لا يكون  
 الانقسام الى الايام والساعات والكم لا يقبل الاستداد والسفقص  
 اذا لا يكون خط اقوى من خط لم يكن خطا والخط الحرفي يعرض لها  
 المساواة والمعادته لما تشرى في الحركة المتعاقبة بالان والكم  
 لا ضده اذ كل عدد يقوم عددا او يقوم به ولا يوجد عدداً بينهما  
 غاية التبع عدداً موضوع واحد متوارداً في علمه والزوجه الصاد  
 الفردية اذ لا موضوع متعاقبان عليه والاتصال الانقسام فصلان  
 لكم فلا يكون كم والمساوي في المعادته والعظيم والصغير والقبل  
 والكثير من الاضافات والمكان الاعلى والسفل لا تتوارداً على  
 موضوع واحد والفوقية والحقه اضافاً في الاضافه لا تضاد فيها  
 سببه قبول النهايه واللانهايه كاصه الكم واللانهايه بمعنى  
 السلب سلب اللبادي تقار وبمعنى العدول للاجسام التي لانهايه لها  
 في العظم واللدان اذ لا طرف للمعط بها وبالجماله للبعد الذي  
 معذور سلوكه وسامى الابعاد اجماعاً بوجوه وان فرض  
 خط غرمت في البعد الغير المتسامي ونفرض من ايس خرج من  
 مركزها خط متناه مواز لذلك الخط فاذا حركت الدائري حتى  
 نال في ذلك الخط من المواز الى المسامته وجرت نقطه في الخط  
 الغرمتي يكون اول نقطه المسامته لحدوثها وانه في الخط الغير

15 المسامى محال اذ لا نقطه فيه الاوفه نقطه يكون المسامته معها  
 قبل المسامته معها وهذا الجح مسنده على نفي الجبر لان يتدبر موجه  
 لا يكون الزاويه المسقطه الخطر مسقطه الى غير انهما به فالزاويه  
 التي يحصل حركه الدائري قد لا تقبل الانقسام فلا يكون مسامته ذلك  
 الخط الامع نقطه معينه م ان نفي الجح بعض عدم تباين الاعمار  
 لان تلك الزاويه يكون مسقطه الى غير انهما به فاذا حركت الدائري  
 وحصلت مسامته ذلك الخط مع الخط الغير المتسامى امكن فرض  
 نقطه يكون مسامته معها قبل مسامته مع النقطه المفروضه  
 خرون انقسام الزاويه الى غير النهايه ان يفرض امتداد ان  
 غرمت هيئتين من مبدأ واحد يرايد ما بينهما من التبع زياده  
 كل عام قبل عدد واحد وكل زمان مع الزمان عليه يوجد في بعد  
 مجموع الزادات التي خرج جانب الجبر او حركه بعد بعد منقول  
 كل ما في كل واحد من الابعاد من الزادات لا يكون موجوداً في بعد  
 واحد لا متشع كون ما لها سبب في محصوراً من خارج فلا يكون  
 كل ما في واحد من الابعاد من الزادات موجوداً في بعد واحد  
 فيكون ذلك البعد اخر الابعاد والا كان كل ما فيه موجوداً في بعد  
 واحد وهو الذي نحن هذا خلف اذا كان ذلك البعد اخر  
 الابعاد والا كان كل ما فيه موجوداً في بعد واحد وهو الذي  
 تقامى الامتداد ان هذا خلف وضعه ظاهر ج ان يفرض خطان  
 غير متساويين احدهما ذا ميل على الاخر من طرفيهما المتساويين  
 عدد شيرم يطبق احدهما على الاخر كان لم يقطع كل واحد من



كالزائد وان يتقطع شأى والزائد زائد بقدر مساواة  
 انفسه قال الامام عليه السلام يعبر على حله وهو ان يمتداد  
 مع تلك العضد الى غير النهاية فلا يكون الزائد كذا قصوه هو  
 كما قال بما انهم شرطوا في وجوب تساوى الابعاد ان يكون من الاحكام  
 بربط طبع او وضع وان يكون موجودا مع الابعاد لبعض النفوس  
 المتفاوتة من غير ان يغير الى اول ومن كان بعد او قبل الا الى  
 اول وبالحرارة الخاصة كذا ذكر النقطة ما ذكر لا يجد فيها  
 في تمام البرهان وعنه من الشبهة زعم بعضهم ان النفوس تعنى  
 بعد المتفاوتة لاحتمالها الزمان والنقصان والابدان غير متساوية  
 والساجي باطل ومنهم من زعم ان الابدان والحركات متساوية  
 لتساوى النفوس وبطلان الساجي ومنهم من التزم التساوي في  
 اللانهاية يقال الامور الخاصة بمعنى السلب دون العدول الافتقار  
 الى وجود الموضوع وللأمر مستقبل بمعنى ان يعاقب عيانا لا سطح  
 حاسس الى كماله لا يتغير من حيث هو ولا هو لا يتغير من حيث هو  
 من حيث هو لا يتغير من حيث هو لا يتغير من حيث هو لا يتغير من حيث هو  
 بل اذ داجما وان اخلى كان ما وراه متساويا هذا خلفه  
 لو وجد المقدار في الخارج عيانا لا يتغير من حيث هو لا يتغير من حيث هو  
 حلوه فيها ولذلك لو حققت الوجود في الخارج عيانا لا يتغير من حيث هو  
 الماهية لا تتغير حصولها فيها وقصر بالحسن مع الفصل المعين واجاب  
 الشيخ بان طبيعة البعد الجسماني هي غير متساوية كذا في طبيعة  
 الجنس هو ضعيف لان القصر ورد على ان المستغنى عن الشيء القدر

بل جوابه ان اقتران الفصل المعين بالحسن لم يكن من جهة الجنس بل  
 من الفصل المعين وحلول المقدار في المكان ليس من قبله فان  
 شأنه القبول بل من قبل البعد في وقت تحصيل الابعاد والبلد  
 البشري المادة هي الجسم العلوي ومحل السطح الشرطي الجسم هو  
 السطح التعليمي وكذا الخط والنقطة لكن الابعاد لم تكن تصور لها  
 بشرط عدم المكان بخلاف تصور السطح والخط والنقطة ليس بغير  
 الجسم وعدم السطح وعدم الخط وهن الاربعة اعراض لما الجسم  
 فلم يولد في المكان ولما بينا من زمان المقدار بالتحليل ونقصانه  
 بالثبوت مع ثبوت نوعيه محل وان الجسم اذا انصف كان نصفه ككل  
 في الماهية دون المقدار ويولد عما وجود السطح ان الاجسام متساوية  
 لا بكميتها بل بسطوحها والتساوي بالمعدوم محال فان قلت  
 السطحان انهما متساويان باخلاص الاكراهات فقلت  
 هذا هو الذي تمسك به الشيخ في نفي الخبز والذي يقول عن ان  
 لا تنقسم الامور عنس بكمية المصغر بالتركيب ولا بحرية اذ اجزاء  
 له وانما السطح كدش يصيب ما على ما فيكون وجودها واستعمل  
 ان النقطة لها في الخط والخط لها في السطح والسطح لها في الجسم  
 فلا يكون القطع متساوية ولا الخط عرضا ولا السطح كمن والقطر  
 رسما تمام انه شيء ووضع الاجزاء له الفصل الثالث  
 المكان اثباته كل احد يعلم انتقال الجسم من مكان لا مكان هو عين  
 معلوم بالافزون واحسن المكاره ان لا يكون ليس هو غير مستحسن  
 والا كان معتبرا متفارقا ولا متحررا والا كان له مكان ولا عرضا قانما

المستقر



بالممكن لئلا يستقل باستقاله ولا فاما غيره فان ذلك الغير ان  
لم يكن محزرا لم يكن المكان مشارا اليه وان كان محزرا كان له مكان  
ودار او تسلسل وجوابه انه عرض فاهم بغير المتكلم وهو السطح  
الحاوي وليس كل محزرا له مكان وموضع بل يجب ان يكون له وضع  
بما احتج اصحابنا على ان المكان هو البعد الذي يستقل  
فيه بعد الجسم باننا لو فرضنا خروج الماء والهواء من الاناء علمنا  
ان من طرفه بعدا فاما المكان هو البعد احتج بعضهم بان الجسم بعد  
فاحصل البعد فان لم يتبع بعدا ما او بعدا احدهما لم يكن  
الممكن من المكان وان بقيت معالزم اجتماع المتكلمين فان واحد  
وانه سفي ما بينهما بالماهية والموازم والعوارض اذ حلولها في  
احدهما ليس بالى من الآخر وان سعى لاسننه وايضا اجتماع المتكلمين  
مرفوع الا ان عن الوصل الشخصية الاجسام ولا يفرق بين الانا والو  
فخرج ما فيه ولم يدخل فيه غيره فانه لا بد وان يكون من طرفه بعدا  
اسفا طرق معين لا يجب ان يكون كل طريق حرج ان الاجسام متناغمة  
من التداخل معنى انما داحيز وهذا الحكم بالذات مختص بالخصوص  
في الخير بالذات هو المقدار دون الجبروت فانها لذاتها مجزئة  
عن الوضع والخير دون الصوت لانها سعي مع ازاد ماد الخير و  
نقصه بالتحلل والذات ثقف ودون سائر الصور والاعراض  
فلو كان المكان هو البعد استمع حصوله في بعد فيه وفيه نظر  
اذا المركب قد ينفرد لا يقتضيه واحد من اجزائه وايضا قد  
يكون التنازع بخصوصية البعد المادي واحتجوا على بطلان

177  
القول بان المكان هو السطح الحاوي وهو مذهب ارسطو  
بان الواقع في الماء الجاري يتبدل عليه سطح الحاوي مع جزم  
العقل بسكونه وبان النار تحركتها الى فوق بطلت مكانها بكتلتها  
وهناك الجسم بمشعر ان ملاقتها كل جسم اخر واجسوا اما ان غشي  
بسكونه عدم تبدل نسبتته الى الامور الثابتة فهو ساكن وان  
غشي به استقرار في مكان واحد فليس ساكن ولا يلزم من عدم  
سكونه كونه متحرك ومعنى طلب نهاية كلمة الجسم ملاقاته المحيط به  
الفصل الرابع في الخلا احوال اذا لم يكن من جسيمين  
متباينين في الالوان فهو الخلا وقيل الخلا ايجاد مجرد عن المكان  
فاذا حصلت في المكان كان الجسم واحدا على امتداد بوجه  
فانعد ما بين الجسيمين قد يسع ذراعا او اقل او اكثر وما يقبل  
المساواة والمقاومة مقدار ولا يوجد المقدار عن المكان فلو كان  
خلا كان ماديا هذا خلف فان قلت هذا يقتضي ان العالم  
بان يتدفق هذا التقدير فيكون هناك ايجاد ماديه فقلت انما  
من التقدير ممكن وما ذكره من مجموع الامكان فانه في نظرت  
لو كانت حركة الجسم الخلا في زمان كانت حركته في الملازمة زمان له  
نسبة ذلك الزمان فلو فرضت حركته في ملازمة نسبة وقتها الى وقت  
الملازمة الاولى نسبة حركته الخلا الى زمان حركته الملازمة الاولى كنسبة  
الحركة الملازمة في السرعة كالحركة في الخلا هذا خلف لكن كل  
حركة في زمان فلا خلا وهو ضعيف لان الحركة من حيث هي حركة  
بعضي قدر الزمان فلا يلزم مساواة الحركتين في السرعة بل يكون



يكون الحركة في الملا الرقص البطاحة اذا حرك النقيض الى فوق  
 قسرا يحرك بالميل القسري المحدث فيه وانه يصعب بمصاد  
 الهواء فلو كان خلا لم يكن بمصادمه فلو لم يلغ الحرج الى السماء  
 وجوابه منع الشرطية في علامات عدم الخلا اكون مملو من  
 الماء اسفله بقية صيقفه وهو مسوق الراس كما اذا فتح راسه نزل  
 وان ضم فلا امتناع الخلاء اسوية عسر احد طرفيها في الماء  
 فاذا انصرف بعد عدم الخلا فادوره في راسها خشبة بام الماسة  
 اذا ادخلناها في القارون انكسرت لما خارج فان اخرجنا انكسرت  
 الى داخل وفي هذه العلامات نظر لحوال ان يكون هناك سبب اخر  
 سوى امتناع الخلا حتى انكسرت بوجوه آتية لولا الخلا فاذا حرك  
 جسم ولم يسقط الجسم الذي قد امة تداخلا وان اسقط لا مكان الاول  
 دار وان اسقط لا مكان غير تسلسل واجاب السخ عن بان ما  
 قد امة بصغر حجمه او حجم ما يليه اذا لم يطاوع الهواء المتقدم للفتح  
 فسلد الموضع منها وضطر الى صغر حجمه وما خلفه بالعكس  
 فنعمي بعضه على الاعذاب معه ومع ما يليه مضطرا الى كبر  
 حجمه يمكن ان يلاقى سطح جسم اخر والانسلاسل فلام  
 الخلا وجوابه ان الخلا المتشعبة ما يكون من جسمين ح ان يكونا رطباً  
 سطح على سطح والا كان من سطحين جسمين كالثوب ولكن ان يقع احدهما  
 على الاخر فانه ان ارتفع جزءا دون جزء ففكروا عند ارتفاحه  
 دفعه كن وسطه كالي حال وصول الهواء الى الطرف فيقع  
 قبله الخلا فاق حادثة للجسام لذلك يحبس الماء السراقا

18 ويحدث في الروداق الفصائل الحسنة في المكان والهيئة  
 احيات قبل المكان هو السطح مطلق لان الفكر الاعلى متحرك  
 فله مكان وليس سوى سطح الخوي فلفلك الاوسط مكنان سطح  
 الحاوي و سطح الخوي وما سال الى الجسم الواحد له مكان واحد متحرك  
 على جهة واحد قال السطح الخوي صفة للمكان ان يكون حاديا ومساويا  
 وما يتا للمستويات بل هو المستقل شغلا وبكافة المستقل بالانتقال  
 عنه وبواصله بالاستقال اليه وسيميل ان يوجد فيه حسان  
 معام ان الحاوي قد يكون سطحيا واحدا وقد يكون اكثر من السطح  
 سطح الارض تحت سطح الهواء فوق في الجهات تحت اقل العوام  
 من جهات الانسان والخواص من اطراف الاعداد المثلثة وكل امتداد  
 يوصل حسان مما طراه فقد يكون في الموضع ثمان جهات اربع الى خطوط  
 واربع الى زواياه واما بالحقيقة فليست الا فوق واسفل اذا  
 اعتبر غاية القرب والبعد من الفكر فانها لا تغيران واما اذا  
 اعتبر ما ياتدم الانسان راسه فانه صغير لذي الوافان على الارض  
 على ثلث بل قدم كل منها راس الاخر من ان كل جهة نهاية موجودة  
 قصدها المتحرك ينتهي اليها لاثان وانها غير متشعبة اذا المتحرك  
 اذا وصل الى انصفا فان وقف فهو جهة وان يحرك الى الجهة فليكن  
 ما وراءه ان يحرك عنها فهو جهة في كل امتداد مستقيم له جهتان  
 فحدهما ان كان جسما واحدا ان ينسبطا لاسياني وشكل للكم  
 فان لم يكن لهما كيان لتا سر ويعود الى شكل الطبيعة عند زوال  
 التماس وذكرا الحركة المكنة وهي المسقفة وكل حركة مسقفة



خلف

عن جهة والى جهة فكون الحمة محدث قبل المحدد هذا  
 واذا كان كواحد حدثت الجمتان باحاطته بغاية القرب والبعد  
 من محيطه ولكن كاسفنى التحدد بهذا عن غير وان كان محددا  
 اكثر من جسم واحد فان كان احدهما محيطا بالآخر كفى المحيط  
 التحديد والاحد باحد ما او بها غاية القرب وغاية البعد  
 فنت ان المحدد جسم واحد محيط **الفصل السادس**  
 الكيفية احاط رسم بانه منه فان لا موجب بصورها تقور  
 امرا خارج عنها وعن حاملها ولا يعنى فيه ولا نسبة اجزا  
 حاملها فبالاول يخرج الفعل والانفعال والمانع بالمانع المضاف  
 والامر والى والملك والمالك والمالك والرابع الوضع والرسم  
 يخرج الصوت فانه غرقار ومن الكيفية بدخل الوحد والقطر  
 ورسم الشيخ باقر من هذا الرسم قال الامام الاول ان يرسم بانه  
 عرض لا يتوقف بصور على صور غير ولا يعنى فيه ولا نسبة  
 انصاف اوليا والاول يحج الجوهري والمانع العرض العنصرى والبالي  
 الكم والوصد والقطر والرابع بدخل العلم بمعلوم لا يتقسم  
 من في انواع الادب فالحسوسه كان كانت باسجة فافعالا  
 والافعالا تبت ما يخص ذوات النفس فان كانت باسجة  
 فالملك ولا فالحال ج الاستعداد نحو الافعال والاق طبعية  
 او نحو الافعال هي الفوق وما يخص الكميات فالحق بغير المتقل  
 هو السلب والدرع والاستقام والاحت وبالمفصل الزوجية  
 والفردية وغيرهما وجه احكامها ان لخصت بالكميات وان كانت  
 هذا

ي

والا فان كانت استعدادا نحو الكم فهو الثالث وان كان 19  
 كما لا فالباني فيه نظروا ذكر الشيخ وغير وهو في الكفر ضعيف  
 منسب انما سميت المحسوسه انفعالات وانفعالات الاعمال  
 الحواس عنها او لا يخرج الاسكال والحركات العدد وفي النقل  
 والحركة اختلاف بغير السمع في انه يحس بها او لا وانما سميت بالاسم  
 انفعالات وان كانت انفعالات ايها لغير مدتها مقل كاصيه  
 بهذا النوع ان بفعل بالتسبيه والنقل والحركة الاعمال بالنسبة  
 مع كونها منه وزعم الشيخ انه لم يثبت لبرهان فعل الرطب الطيب  
 واليا بغير اليا بغير وزعم بعض القدامى ان شذ الكيفيات الجسدية  
 بغير اسكال الاجسام بفعل عنها الحواس واحتج بان السكرى  
 لم الصمد اوى يكون مترا وهو باطل اذ السكرى يحس باللمس  
 دون اللون والالوان والطعم والروائح صفاد دون الاسكال  
 وقيل بغير نفس الامر وهو باطل لان حدود اللون الواقعة بين  
 الحاد والبارد ملموسة والطعم والالوان غير ملموسة ولان  
 الامر متوسط وفي هذه الكيفيات تضاد للوحد ومع الكيفيات  
 وتنقسم باسم الحواس الحسوسه وهي الحان والبرون  
 والبورس والرطوبة واللطافة والكافة والزوج والفتا شه  
 والحزن والبلاء والنقل والحزن وقد بدخل فيه الحشونة والملاسة  
 والصلابة واللين والسخن من مران الحشونة والملاسة ليست  
 من الكيف بل من الوضع والصلابة واللين وفيه نظر اذ الصلابة  
 وجودية واللين كعدمي المعولان الحان والبرودة احاث



آتينا غنيتان عن التعريف لكونها من اظهر المحسوسات ولذلك  
 يمتد خواصها قال الشيخ في الحدود الحار كسفيه فعلية محركة  
 لما فوق الحد اثباتا الحفنة فنوضح جميعا المحتاسات ونفرد في حملها  
 وحركتها بخلاف من باب الكسفة وكذا ثمة من باب الوضع لتحليل  
 الكشف وتصعيد اللطيف والتحليل من باب الوضع هو استئناس  
 الاحراز والكسفة من باب الكسفة بل التحليل منه وانها لا  
 تفرد احراز المانع لسلكها بل يجعل بعضها هو اذ انما لا تفرد  
 احراز الطلق والذهب ليلزم اجوابها محتاج الى قطع اللانم  
 بالتحليل الاكسيريوم احراز بفعل اوله الحفنة لكن احراز المركب  
 محتلف في قبول التصعيد متبادرا لا قبله فالقبل فمحتج المسألة  
 وسفوق الحملات للمنافه افاده القوام كم في السفر وهدوئها  
 بالحركة وانما لا يسبح الفلك بحركته لانه لا يقبل السكون ولا السحر  
 ما يجاؤون ولا يحرك ما يجاؤون ليس بحركة فان سطح مقعر الفلك  
 ومحبلة راسا ان كذا قيلت كسفة البرق عدم احراز  
 لان الحمولة والسلان وجوديان فمع اسكاد احد ما الى عدى  
 ولا الاحساس بالجسم البارد ليس بنفس الجسم ولا بالبرق عدى  
 اذ العدم لا يحس بكم الحار قد يقال لما لا يحس بحرارة نكتهما نظير  
 عند ملافاه ببرق الحيوان يعرف بان بالتحية وبان بالاستدلال  
 بالطم والراح او سرع الانفعال كالمشاة وبان في القوام ما  
 كان منها اقبل للحار من كل علو اصله كان احزر والا فوقي اما  
 يدل سرع انفعالها ان فيه ما يعين على احراز بخلاف الاضعف

20  
 كما ان يكون ذلك لضعف قوامه الحار العززة حوان  
 تاريه معتدلة القوا والكثرة عند المكس طحا ونضج وقواما  
 واعتدالا تقوى على ابطال قوام العاصر الثلثة المختلطة  
 بها فاذا وردت الحار العززة وحاولت تفردا فادته  
 الحار العززة من القوام والصحيح قوامها الحار العززة  
 ما فادتها الحار العززة حوان من المذهب العززة خالجه  
 منسبه نقل الشيخ عن المعلم الاول ان حوان المنى الى  
 قبلها علاقة النفس من جنس ما يفسد عن الاحرام الساديه  
 دون التاريه بالاسطقيه ففرق بينهما تشرحو الشمس عن  
 الاعشى دون حوانا وروى عن ابن عباس اقول العاصر قد يقبل من  
 الساديات ما تقوى به على افعال وانفعالات فكون هذا  
 الاعتبار من جنس القوى الساديه فكون الوجود من الاحرام  
 الالهيه كلعقل من الخردات الالهيه القوانط الطوبه والنور  
 احاث آتال الشيخ الطوبه كسفيه بها تكون الجسم سهل الشكل  
 وسهل التركيب والبوسه نقابلها ونقل عن الجمهور بان الطوبه  
 ما لم يصق الاجل بالامسه وابطله بان لا يرق اقل التصاقا  
 فان لما اقل التصاقا من العسل مع اذ اوطب منه وفيه نظير  
 كان كثر الالتصاق ان فترت سهوا الالتصاق فاما سهل التصاقا  
 وان فترت منه فله صبر سهوا الالتصاق الادوامه ومنه على ان  
 الطوبه ما ذكر الجمهور ان لكل على ان الرطب اذا اخلط  
 باليابس افاده استمسك عن التشتت واخذلاط الهواء به لا يفسد ذلك



ولان قبول النار السكل الغريب سهل ولا رطوبة في قعر  
 في تفسيرها من سهولة القبول وصعوبة مجاز لانها من رطب  
 فكيف يفسر لكيف بها كما لمحقق ان الرطب ما لا مانع في طبا  
 من قبول ذلك واليا بس ما فيه مانع منه مع امكانه فالتقابل  
 منها اذن يشبه ان يكون يعايل العدم والمثل قال الامام  
 الرطوبة بمعنى قبول الاشكال لوجعلها وجودية كالاشبه  
 ان يكون محسوس لان الهواء اذا لم يكن حارا ولا باردا ولا متحركا  
 لا حس برطوبة ومعنى الالتصاق محسوس ولعل اختلاف  
 قول السرخ في كونها محسوسة بناء على اختلاف ابناء المحققين  
 ارجح اختصت الحرارة والبرودة بالفتنة والبرودة والبرودة  
 بالفتنة لانها على الاولين معلوم دون الاخر ولا يها  
 فعلا في الاخرين ولا يفعلا فيهما ان امارا احسان و  
 البرود فعليه لصعود والجه والفتنة واما الرطوبة والسكون  
 انفعالية كسهولة القبول والتزل التي هي في فعلية موضوع  
 الكيفية هو الذي يفعلا وفعلا والكيفية معلولة والحرارة والبرودة  
 بعدا للفعلا والرطوبة والبرودة للامفعلا والمطافه سال  
 لوقد العوام والبول الانشام الى اجزا صغيرة جدا والعلظ  
 لمت بلها والتحلل لمتا لبا عدا حرا الجسم حيث يسفل وجهها  
 ما هو الطيف منها وهو الاشياء شر ولصرون الجسم الى قوام  
 اقبل للتعليم والشكل من غير انفسار يقع فيه ولقبول الحان  
 حها اكثر والاول من رطب الوضع والماني من الكيف والمالك

وادناه

21 او اضافة في كم واليك اثبت لمقابلته قال الشيخ الرقة والعلظ  
 بكاد ان يلزمان النقل والحذف وان ما كان اسهل كان اغلظ و  
 الكثف لكن الرطوبة عند رقة القوام وجول السكر ومقتضاه  
 ان يكون الكثف لا طبع في سبب هذه الترددات ما سبق الى  
 الذعر من معنى الرطوبة في اللوح ما سهل لسكبه وعرضه  
 لشدة امتزاج الرطب واليابس والحماسها والهش تقابله  
 ثم اذا فارز الجسم المكثف بكيفية الرطوبة في ظاهره سمي متلا  
 وداعا وسمي مسفعا والجاف تقابله وفي النقل والحذف قال  
 الشيخ الميل كلفه يكون الجسم ما مدافعا لما يمنعه الحركة الى  
 جهته وهذا يصح من الشيخ يكون لا ميل على المدافعة وهي غير  
 حركه اذ المنفوخ المسكن في الما فسر الحش منه يدافعه صلح  
 وكذا الحجر المسكن في الهواء يحسن منه يدافعه ببطء ولا حركه  
 وغير طسعتا اذ للمفسر يدافعه اذا اعتدلت في عالم اخر ولا  
 طبيعة والجسم طبعه عند لونه في مكانه الطبيعي ولا مدافعة  
 وقد يكون الميل طبعيا يحرك بوجهه طبيعي فالميل الصاعد  
 الحف والمهابط النقل وقد يكون نفسا كحذف باختلاف  
 الحركات اذ اكان الجسم في حيز طبيعي لا يمكن له ميل طبيعي  
 يحرك اليه او عنه فروع الاول اختلاف قول الشيخ في اجتماع  
 الميل الطبيعي والفتري ومعلوم امتناع اجتماع المتدافعين  
 وجواز اجتماع عليهما فحمل المنع على الاول والمحوار على الثاني  
 مسبه الميل الطبيعي مانع من قبول الميل الفتري



فاذا قوى الطبع ضعف القسري فلذلك يختلف حركتهما  
 وما هما رام بقوة واحدة في السريعة يجوز اجتماع الميل الطبيعي  
 والقسري في جهة واحدة ان الميل الطبيعي اذا لم يعارضه عائق  
 وجب بلوغه في غاية واذ اعترض عائق لميل الطبيعي الهابط  
 اذا انضم اليه ميل قسري هابط اردادت الحركتان معا في سرعة وحز  
 الامام اجتماع المسلكين عند عدم العارضين معا في اختلاف  
 السرعة والبطء بالمناهيمة فجاز ان يتقوى الميلان على نوع دون نوع  
 بحر الميل الموصل الى الجهة بوجود عند وصول الجسم اليها لوجوب  
 وجود الصدم مع المحلول في الميل لتقبل الشد والضعف والتغير  
 من شئ الى شئ فان كان بينهما غاية التباين عدتها صندان والآخرها  
 وسط وكل وسط من الطرفين فالشد والضعف طرفان في الميل  
 الطبيعي عند القرب من المطلوب يتقوى لان القوة الطبيعية تزداد  
 قوتها والقسري ينعقد لكن قوت القسري عند الوطء لان تكرار الصدم  
 على الدمى ينعقد بخونه وتطابقا في تدارك ما نفدت بالضعف  
 وفي الانتهاء لا يبقى في الجسم المبصر وهي الألوان والاضواء  
 آتية الألوان من حيث تصورات السواد والساغر والى الخلف  
 مرارا في قتل اللون واذ انحلت الهوا احيانا ما شققت متضمن  
 حوا وفي الضوئيات كما في السيلط لانه ساغر وليس منها فعل  
 فاعلم الصلابة المتخلصة من لون وياض الاسفلت والى السواد  
 لعدم ذلك ثم قال الشيخ في موضع يعلم حصول الساغر غير هذا  
 الطريق في موضع جرم بانه محدث غير واجه بان يارض السيف

معوية وطلاطيف

مصر بالسائق اسفر ولم يتخلل النار ولا داخلها بالكون اصل  
 بعد السائق بين العدن اذا اسفر حنت في الارضه فيه بعد الحنا  
 الكروا اذا طمخ المرداسي بالحلح احمر وصفي حتى تفر الخلف غايه  
 الاشفاق ثم خلط بآطخ فيه القلي وصفي غايه الصفية حصل  
 شئ للبن الرابع وهو لبن العذراء يتجه البياض لا السواد  
 بالغبير ثم العود به ثم السواد او بالجرقة ثم القدر ثم السواد  
 او بالحضرم ثم النيليه ثم السواد ولولا البركة الاوان لم يتجه الا بطريق  
 واحد ولم يقع الاختلاف الا في سواد ضعفكم استدان في  
 الضوئيات من الجسم الاسود لا يصير الجسم المنعكس اليه اسود  
 ولولا البركة الاوان من البياض السواد لم ينعكس اليه احمر او  
 اخضر فدل على ان البياض يحصل عند ذلك الطريق في قتل اللون  
 الا السواد فانه لا ينسلح وقيل اللون السواد والساغر غيرهما  
 مركب منهما وقيل احمر واخضر والصفير لون ايضا وغيرهما مركب  
 منها ومعلوم ان اجساما مختلفة الألوان اذا تحققت صفة او خلطت  
 ظهر منها اللون محله مختلفا في المختلطات في حصول الكل لذلك  
 وجاز لكون كل لونا حقيقيا وجاز الاختلاف والعلم عند الله جاعل الغبر  
 لون مركب كونه عند محض حصول المراد وخلطهما ثم قيل اذا اجتمع  
 السواد والبياض ادم ركبت عيون وهو باطل لا متع بها او بقا  
 احمر باعلى صرافته في الوجود لون متوسط ومراتب ثلث الألوان  
 وضعفها حسب مراتب الاختلافات في قتل شدة البياض في اجتماع  
 ما صحت به باطل لا متع اجتماع الامساك ومداخل اختلاف الشد



والضعف اختلاف نوع وهو باطل الاشارة الى الماهية كيف  
والضعف عدم فلا يكون فضلا وقد يقال العدمي قد كشفت عن  
فصل وجودي كحق السبح على ان الضوء شرط وجود  
اللون بان عدم دونه في الظلمة ليس لعارض هو شرط الوجود  
دون الوجود وهو المشهور بمختلفة وجود اللون في عمق  
الجسم على ان الضوء لا يوجد الا في سطح الجسم وهو شرط وجود  
اللون عند من يقول الجسم الضوء شرط لكونه ملونا اذ السطح  
لا يقبل فلا يعكس المسامع الدورية تمت خلط الاجسام  
الملونة تعرف كيفية حدوث الالوان المتوسطة من راد الوجود  
عليها فليحرب الثاني في الاضواء الحاث الضوئي عن راد  
ثم قبل هو نفس اللون فظهور المطلق ضووا وحده في المطلق  
ومتوسطها ظل ومختلف باختلاف القرب والبعد منها وادل  
على بانها ان السواد ساكن الساخر في الضوء دون الماهية  
ويوجد كل منها دون الضوء والضوء دونها كالبلور اذا وقع عليه  
الضوء من كان نور ضوؤه دون لونه في ميل النور جسم موصو  
من الكيفية بفصل عن المص وتصل بالمستضي وهو باطل  
ان ذلك الجسم ان كان محسوسا كان سائر الماد راء فكلما  
اذا ادق اذ ادستره لكن الضوء بالعكس وان لم يكن محسوسا  
لم يكن الضوء محسوسا بانه اذا طلعت الشمس من الافق استناد  
وجه الارض دفعة مع امتناع انتقال ذلك من الافق الى جميع  
اجزاء الارض دفعة في لحظة احسبها بان الاشعاع متحرك

المطلوب ان ليس فيه كنه عاين عن الاجزاء  
فهي من اجزاء وهو ضعف في اجزاء

فانه محدد من الشمس منعكس على بلقاه فيكون جيبا وجوا  
ان ذلك توهم اسما لا انفسه الضوء الذاتي هو الكيفية المنسبة  
على الاجسام والعرض هو النور والفرق وقيل الذاتي هو  
ما يكون على الاجسام كان شاش ينعكس عليها لم يكون للشمس  
والعرض كالمراة وتسمى بريقا ثم الاشارة بالمقابل باعتبار ذلك  
بضوء الشمس اذا دخل بيت مظلم من ثقب وبغيره من الطرق  
فليس من اول النور التي تضيء الهواء المقابل لها وهو يضيء وجه الارض  
المقابل له فالخاضع من الخصى او الاضواء اولها والواسط منضوءان  
والثالث هكذا لم لون الهواء ضعيف تكلف بضوء ضعيف  
لا يحس به كالأطل هو الضوء الثاني فانه قابل للاشدة والضعف  
وطرفاه وهو ما يبينها غاية التبعاد هو الضوء والظلمة  
والظلمة عدم الضوء عما من شأنه ان يضيء بضعيف البصر قد  
لا يدرك بعض الجيب الا في الظلمة لان الضوء الضعيف يظهره  
لضعف من في الضوء القوي بفصل حسي عن قطر ان  
الظلمة شرط لبقته الفصل الثالث في السموعة والمطر  
في الصوت والحوادث الصوت الحاث اذا جلا به في الهواء  
وقيل انه جسم وبطلان الجسم دونه وقيل انه اصطلاح الاجسام  
صلبة او القلم او القراع او نوع الهواء وبطلان الاصطلاح  
والقراع ما هو العلم بتواتر النجوم والكل ذلك مبهم قتل  
سببه القرب مع الهواء والبعد ما من عصف وهو الوجود  
او نغز عفيف في هو العلم والقلم شدا بضا وادليل

مبهم



عليه التمعج الدوران واستمران باستمرار الهواء الخارج  
 من الخلق والقرع ماسه وانها آينه والصوت ثانی فلا يكون  
 عليه قرينة له في المشهور انه سوف الاحساس من الصوت على  
 وصول الهواء الحامل الى الصاخ فان صوت الموزن يعمل من  
 جانب الى جانب عند هبوب الرياح واذا كان طرف آينه  
 طويلا على تم تحصر طرفها الآخر على صاخ اخر فاذا انكلم صوت  
 عال سعه الاخر دون غير ونرى صدى الفاس على الحشيشة قبل  
 سماع صوته وفيه نظير في الدوران لا ينفذ بعض ثم الخلف  
 عارض فان الحروف الصلبة منه وسهها قبل وصول الهواء  
 الى الصاخ وقد سمع الكلام من وراء الجدار مع امتناع  
 وصول الهواء الى ذلك السكك فيجعل الصوت سخي والا امكن  
 سماع نقايب ذئد ولان بعض الحروف في جوابه انه سخي حريبا  
 وقد سمي بعض دون بعض سببه ابدال القرع من مقام واحد  
 الجسيم للآخر وان لم يكن صلابه فان حرق الحاسر بيا غضب  
 يعسر فالعلم الاول في المقايضة لا الصلابه وسبب اختلاف  
 الاصوات جهان وخفاء كما في شدة الالوان وضعفها  
 وسبب حدة الصوت صلابه المقروء او طلاسته او قعر المقعد  
 او ضيقه او شدة التوايه والتشغل مقابلا ثباتا وزايدة هن  
 الاسباب ونقصها بحلقت الاصوات الجدة والقليل اذا  
 قاوم الهواء التمعج حائط او جبل بحيث يرد ذلك التمعج  
 على هيئته وشكل حدث صوت هو الصدى ثم فاعل الصدى

24 هو الهواء المتوجه او الراجع او متعرج بينه وبين المقادير  
 فامعز لنظر فيه ونسبه ان يكون لكل صوت صدى لكنه  
 لاخس به النظر الثاني في الحروف الحاث له وسببه الشخ  
 بانه هيئه عارضه للصوت بتغيرها عن صوت اخر مثالي  
 الحن والتقليل يميز في المسموع والحرف الصامتة في فوهة  
 للصوت عروضا لان للزمان ثم الحروف اما مصوتة وهي حروف  
 المد واللين ولا يمكن الانتدائها واما صامتة وهي ما عداها  
 فما لا يمكن تدوين منها كالباء والتاء والطاء والدال وحده في  
 الان وهو اخر زمان جسر النفس او اول زمان ليرسا فيكون  
 طرفا اولي بتسميته حرفا وما يمكن تدوينه ما نظر انه اني  
 كالحا والحا فظهر ان حجات متواليه آينه لكن الحس لا يسعد  
 بامتياز اناتها فظهر حرفا واحدا زمانا ومنه ما هو زمان  
 حقيق كالسين والسين في الحروف المفردة الصامتة في لغة  
 العرب مشاغل العدد وفي غيرها قد يتعذر عدها وانواعها  
 كنواع الالوان في ثيابها وقد يختلف صامتان بالغات  
 كالباء والتاء والعرض كخلاف الواحد بالحركة والسكون  
 مثلا وتمتع النطق باس من منها من خرج واحد دفعه  
 لغائتها او لمانع او فقد شرط وتمتع الانتدائها بالصامت  
 الساكن للاستقرار او قل يجوز الاوقوف الصامتة على  
 المصوت المتوقف عليه او مع المصوتة الالف ثم الياء  
 ثم الواو وانقل الحركات لفضه فانها يعمل العضل في الصلابة



الواصلة من الطرفين الشفة ثم الكسرة اذ تكفي فيها العضلة  
 الحادثة ثم الفتحة اذ تكفي فيها عمل ضعيف لهذا العضلة  
 وللا مخرج ما مرفى في ذلك انتهاء المصوتات الى الهمة  
 للاستقرار وليتبين ان الصوت يحدث عند خروج الهواء من الرية  
 كذا انتهى الخرج الى حلق البلع الزمان على وصف الطبع وانقطع  
 النفس هناك الخرج الهمة ثم المصوتات قبيل الزمان والنقصان  
 فلها طوقان وطرفها الحركات المستزادة والحركات البعادية  
 ولانها محصلة تمديد هاتم الصامت سابق على الحركة لان البسيط  
 منه مجتمع وحيث اني وما يحدث في الان سائر عام يحدث في  
 الزمان في الثلاث اعدل الركبات لانها بتدبير محروم ما يوصف  
 على ساكن ومنهما ما في المتوسط بعدلها والمتوسط وان كان  
 متحركا للركبات في الاستدابة انقل والمنا من الاوسط المتحرك او افر  
 السائل اقل ولانه اذا حصل لكل من النطق في مخرج حصل اللين  
 بالسكون بعد ما يتم انواع التركيب ستة الاول بركب الحروف  
 ومنها ما في ليس قريب في حرب قير والحروف القوية المتقاربة  
 المخرج اشد ما اذا كانا على عضلة واحدة بكل يتواردا الانواع  
 الشاذة عليها بخلاف النطق في واحد مرارا اذا الكلال يعارض  
 ملكا التكرار ويقابل الحروف الضعيفة المتباعدة عن المخرج والركب  
 من الحروف السهلة المتقاربة المخرج سهلا النطق من الوجهين  
 والركب من الصلبة المتباعدة المخرج يشبه ان يكون لصعب  
 من الاول واللام في ما شئت ذلك في تركيب الحركات وكما كانت

25 اعل كان المركب ينقل تركب السكبات والمشهور امتناعه  
 لادائه الى الابتداساكن اخرج الحروف بان الحروف الممتد مع  
 المدغم مجتمع فيه ساكنان وجرابه ان النزاع في توالي الحروف ساكن  
 صامت في الاول فما ذكرتم مصوت في اللات الساكن العين اذا  
 وقف عليه وان اجتمع فيه ساكنان صامتان لكن الصامت الخير  
 مشوب بحركة مختلصة ولو جوز اجتماع ساكنين في موضع الحروف  
 الممتد اقرب في تركيب الحروف والحركات في تركيب الحروف في السكبات  
 فالكل في سوا وتركب الحركات والسكبات فكما كانت الحركة الخف  
 كانت الى السكون في خف النفس الرابع في المزودة ابحاث  
 الجسم اما عدم الطعم وهو اللين واللين اما حقيقة واما في  
 الحس وهو ما له طعم لكنه لشدة كثائ لا يحلل منه شيء خالط  
 اللسان حتى يدركه واذا احتل في ملطية احسن بطعة كالحل  
 واما الطعم وسائط الطعوم ثمانية الحارة والمملوحة والمان  
 والدسومة والحلاوة والعفوصة والقبض والخموصة فان حامل  
 الطعم اما اللطيف او لكشف او معتدل او الفاعل اما الحارة  
 او البرودة او المعتدل فان فعل الحار في الكشف حدثت المان  
 او في اللطيف حدثت الحار او في المعتدل حدثت المملوحة  
 والبارد ان فعل الكشف حدثت العفوصة او في اللطيف  
 حدثت الخموصة او في المعتدل حدثت القبض والمعتدل ان فعل  
 في الكشف حدثت الحلاوة او في اللطيف حدثت الدسومة  
 او في المعتدل حدثت البقاء الغد البسيط واسحق الطعوم



الحراوة ثم المرارة ثم الملوحة إذا الملوحة مولدة من حرا  
 ارضه محرومة خالط احزاماً منه وهذه الماسة غير  
 محتبة في المرارة واردة بها العفوصة ثم العفوصة ثم  
 الحموضة لذلك يمدى لقواكه بالعفوصة ثم يميل إلى  
 السمس إلى العفوصة ثم إلى الحموضة والخامسة وان كان قد بردا  
 فهو الكبريت الشدة عوصة للطافة والعفوصة العايشة  
 سعادنان لكن الغالب بعض طاهر اللسان والعفوصة طاهر  
 وباطنه وقلبته طعمان في جسم كالدان والعفوصة الخفض  
 وسمي البشاعة والدان والملوحة في السحر وسمي الزعم  
 والحلاوة والحام في العسل المطبوخ والدان والحراوة  
 القفيرة الباذجان في شبه ان يكون كقش الطعوم لاجتماع  
 الكسفة الطعوم والمسيبة فان اجتماعها يحدث امرا التميز  
 المحل لاجتماع طعم وتفرق اسما يكون حاراً ذلك حرافة  
 وان لم يكن معها اسما كان حموضة وعلى هذا النفس  
 الحامسة المشمومة ولا اسم للرواح الامن جهة الموافقة  
 المخالفة كالراحة الطيبة والمنسية او بان يستق من الطعم  
 اسم كالراحة الحلو والحامضة وبقاها بالاضافة كواحة  
 المسكوه هذه الانواع اعراض لوجوب كونها خارجة  
 عن الجسم ولو كانت في محل اذا إليها اسان ظلو استقلال كان  
 لها امتداد والامتداد لا يخرج عن المكان فوجب كونها  
 اعراضاً النوع المال القوة واللاوه المشهوراتها

26 ملته الاستعداد الشديد نحو الانفعال كاللين والمرارة  
 والاستعداد الشديد نحو الانفعال كالصلابة والمصاحبة  
 والاستعداد الشديد لان يفعل ويسمان بالقن وبرسم  
 هذا النوع اشترط فيه الملازمة فقال انه مبدأ جسامي يتم  
 به حدوث امر متوحد فبهم قال الشيخ القن على الفعل  
 كوجه عن هذا النوع لتعلق الحصار به بالعلم بها وبالقن  
 على افعالها وهما من كمال الملك ويكونان لعضلة طبيعتها  
 بحيث يعسر عطفها ونقلها وهو من القن على المقاومة  
 واللا انفعال فان طس القن على الفعل غير القن الشدة  
 فالاعتبار الاول من كمال الملك وبالاغتيا والباقي  
 من هذا الباب فليس وصف الشدة لا يخرج القن من باب  
 كمال الملك لوصف الشدة لا يخرج الحراوة القوية على  
 الاحراق من باب الانفعالات والانفعالات ثم انفعال  
 بين الصلابة واللين تقابل الضدين لكونها وجوديين لا تقابل  
 العدم والملك اذا احراز استعداد من كمال عدم ليس ياولي خزانة  
 النوع الثاني المكسفات المحققة بذواتها فسر في كمال  
 والملك وله اصناف الاول العلم والطرفية العلم ثم العالم  
 ثم المعلوم الاول في العلم فصول الاول ماهية قتل حصول  
 صورة المعلوم في العالم وسمي بالوجود الذهني وقد تقدم  
 في الوجود ونزديها بان مفهوم الالاف غير مفهوم  
 كونه محس لا يمنع مفهومه من الحركة وهو عارض له ويمتنع



عروضه اياه في الخارج لان كل ما في الخارج مستحق بمنع تصور  
من الشك في عروضه في الذهن وفيه نظر لاننا ان الموهبة  
الخارج قد يكون ما لا يمنع من الشك في الشك المنكر  
لوجوده في العقل السواد والساخر لو كان هو وجوده في النفس  
لاحتج فيه وان في نفس مكانه ان الماهية لو وجدت في النفس  
وحده في نفس حرة في وجوده في الخارج فوجودها في الخارج  
ان كان ذلك الوجود في الوجود الذهني هو الخارج وان كان غير  
كان الشئ موجودا مرتين وجاهاهما ان كانا هما الوجود  
الخارجي المطلق وان الواحد بالنوع قد يكون موجودا في نفس  
فان الموهبة من النوع في كل نفس يكون ما لا يمان في الاخر وحلم  
الميلين واحد فليس سم لولم يختلف القوابل فالحوان اذا وجدت  
في الخارج اوجبنا انها حثت بكل ما اذا وجدت في الذهن  
لاوجب بكل وجوده في العالم فبقيل العلم نفس حصول  
صون المعلوم في العالم وهو باطل لانه في بعضنا لذوانا  
فانه ليس نفس دوانا وحصول صون ذاتنا في ذاتنا اوجب  
اجتماع الميلين ولان الماهية معارفة بالخارج مع انه لا يعقل  
ولو شرط في الادراك مجرد المدرك والمدرك كان لا ادراك  
غير حصول صون المدرك للمدرك الهم في الماهية في حصولها  
العلم اضطرب قول الشرح فيه فانه جعله عديميا  
فان اذا كانت الالهيات كشفا لانه بما هو هوية محرم  
عقل وما اعتبر له ان هويته المجردة لذاته معقول لذاته

وما اعتبر ان اية له هويته المجردة هو عاقل لذاته وقابل  
بجعل صون مرتبه في الجوهر العاقل مطابقة لما هيته المعنوية  
حاشا بقول العقل الشئ لذاته وادراكه ذاته ليس الحصول  
صورته عند وجعلها في الاشياء بمثل حقيقة الشئ  
عند المدرك وان جعله مجردا في ذاته وان لم ينفذ ذات  
اضافه وقال ايضا العلم داخل في مقتوا الكيف بالذات  
وفي مقتوا المصنف بالعرض وعن بقول انه امر سوي لاننا متى  
علمنا سادتنا كونا عالمنا به حاله مستمر حصلت بعد  
ما لم يكن وما يكون كذلك ان وجودا فكل كنهه لانه ليس  
جوهر او لا غير الكيفية من الاعراض وليس كيفية عاربه  
عن الاضافه فهو كيفية ذات اضافة وهو احد اقوال الشيخ  
فان طلب العلم حصول صون مجرد عن الماهية عند مجرد عنها  
فليس كون العلم وجودا في ذلك الماهية بل ان النفس  
انما يعقل الاعراض بالاعقل الفعال ودليل بطلان الاتحاد  
منه وما يحضر هذا الموضع ان العقل الفعال لا يمكن  
ذا جزاء كذا احد به سر وجبان يعقل جميع المعقولات  
وان كان فالحاد كل نفس ان كان بحزبه واحد فذلك وان  
كان بحزبه ونفس اخرى بحزبه واخره فليس يكون له  
بحسب الشرح جزاء يكون من كيان اخر لانها به لها وقيل  
العقل هو اتحاد المعقولات لعاقل وهو باطل لانه اذا عمل حشر  
مختلفين للعالم حشمان مختلفان والشرح اخبرنا هذا المذهب في كيان البدن والعقل



واحج عليه بان الصورة المجردة اذا حلت العقل بالقوة صارت  
عقلا بالفعل والعقل بالفعل ان كان مباني الثبات فهو اما نفس  
العقل بالثبوت او الصورة او مجملها والاول باطل لانه ان لم يعقل  
الصورة فهو بعقل بالقوة وان عقلا لا اخذ صورة اخرى منها لزم  
التسلسل او لوجودها لمطلقا فالمادة وعوارضها عاقلها  
او لوجودها لشي من شأنه ان يعقل فان يعقل ان كان معناه نفس  
وجودها له كان نقولنا انها موجودة لشي من شأنه ان يوجد له وان  
كان غير لم يكن العقل نفس وجودها له هذا خلف سم انه ابطال  
الثاني والثالث مع ظهور بطلانها بكلام طبر لم قال قد بطلت  
الاقسام الثلاثة وكبح ان الصور العقلية ليست بسببها الى  
العقل بالقوة نسبة الصورة الى الحيواني بل اذا حلت العقل  
بالقوة احدها ماها شيا واحدا فلم يكن قابل ولا مقبول فكيف  
حينذا العقل بالفعل المحقق هو الصور المجردة وفي هذا  
الكلام ظهور وهو ان العقل بالفعل هو العقل بالقوة لكنه  
الكتيب وصف الفعل من مقادير الصور كما الجسم في الحركة  
متحرك بالقوة ثم عند مقادير الحركة به يكون متحرك بالفعل وانه  
يعقل الصور لوجودها له لا مطلقا بل لوجودها لشي من شأنه  
ان يعقل قوله ان يعقل ان كان معناه نفس وجودها له كان  
نقولنا انها موجودة لشي من شأنه ان يوجد له وان كان غيره  
لم يكن عقلا نفس وجودها له فلتنعم والامر كذلك لما سلم ان المادة  
لا يعقل مع وجودها له والاشياء الحياتية الشفا قد عرفت ان

28 السبب ان لا يعقل الشئ هو المان وعلاقتها لا وجوده واما  
الوجود الصوري فهو الوجود العقل وهو الوجود الذي اذا  
تقرر شي صار الشئ به عقلا والذي يحتمل نيته هو عقل بالقوة  
والذي له بعد الثبوت هو عقل بالفعل على سبيل الاستكمال  
وهذا يصح بان العقل بالفعل هو العقل بالقوة لكن قبل نيته  
هو عقل بالقوة وبعد نيته هو عقل بالفعل الرابع الفرق  
بين حلول الصور في المان وحلول الصور العقلية القوة  
العاقلة ان الصور المادية متناهية والعظمة لا على المان  
الصغير والصغير في المادة تنحى عند حضور القوة  
والكثيقات المادية تحس وتنفعل وانها واجبة الزوال وعند  
زوالها يحتاج استرجاعها الى تحشم كسب يد والعقلية خلاف  
ذلك الخامس الصورة العقلية يكون كليمه فان كان من شأنه ان  
في معنى الانسان لا بمعنى ان شيا واحدا بالعدد في زيد وعمرو  
فان هذا حال بل بمعنى ان كل واحد شيا اذا جرد عن المحسوس  
التي فيه معنى ان شئ لا بشرط شي وانه لا منع مفهومة من اشراك  
لغيره فلهذا المعنى في هذا هو المعنى بكوننا الكل موجود  
في الخارج قال السمع اذا قلنا الطبيعة الكلية موجودة في العباد  
فلسنا نعني انها من حيث انها كلية بل معنى ان الطبيعة التي  
تعرض لها الكلية موجودة في العباد قال قل هذا انما تعرض  
الكلية لطبيعة ما اذا وقعت في التصور الذهني فالمعقول  
في النفس من الانسان هو الذي وكلية لاجل انه مقيس للاعيان



كثر موجوده او متقوه ومن حيث هي نفس حتمية في احد  
 اشخاص العلوم او التصورات هم هذه الصون الكلية تتعلا  
 بحسب تعدد النفوس التي فيها فيكون حركات مندرجه تحت كل  
 واحد من ان النفس اذا اعتلت شيئا فقد اعتل انها تعتل واعتل  
 انها تعتل انها تعتل لا غير تبايه لكنها لا يكون الفعل بل بالقوة  
 فهذا في النفوس الباطنية فاما في العقول المجردة فكل من هذه الباطنات  
 كلها بالفعل لا امتناع ان يكون لها شيء بالقوة لكن كلها مستندة الى  
 مبدأ او التسلسل من جهة المستقي ولم يتم برهانها امتناع ذلك  
 السادس العقل اما بالقوة او بالفعل التام اي على سبيل التفصيل  
 او بالفعل الغير التام اي على سبيل الاجمال والامام ينكر هذا الثالث  
 وقد ذكرنا ذلك في الباب الثاني من سؤالا جوابا فليطلب منه السابع  
 العلم عرض فانه موهوم في شيء لا جزاء منه ولا يصح قوامه دون  
 ما هو فيه لا قال العلم هو الصون المطابقة للمعلوم المرتشبه  
 في العالم والمعلوم جوهر ومطابق للجوهر جوهر اذا بقول  
 معنى كون الشيء جوهر ليس هو انه موجود لا في موضوع بل انه ماهية  
 اذا وجدت في الاعيان كانت في موضوع ولا تاتي في كونه النفس  
 موجود في موضوع كونه اذا وجدت في الاعيان كانت في موضوع  
 فان لم يكن يكون تلك الصون عرضا عند وجودها في التميز  
 وجوهر عند وجودها في الاعيان فليس نعم والمنهج كون الشيء  
 جوهر او عرضا في الاعيان لا باعتبار المحلية وتلك الصون وان  
 كانت نفس مع جود في الاعيان لا يلزم كونه موجود في الاعيان

29 فان لم يوجد في الاعيان ماهية جوهرية والموجود في النفس ماهية عرضية  
 فلا يكون موجود في الاعيان لاسيما القابلون بالاعاد لما سمعوا  
 ان الشيء الواحد يكون عقلا وعاقلا ومعقولا واطنوا ان ذلك هو العاقل  
 وعن نقول من المعلوم بالضرورة ان ذات الشيء هي ما يكونها عاقلة  
 ومعقولة وعقلا للمكان يعقل الذات مع الذمول عنها في الكلام  
 ان الشيء كيف يعقل ذاته فقال الشيخ انه ماهية جوهرية مجردة عن عقل  
 وباعتبار ان ذاته ماهية مجردة عاقلة لذاته وباعتبار ان ماهية  
 الجود لذاته معقولة لذاته وفيه اشكال فان العاقل انما يكون  
 عاقلا للشيء وانما يكون معقولا للشيء واما في الشيء لما فيه محال  
 الشيخ العاقل يكون عاقلا للشيء ان اعم من كونه عاقلا للشيء آخر  
 كما لو انما يكون محركة للشيء ومواعم من كونها محركة للشيء اخر قال الامام  
 هذا محل الاشكال فان كونه موجودا للشيء اعم من كونه موجودا للشيء آخر  
 فليزوم صح كون الشيء موجودا لذاته وموضعا لان الشيخ لم يقل  
 يلزم من صح الاعم صح الاخص بل قال لا يلزم من صح الاعم عدم  
 صح الاخص والاصح ان يبلغ فيها ادنى معنى خامس كل واحد  
 اعراض او وهم او شك او ما جهل او تقليد واما علم اولى او نظري  
 او بالمحسوس او بالمتواتر او بالحجب او بالمحدوس واما الحصر الترتيد  
 في الجرم ثم الاولى ما يمكن تصور طرفة الجرم سوت احدهما للاخر  
 او بغيره واول الاوليات علم بان الشيء ما له يكون واما ان يكون  
 وشبه ان يكون بغيره الاوليات مستند الى هذه معرفة بالامر  
 والمصروف للاوليات سيما اول الاوليات لا يستحقون الكلمة الماطنة



بل يعاقبون وتقال لهم الصبر واللاذنب واحد حتى يعتزوا  
بالفرق بينهما الخامس سبب كثرة التصورات والصدقات  
الحاصلة للنفس لتأطير اختلاف الآلات المعدة للاستقاش تلك  
الصور امتزاج بعضها ببعض وللحواس تأثر في حصول الصور  
والصدقات في أنها تحصل مرتبة فان العقل قوة الانتقال من  
الاوليات الى المطامات في تلك القوت متفاوتة بحسب استعدادات  
الاصلي ومارسه العلوم فان انتقال ما دونهما يكون اسرع واكثر  
وهو قسبان احدهما ان يستحضر الحد الاوسط بطلب وسوق اليه  
وسمى الفكر وثانها ان يحضر الحد الاوسط من غير طلب وسوق  
وسمى حدسا والثالث سرعها وتوخي كل واحد منها معا وتأشدها  
والرابع البالغة في الحدس في قدسية وهذه القوت قدسية الاحتياج  
اثباتها الى برهان واما ان يعمى بالقوت العبدية فتستغنى بها  
عن الفكر ويكون قوته على تحصيل المطالبات النظرية بحيث يحصل  
له اكثر النظرات بطريق الحدس فهذا ما يحتاج الى البرهان ولم  
نرم ذكره في ذلك سوى الاستبعاد الجدل العاشر حصول  
الفضل للصور العقلية لا توقف على الفكر ولا على استعمال القوت  
المفكر بوقف المسبب على السبب او المشروط على الشرط واللام يكن  
الادراكات الا عند الفكر والثاني باطل لان الفكر يطلب وطلب  
الحاصل في حاله في حصول اجتماع عقلايات كسرة في النفس وهو  
باطل لان الحكم بموت المحل للموضوع وبقوله الثاني للمقدم  
مع امتناعه دون تعقلها ويعقل اضافة احد المضامين الى

مع امتناعه دون تعقلها الحادي عشر العلم بالعلم المتعصية 30  
لذاتها معلولا لبعض العلم بذلك المعلول لانه بعض العلم يكون معلولا  
لذلك المعلول فان عليتها له لذاتها وانه يستلزم العلم بذلك المعلول  
والحق ان اللوازم البينة التي بلا واسط تختلف اذ بعضها ابن من بعض  
فما كان منها ينافي في الغاية لزم من العلم بالملزوم العلم باللازم وما  
لا يكون كذلك فقد عساه للزوم بعبارة اللازم هككون الاول من البنين  
الاخص الثاني من الاعمال فعل هذا الملازم من العلم بذات العلم العلم  
بعليته لذلك المعلول الا اذا كانت العلية من العلم الاول فيطلب دعوى  
الكلية واما الاستدلال بحماسة النار للنقطة على الاحتراق  
وامثالها فاعرف لانه العلم بوجود ذات النار ولا يلزم من العلم  
بالمعلول العلم بالعلم الا اذا علم مساواة اياها نعم يلزم منه  
العلم بوجود علته ما للعلم بافتقاره الى علته ما دام تعيين العلم  
فليس من جانب المعلول بل من جانب العلم فقط الثاني عشر  
صل العلم بالسبب لا يحصل الا من العلم بسببه فانه ما لو وجد  
سببه تمتع وجوده فهو في حيز الامكان على ان يعلم سببه وفيه نظر  
فان الشيء قد يعلم حقا كلسا وان لم يعلم سببه كالبنت نعم قد يستدل  
به على ان له بايت لا ان له بايتا معينا اللهم الا ان يعنى به ان العلم  
بالممكن اذا علم من جهة سببه كان الكد في الامر كذلك واصل ايضا  
اذا علم من جهة سببه لا يعلم الا كليا فانما اذا علمنا ان آتية  
فليس له واحد منها ولا موجب له آتية يمنع من الشره وفيه  
ايضا نظر فان العيس قد علم سبب علمه بعينه مع كونه جزئيا



ثم الجوى قبل العلم على وجه كل كى يعلم كسوف معين له كسوف في  
 زمان حركته يكون لكذا من كذا بشرط كذا ويكون منه وبين كسوف  
 سابق عليه او متراخ منه كذا حتى لا يتق من عوارض ذلك كسوف  
 شيء الا قد اعتبر فيه فانه يعلم ذلك كسوف المعين وكل هذه التبريد  
 كلمات في تقدير الكل بالكل لا يخرج عن الكلية الثالثة عشر العلم  
 بالشخص بغير شخصه فالوا اذا علمنا بان زيد في الدار عند كونه  
 فيه فاذا خرج فان لم يتبق ذلك العلم بعد خروجه وان لم يكن كذلك  
 لا علم وفيه نظر فان زيدا اذا كان في الدار في هذا اليوم عند  
 طلوع الشمس صدق في ذلك الدار في هذا اليوم عند طلوع الشمس  
 وهذه العبارة معلومة سواء كان زيدا في الدار قبل طلوع الشمس  
 اليوم او بعد فاذا خرج زيد بعد طلوع الشمس عن الدار لم تبق  
 تلك العبارة كاذبة بل باقية الصديق فيكون العلم بها حاصل  
 بعد خروجه زيد وخبرنا بطل احد قسمي التردد غاية ملك  
 الباب انه بعد خروجه زيد بعد طلوع الشمس صدق ان زيدا  
 ليس في الدار بعد طلوع ولكن صدق هذه الاية في صدق تلك  
 واما العلم بان زيدا في الدار بعد طلوع الشمس فلم يكن حاصل  
 حتى يقال في العلم بان زيدا في الدار بعد طلوع الشمس  
 سوجد هو العلم بوجوده في الحال محمول على هذا الرابع عشر  
 العلم الفعلي والذم يكون مبدء للصون المعقولة الخارج  
 كصورنا الشيء قبل ايجادنا اياه في الخارج لكن انما يعقل  
 بالالات والادوات في الغنى عنها يكون مجرديا سببا

الشمس

لصورنا

في الخارج والافعال ما يحصل من الصور الموجودة في الخارج 31  
 والفعلى افضل ما تمسك للانسان فوق عقله وقوى عليه  
 فان الافعال لا تاتي به قد يكون حسنه وقد يكون قبيحة والحسن  
 والقببح قد يعلمان بكسبه من معدات بلاه ذلك فالعقل العلى  
 اسم لهذه الامور واما القوه العقلية واما الانسان فيها اربع  
 الاولى العقل البهيمواني وهو ان لا يكون له شيء من العقلاات  
 بالفعل الثانية ان يحصل له الاوليات فقط وهي العقل بالملك  
 الى حصلت ملك الاكتساب الثالث من هذه المراتب مختلفون  
 فالتميز في الاوليات في سائر الاسماء منه الى السليح يخص  
 بالقوى القدسية الثالثة ان يحصل تلك النظريات ثم صارت  
 غايه لكثير من متي شاسخ كاسوجيه لذكرها بها وهو  
 العقل بالفعل الرابع ان يكون النظريات حاصله بالفعل  
 غرضه عنه وهو العقل المستفاد فالعقل بالفعل واقع على  
 هذه المراتب وقد قال العقل للرحم من الحارة وعلاقتها و  
 سياتي فيما بعد والشعور او وصول المعنى الى النفس والنشور  
 استنباطه والذكر استرجاع ما ذهب عنه ووجدانه بعده  
 ذكر ومعرفة والسمع بجعل ادراك لطائف معرفة وادراك الكليات  
 علم والفهم صور معنى لفظ المحاط بها والافهام ايضا المعنى  
 باللفظ الى السام وكل ادراك لاذالم لغته فيه سببه للمدرج للمعنى  
 بانه هو وليس له اول ليس يسمى بصورا واذا اعتبر معه ملك  
 لسمى تصديقا فالاسماء اخطا من ادراك الادراك اما تصور



واما تصديق بان ما للعناد فالصور شرط المصدق في  
معانده بل الصحيح ان يقال التصور اما ان يكون معه تصديق  
واما ان لا يكون وهو ضعيف فان العناد بينهما ليس هو الوجود  
بل هو الصدق على موضوع واحد فان ما صدق عليه انه صور الصدق  
عليه انه تصديق بل الخبر والكل متقاربان بهذا المعنى فان ما صدق  
عليه انه دار لا صدق عليه انه جدار وبالعكس ثم الصدق مطابقة  
بلك النسبة للوجود والتصديق اثبات تلك المطابقة ويؤيد  
منها الكذب والتكذيب النظر الثاني في العاقل احوال الاول  
العاقل كونه مجردا عن المان لما سياتي وكل مجرد كونه عاقلا  
لذاته فالسمع في باب المبدأ والمعاد ان الصور المجردة اذا  
صيرت غير ما عتقلا بالنعلا فاذا كانت قاه بذاتها كانت العقلية  
اولى كالحان والسواد اذا كانا قاهين بذاتهما وفيه نظر في المسار  
النفوس ككليه ثم الحارة لو كانت قاه بذاتها لا يكون حارة بل  
جوهر او اجوهرات العقل توسط الكيفية وقال في السفا وقلت  
عنه قبل واما الوجود الصوري فهو الوجود العقلي وهو الوجود  
الذي اذا انتزعت شي صار الشيء بعقلا وهذا التصريح بان العاقل  
ما تقرر في الوجود العقلي ثم قال العقل ما هوته مجردة والمعمول  
ما هوته المجرد لشيء العاقل ما له مويه مجرد لشيء وهذا اعلم  
من كونه شيئا اخر فانه مويه مجرد عقل بذاته ومعقول بذاته و  
عاقل بذاته قاذن كل مويه مجردة لها هوته المجرد فلهما مويه  
عده لشيء وكل ما له مويه مجرد لشيء فهو عاقل له مويه كل ما له مويه

32 <sup>حذ</sup> عاقل لذاته مان ان كل ما له مويه مجرد لشيء فهو عاقل ان كل واحد  
منه عقل ذاته وعقل انه عقل ذاته وما ذلك الا حضور مويه  
المجردة عنده او بقول وما ذلك الا لان له مويه المجردة وعلم  
منه لزوم صدق الصوري والكبرى وجواب الاصا انه قد تقدم طريقان  
كل مجرد صحيح كونه معقولا وموظا هر وكل مجرد صحيح كونه معقولا  
صحيح كونه عاقلا فانه كلما ان يعقل مع غير فاذا اعتقل مجرد ان  
قد معارضة العقل يلزم منه صحة تقارنها وهذه الصحة من لوازم  
ما هيتهما اذ لو توهمت على مقارنتها العقل كانت الصحة  
متاخر عن الفعل ولو كان احد ما هو هو ابا ما بذاته وحسب ان  
عليه مقارنته المعقول معه واذا قارنته عقل لما تقدم ان الخبر  
العاقل ما له مويه مجرد لشيء ولزوم النتيجة منها ظاهر وفيه نظر  
فان معارضة احد المعقولين العقل للآخر غير معارضة المعقول  
للعاقل فان الاول معارضة احد الحالين بل محل ولا يلزم منها  
صحة معارضة الحال للمحل وهو الاله الماني ريم الشيخ ان كل مجرد  
محتمل كونه عاقلا ما لفعل وبعض النفس الناطقة واجاب بالتسديد  
بالشام المتخيل وهو الذي لا يكون له عقل المان توهم ما العاقل  
عقل الشيء لذاته الاجل حضور ذاته وذلك بوجوب دوام العقل  
ذاته لذاته والانسان اذا سمع احوال نفسه علم انه لا يعقل في  
حال ما عن ذاته ثم ان يعقل النفس الناطقة لغرضها ليس ذلك مقابلا  
ولا لازما لها وموظا هر وان انكر بعض القائلين بعدم التمسك  
وقيل علم النفس الناطقة تدكر لما كان يعلمه فانكر تدكر فان الشرط



وطلب المعلوم محال وطلب عالم يعلمه ايضا لانه اذا وجد كلف  
 معرفة انه مطلوبه وجوابه انه يعرف معرفة طريق القضية السابقة  
 على الفكر النظم الثالث في المعقول الحيات الاول البسيط  
 معقولا والالم بعقل مركب لتوقف تعقلا على بعقل بسيط الثاني  
 المعدوم معلوم لعلمنا بعدم شريك البار على وعدم اجتماع  
 الضدين لكن المعلوم ان كان بسيطا لعدم ضدها تعرف شبهه  
 باموجودي كقولنا ليس شيء نسبتة اليه نسبة السواد الى البياض  
 وان كان مركبا علم سبب العلم باحزابه كاجتماع السواد والبياض  
 الثالث اقوى الموجودات لاجل وجودهم العقول المفارقة والجواهر  
 الروحانية واضعفها ما يقيم محال عدم كالهوى والزمان  
 واوسطها ما عداها والقوى البشرية يعجز عن ادراك الطرفين  
 لغاية الظهور وغاية الخفاء وتقدر على ادراك الوسط الصنف  
 الثاني القوه والخلق وفيه اثبات لفظ القوه اول وضع لما يتكلم  
 به الحيوان من افعال شائعة فاعلم لامبراه وهو القدر أي كونه  
 محسث بفعله وترك انشا والى الازمة وهو ان السفلر شتم الى صنف  
 المؤثرية الذي كمنس القدر والى الازمة وهو ما كان الفعل  
 فليل للابيض سود بالقوه وسمى مقابلا بالفعل لان مقابله  
 الموضوع له او لا يسمى بالفعل والمهندس لسمى الخط الذي يساوي  
 مراحه مراح الخط الآخر من قوتها واذا عرفت القوه عرفت  
 القوي ومقابله وهو اما الضعيف او العاجز او سهل الانفعال  
 او القوي او غير المؤثر اولن لا يكون الخط بالصنف المذكور

33 فالقوه بمعنى الامكان تقدمت ومعنى عسر الانفعال  
 من الكيف بمعنى الشدة والقدر انواع الصنف المؤثره و  
 لسكلم فيها فمقول القوه اما ان يكون مصدرا للفعل واحدا او  
 لا فقال وعلى كل تقدير فاما لامع شعور بها او معه فهذه اربعة  
 اقسام فالطبيعة والقوى النفسانية وجو النفس الملكية  
 والقوى النفسانية الحسية المسماة بالقدر ٢ القدر غير المزاج  
 انه كلفه متوسطه بين الحار والبارد وتأثير من جنس تلثر بها  
 وتأثير القدر ليس من جنس تلثر بها فليل انها مع الفعل وقيل  
 انها ليست على الضد وعقيدتها انه ان اريد بها القوه العقلية  
 فقط فلا شك انها قبل الفعل وعلى الضد وان اريد بها  
 مستجعة لشروط المؤثرية فهي قتل ٣ كل جسم يصدر عنه اثر  
 ابا القس ولا بالاحز فحق قوه موجود فيه اذا لم يورثه ليس نفس  
 الجسمانية ولا محملها لبقائه دونه ولا امر لمفارقة لانه ان كان  
 جسما او جساما عاد الكلام والا كانت نسبتة الى الكسواء  
 ولا يستقر بل خفت صراح جسم تنك القوه فان الما اذا سخن بالقاسر  
 عاد باردا وبزواله واذا صار بمواء بالقاسر لا يعود بماء وبزواله  
 دل على ان تلك القوه غير مستندة الى قوه اخرى كالحلج ملكه  
 يصدر عنها افعال سهوله بلا تقدم روية وليس نفس القدره  
 لان نسبتها الى المصدر سوا ولا نفس العقل فقد يكون ككفيا  
 والفضائل الخلقية الشجاعة والعفة والحكمة ومجموعها العدالة  
 وكل منها محتوئ في طوره فليس في الشجاعة بالجنس والتهور



والعفة بالجود والنجور والحكمة بالحرقة والعبادة والمراد  
 هذه الحكمة ملكه يصدر عنها افعال متوسطة من الحسن والقباح  
 وبالحكمة العملية المتقابلة بالحكمة العلمية العلم بالاسرار التي وجودها  
 من افعال نفوس غيرها الصنف الثالث الام والذات الحاش  
 آهائيان عن التعريف اذ كل واحد يدركها بالفرد من نفسه  
 ويميز بينهما وبين اعدادها وتعرفها باذراك الملام والمثاني وذكر  
 خواصها ثم حصول اللذة عند ادراك الملام والالم عند ادراك  
 المثاني في مابها او مزورها او لازمها فليس طرم قتل اللذة دفع الالم  
 وهو باطل لاننا نلتذ بالوقوف على مسئلية ووصول مال الدنيا  
 بذا وان لم يكن دافع الالم السوق ٢ قتل نفوق الاتصال بولم بالذات  
 وفيه نظر لانه عدم الاتصال عامر شانه ان يتصل والالم وجودي فلا يكون  
 علته بالذات لان السكين الحاذق قد حقق الصبر والعزم والالم  
 الابعدين ان يقال انا يعلم بالفرد ان يفرق الاتصال بولم  
 لان المعلوم بالفرد وجود الالم عند لابه والدور ان السكين لا يفرق  
 ثم زعم جالينوس ان سبب الالم الفرق فقط وزاد الشيخ سؤ  
 المزاج المختلف فان حرق الدق لشدة كبر امر حرقان الغت  
 مع ان المجهود بحدها اشد ٣ قال جالينوس اللذة والالم في كل  
 الحواس لكن مكان الكفة كانت مقاومته للمحسوس الوارد اقوى  
 فكان اللذة اتم والطف البصر لان آتة النور المشتملة بالطف  
 الغاصر واعظها المشر لان آتة الارضية فلا جرم كان اللذة  
 والالم فيه تم وعلى البصر السمع ثم الشم ثم المذوق لان التما هو

34 بم الحارم الما الصنف الرابع الصبر والصبر فيه الحاش  
 آ الصبر كصفته بما يكون بذل الحاش يصدر عنه الافعال  
 اللاتية به سليبه في جنسها والسخ جعلها كصفته نفسانية  
 اذ قال انها كالما وملكه وفيه نظر اذ يلزم منه ان يكون  
 المض كصفته نفسانية وفيه بحث لانه اما سوء المزاج او سوء  
 المركب او نفوق الاتصال والاول محد يصرون كصفته ازيد  
 او انقصر عما ينبغي حيث لا يكون الافعال معه سليبه وملك الكفة  
 محسوسة وكونها غير ملاه من المضاف والضاف البذل به من  
 مقوله ان بفعل ولا شيء منها كصفته نفسانية والثاني ايضا ليس  
 كصفته نفسانية والثالث عدمي فلا يكون كصفته فاضل كصفته نفسانية  
 ٣ تعابلهما اما بتقابل الضدين او العدم والمملكة ثم انه ان غنى  
 بالصبر كونه حيث اسلم جميع افعاله وبالمض ما يحتل جميع  
 افعاله فيلزمها واسطة وان غنى بها كونه الموضوع الواحد  
 في فعل واحد وقت واحد سليبا او مختلفا فلا واسطة الصنف  
 الخامس الفرج والغم وسبب الفرج الجسماني وهو الذي هو المحذ  
 كون حاملا وهو الروح على اضداد احواله في الكم ان زيادة  
 الجوى يوجب ثبات القوة وفي النصفان يكون مختلفا لانه اللطاف  
 والعاطف وان يكون شديدا لصفاف لمعد للغم اما قلة الروح ك  
 للناسخ واما اعظف للسوداوى واما رقة كلف النفس واما  
 كدوريه للسوداوى وسببه النفساني وهو الفاعل والاصل  
 محكم لاما العلم واما القدر ونسبته فيه الاحساس باللام



والكن من تحصيل المراد والميتلا على الغير امر ما واطها  
ذلك الخلاص من المولم ونذكر الملام واسباب الغم مقابلات  
هن وسبب شدتها شد اسبابها وكرهها فانه بعد الاستعداد  
العام للقبول الفرج تقوى الطبيعة باعتدال مزاج الروح وحفظ  
عن التحلل وكثر توليد بدل ما تحلل ويحلل بالمان الغاذية  
اليه حركته بانسباطه الى غير جهة حركة الغذاء لزون التحلل والغم  
بعكسه ويفرق بين ضعف القلب وضيق الصدر المسمى بالتوخش  
بان في الاول انفعال المادي والشوق الى الفرار وفي الثاني الاول  
فقط وربما اخار المفارقة للبطن والرفع الماني جميع العوارض  
النفسانية بصحبة حركة الروح الى خارج او داخل دفعه او سيرا  
سيرا او الاول كما في الغضب والماني كما في اللذ والمالك في الفرج  
والرابع كما في الحزن وقد تحرك الاجتهتين لوجود عارضين الثالث  
تعتبر في الحقل غضب ثابت لتقرر حصول الموانع الخيال  
فستأق النفس الاستقام وتوسط الاستقام بين غاية السهو  
وغاية الصعوبة لئلا يكون كالحاصل والمتعذر النوع الرابع  
الكسفات المختصة بالكميات فالمختص بالمفصل الزوجية والزيادة  
وبالمفصل الاستقامة والاغنا وغرها ما وفدها ثا آ قال  
او قليدس الخط المستقيم ما وضع على مقابلة اي نقطة كاستقام  
بعضها لبعض والدائره تحصل من قطع الشكل الطبيعي للجسم  
الكرم ثم المستقيم لا يصير مستديرا او بالعكس لان المستقيم في نهاية  
مخصوصه لا يبقى مع الاستدانة ولن منه اخلافا بها بالنوع

وكذلك المستديرات المختلفة في الصغر والكبر وانه لا يصح  
بينها وضد الواحد واحد ولا انها لا يتواردان على موضوع  
واحد فظهر من هذا انه لا تضاد من الاشكال كما اذا اخذنا  
نصف حائس واستنا فطرهما وحركتهما الى ان عاد الى الوضع  
الاول حصلت لكن وان علمنا باقل من نصف دائره العمل  
المذكور حصل الشكل السيفي وان كان كثر حدثت العديد  
واذا اسنا سطح متوازي لا تضلاع على احد اضلاعه وعلمنا  
العمل المذكور حدثت الاسطوانة واذا اسنا مثلثا قائم الزاوية  
على احد اضلاعه المحيطين به وعلمنا العمل المذكور حدثت المخروط  
ثم قال او قليدس الشكل ما يحيط به حدا واحدا وقادع له اضلاع  
اربعة و سطح وهيئه احاطتها به والضلوع والسطح ليسا من الكيف  
والهيئه المذكور كيف المشهور وجعلها ثابت من الوضع  
وانكن الشخ اذا لا بد منه مع نسبة اجزاء الجسم بعضها الى بعض  
سبعتها الى الخارج فان الواقف على داسه مختلف الوضع  
مع اتفاق سبب اجزاء بعضها الى بعض كما في المربع لا يعتبر  
فهذا القدر فلا يكون من الوضع وميل الامام الى انه ليس  
من الكيف لانه منه يتوقف تصورهما على تصور غيرها ومنع  
اعتبار احصاء النسب الخارج في الوضع والحق ان الخبر  
في الوضع ما ذكر الشخ فالشكل من الكيف والامر الوضع  
قيل الزاوية من العلم لقبولها المساواة واللامساواة وميل  
من الكيف لقبولها المشابهة واللامشابهة وقيل من المضاد



لقول اقليدس انها تامس خطين في الاول باطل لانها بطل بالضعف  
دون لكم وقبول المساواة قد يكون بالعرض وقبول المشابهة قد  
يكون بالعرض وضعف هذا ولقد سطرنا هذا لان الناس لا يوصف  
بالصغرى والكبرى والزوايا تعتبر فيها سطح وخطان ملتقيان في  
حد واحد وهما احاطتهما به والكلام في السطح والخط وهما  
احاطتهما به كما في الشكل ثم الزاوية المسطحة ان حدثت من خطين  
مستقيمين قبل الخط المتصل بالثاني ان كان الى الجانبين سواء  
فالزاويتان قائمتان والا فالصغرى حادة والكبرى منفرجة وان  
حدثت من مستديرين فما ان يحيط به احدهما او يتقعر بها او  
حده احدهما ويتقعر الاخر وان حدثت من مختلفين فالحيط بهامع  
المستقيم اما احدهما الاخر او متقعر والزوايا المجسمة اما ان يكون  
الحيط بها بسيطا واحدا كمنه راس المحروط او بسيطا مع سطح  
وهي التي تقع على راس نصف المحروط او سطوحا وهي ظاهري  
في الزوجية الفردية ليست من خاتيات العدد لتصورنا  
ايها مع الذمول عن كون زوجا او فردا او الفردية عدم الزوجية  
اذ كفي نقصها نقص عدم قبول الاستقام بمساويين في العلم  
بحصل من اجتماع اللون والشكل اجزاء نصف النصف الحسن والقبح  
ثم المخلق الظاهر يدل على المخلق الباطن لاذ سجد الابدال  
بافعال الانسان على اخلاقه لان افعاله قد يكون بكلفه وافعال  
غيره في الاكثر يكون طباعية فكل من الاستدلال بافعاله على  
اخلاقها ولما كان المقصود للمخلق والاخلاق مع والقوى المراحية

استدلوا ابتداء تلك الخلق في الانسان عما ذكرك الخلق فيه 36  
وهو مبدأ علم الدراسة الفصل السابع في المضاف  
الحال انه يقال على نفس الاضافة وهو الحسن وعلم موزونها  
وعلى مجموعها وهو المشهور في اسم كل من المضاف من قد  
يدل على ما له من الاضافة بصمت كلاب والابن وقد يدل عليه  
اسم المضاف فقط كالجناح فانه مضاف الى ذى الجناح وقد  
يدل عليه اسم المضاف اليه كالعالم فانه مضاف اليه للعلم  
فدلالة ذى الجناح بلفظ ذو ودلالة العلم باللام فتقال  
العلم للعالم ثم خاصه المضاف اليه المكافؤ في الوجود بالقوى  
والفعل وهو بالابن كاسم اذا كان احدهما مضافا الى صاحبه  
من حيث هو مضاف اليه كان الاخر مضافا اليه من حيث الاول  
مضاف اليه وبعض الاول بالتقدم والآخر الزمان  
واجاب عنه السيجح بان التقدم والآخر ان اعتبر في الزمن  
بان لحضر الزمن الزمانين معا وكلم على احدهما بالمقدم  
وعلى الاخر بالمتاخر فاذا كان موجودا في الزمن معا وان اعتبر  
الوجود مستندا الى الزمن وهو ان الزمان المتقدم اذا  
كان موجودا فوجود من الاخر انه ليس بوجود وممكن ان يوجد  
امكانا يودي الى الوجوب فهذا الوصف للثاني هو وجود  
في الزمن عند وجود الاول وفيه نظر فان نسبة المتقدم  
الى المتأخر لا الى انه ليس بوجود بذلك الوصف فانما احتاج  
الى هذا الترام التكملة في الوجود الذهني والخارج وعلمها



ولولم يلتزم ذلك لالبا لقياس الى الذهن لم يحجج اليه  
الا ان كان قد احتاج الى حرف النسبة بان كان كلفاف  
اسم كالعظيم والصغير قد يحتاج اليه اما سوا كالعبد  
للمول والمول مول للعبد واما مختلفا كالعالم عالم بالعلم  
والعلم علم للعالم ثم اخرج من انك وجود الاضافه بان حصولها  
في محلها اضافه اخرى لها حصول في محلها وتسلل في لو كانت  
وجوديه كان تصافها بوجودها اضافه اليها فكون  
الاضافه موجوب قبل وجودها واما كان البارئ تعالى محلا  
للمحادث ان لم مع كل حادث اضافه المعية وقيام الابوه  
بالابا ان كان وجوديا فان انقسم انقسام اجزاء الاب فهو  
محال والا فام ما لا ينقسم ما ينقسم فالشيخ المضاف الى الذي  
ما هيته معقوله بالقياس للاغني عن كثر في الاعيان اشياء هذه  
الصنف فالصنف موجود في الاعيان وهو مضاف بذاته  
لان ما هيته انما يعقل بالقياس للاغني وليس مضافا باضافه  
فكل ما هو هذه الصنف فهو مضاف بذاته وهي الاضافه الحقيقية  
وانما صنف عا حذوا وانا نعرض للانسانى لاضافات تختص بها  
العقل من كل اشياء واما ان الاضافه الحقيقية للانسانى وكلا  
وهذا منه اشارة الى ان التسلسل انما يلزم في اضافات غير  
حقيقية تختص بها العقل وذلك لا يدفع له للزوم ذلك من كل  
اشياء ووجود الاضافه في موضوعها كما في وجود الوجود  
وليس عرض الاضافه للاب عارضا اذ ليس له مفهوم سواء خلا

37  
الابوه مع الاب في البارئ ليس محلا للصفات فكيف يكون  
محلا للمحادث وانا ملتزم انقسام الحال بانقسام المحل في  
العرض الساوي والحق المتيقن بان كون السامقون لا ر  
ليس نفس السامق ولا امر فرضيا كعرض الخمسة فوجا فهو عرض  
زائد على الذات ثم اختلاف الاضافه جنسا ونوعا وشخصا  
بمختلفة معروضات متافا لاضافه الحسية لابوه والاخوه والبنوة  
كالمساواة والصنفية كابوه الرجل العادل والصنفية كونه  
هذا الرجل من الاضافات قد سبق كالمساوي والمساوي  
وقد يختلف محدودا كالبصنة والصنف وغير محدود  
كالزائد والتاقر في المضافات قد لا يكون مضافا فيها لصنف  
حقيقه كالميا من الميا سر وقد يكون كالعاشق والمعشوق  
اذ مبدل الاضافه العاشق منه دراكه وفي المعشوق منه دورا  
وقد يكون لصنف في احد ما كالعالم والمعلوم اذ في العالم صنف  
بها صنف في المعلوم وليس المعلوم ذلك في الاضافه عرض  
لكل مقوله ففي الجبر كلاب والابن وفي العلم المقصود كالعظم  
والصغر وفي المنفصل كالعليل والكثرة في الكيف كالحار  
والبارد وفي المضاف كالبعد والاقرب وفي الابن كالا على  
والاسفل وفي متى كالا قدم والاحداث في الوضع كالا شد  
انتصابا واخنا وفي الملك كالا كسي والاعزى وفي الفعل  
كالا قطع والاعزم وفي الانفعال كالا شدة شحنا وتقطعا  
وتضافها ما يعارضها معروضات كالا بارد والاحرقا فانه



في انفسها تابعة ونقص البعده بالمساواة والمفاودة فانها  
من لواحق الكم القابل للزيادة والنقصان مع انها لا تقتل 8  
المساواة ما ليس بينهما شي من جنسها والمساو ف قريب من  
التساوي والتمساك من اختلاف ذاتها في الوضع وتحد طرفاها  
وفيه شك في ان الطرفان لم يلتقا بالكلمة اقتضا وان تلاقت  
بها تو اخلا وهو محال لانها حشد عقدان بالماهية والعوارض  
فالطرفان واحد واجاب عنه الامام بانها سائران يكون احدهما  
طرفا لشي والاخر لغيره وفيه نظر والالتصاق تمازجها بحيث  
سقط احدهما باستقال الآخر واسبابه البس وبلازم السطوح  
لغزوة الخلا او توسط جسم عروى المزاج في التقديم اما بالان  
او بالرتبة الطبيعية كالاجناس في الانواع او بالوضع كالصق  
او بالشرف كتقدم ابي بكر على عمر رضي الله عنهما او بالطبع كتقدم الواحد  
على الاثنين او بالعالية كتقدم ضوء الشمس على ضوء القمر فان قلب  
عدم بعض اجزاء الزمان على بعضها ليس بغير الزمان والاما الزمان  
والاكان لكل زمان زمان فله الامام بكونه التسلسل على السبيل  
فلا حاج الى التساوي وفيه نظر لا المتعارف والمباين والاختلا  
تصورها اولي علمنا بان السواد غير البياض ومخالفة ومماثل  
للسواد والكلام في كونها بثبوتها كالكلام في العلية والمعلوليه  
فان من تنوع موصفاتهما فان مضى تنوعها سوغها عشت  
والا فلا يبرهان عليه فثبت اثباتا في الكلي الطبع وهو موجود  
الكلمة موجود في الاعيان وان عجز بالكل الطبع الواحد المشترك

من كثير في محال الوجود في الاعيان وان عجز به كون الطبعه 8  
محتمل ان يعقل عنها صفة مشتركة بين كثير فوا ايضا  
وجود في الاعيان في لغة الكلام في الكلي تجري تقدم في  
المنطق في العام والكامل ما كان جميع ما ينبغي له حاصلا  
وان حصل له اكثر فهو فوق العام والمكتسب في ما له ما يمكن  
من حصوله لانه كلف من السواء في الوقت من الكلي  
والكلي والجوهر الذي في وجه لا يخفى على المتأمل الفصل  
الثامن في الاين وهو نسبة الشيء الى ما منه وهي غير الوجود فانه  
صدق على ما لا يصدق علم ولا يقدر الزمان والالتصاق  
لاستماع ان يكون حصول الجسم من اقوى من حصول الآخرة  
الفصل التاسع في مئة وهو نسبة الشيء الى ما منه وهي بانه لو  
كان وجودا لكان وجوده في ذلك الزمان وتسلسل الفصل  
العاشرة الوضع وهو منه يحصل بسبب نسبة اجزا الجسم بعضها  
الى بعض بالتقاسم في الجهات بالموازاة والاختلاف في العام والوجود  
ومن المقولات المثل وهو منه يحصل للجسم بسبب نسبة الى ما له  
مستقلا بانه في التسلسل والتميز ومنها ان يفعل وهو المؤثر به  
وان يفعل وهو المتأثر به وما وصفان في ابدان على الذات  
لان المفهوم من الذات غير المفهوم منها وما وجوديان  
للعلم بان تقيدها سلبى فان ذلك لا ينفك لوجوده  
كان صفة للمؤثر فيكون مؤثره المؤثر فيها زائده وتسلسل  
فليس من طرف المستهلى لان طرف المبدأ والممتنع هو الثاني



النافع العلة والمعلول مع  
العلم ما يحتاج اليه الشيء والحاجة والغنى غنان عن المتعرف  
للعلم الاول باحتياجنا الى امور وغنا ناعن امور والصدق  
مسبق بالتصور وما يحتاج اليه الشيء ان كان حراً آمنه بالحق  
فهو المادة او بالفعل فهو الصون والافان كان موجدا له فهو  
الفعل او موجدا لموجبه فهو الفاعل الفصل الاول  
في العلة الفاعلية اثبات الواحد حق لا يصدر عنه الا واحد  
دفعه فصل المفهوم من كونه مصدر آخر مفهوم كونه مصدر  
فان كان احد اجزائه كان مركبا وان كانا خارجين كان مصدرا  
ويجوز الكلام فيه وسلسلة ان اذ اصدر عنه آية  
وليس آية فقد صدر عنه من الجهة الواحد آ ولم يصدر عنه آ  
انا استدركت النار وبريد الماء على اختلاف طبعها والاول  
ما احتج به الشيخ ومنع الامام صحة التقسيم تعالى الى المصدرية  
عدمية وفيه نظر واما التسلسل فهو غير ممتنع واذا صدر عنه واحد  
فما ذكر ايضا لازم لان كونه مصدر آخر دالة والا بطل الدليل  
ويجوز التقسيم المذكور والنافع ضعيف لان كونه مصدرا لآية  
ليس بنفس كونه ليس مصدرا لا ولا مستلزما له والثالث ضعيف  
اذا الاستدلال بالخلف على التغير لا باختلاف لا تبيين آ  
الواحد بالذات لا يجمع عليه علتان مستقلتان لان  
المعلول مع احدهما مسجني عن الاخرى والمسجني عن الشيء  
لا يكون معلولا له والواحد بالنوع يجوز اسناده الى علل مختلفة

30 بالنوع لان الجنس قد يقوم بمفصول مختلف والمعلول للثبات  
نفق الى علمه ما والاسناد الى معينه من جانب العلة دون  
المعلول ثم ادعى الامام الفزون في ابطال الدور واعترض  
المشهور في ابطاله وهو انه يلزم منه تقديم الشيء على نفسه بانه  
ان اريد بهذا البعدية غير الحاجة فلا بد من بانه وان اريد بها الحاجة  
فلا نسلم ان الحاجة الى الشيء يحتاج اليه فان العلة القوة  
مكتفية بوجود المعلول وان لم يوجد المعين فالمعلول باخف الحاجة  
الى العلم المعينة فلا يلزم احتجاجة الى نفسه ثم قال ولكن الجواب  
عنه بانه دقة وليس سلك الدقة ثم المشهور في ابطال التسلسل  
ان مجموع تلك العلل يمكن بذاته لاحتجاجة الى آحاد وبأحاده لكونها  
معلولة فله علم وهي اكل الاحاد وهو نفسه او كل واحد منها ولم  
يوارد العلة المستقلة على معلول واحد بالذات او بعضها ولزم  
كونه علم لنفسه ولعلمه او امر خارج عنها والخارج عن كل الممكث  
لا يكون حكا فله امته الممكثات في واجب الوجود لذاته وهو  
المطلوب فان لم يكن حازا ان يكون له خارج عن التسلسل  
ممكث قوله الخارج من جملة الممكثات لا يكون ممكثا فلو كانت  
السلسلة سلسلة الممكثات فله هذا الدليل مبني على ان علم  
الكل على الكل واحد ولو كان الخارج عن التسلسل علما وهو ممكث  
علم للاحاد فممكنه اختلاف علل آحاد التسلسل والمقدر خلافة  
فان قل المجموع والكل والجملة وصف المتساوي ثم انه مستقصر للممكثات  
الخاصة والعموم للمعارضة فانما غير متناهية عند لم وايضا الحادث



مفقود الى سبب فان كان حادثا ووجب السبب مع وجود  
 السبب عام الكلام فيه وسلسل اسباب ومسببات غير  
 متناهية وهو عين ما يطلقونه وان لم يحب امكن استناد كل  
 معلول لما قبله غير منتهية الى واجب الوجود وان كان السبب  
 قد لا اسوقف باسم على شرط لزوم عدم الحادث في ان سوقف  
 عليه فان كان قد ما عاد الى حال وان كان حادثا فان كان معارنا عاد  
 الكلام جزعا وان كان سابقا فالعلة لا تكون موثرا عند وجود  
 الشرط ثم صارت موثرا بحدوثه فمؤثرته كادته وعاد الكلام  
 في حدوثها والحوادث عن ان معنى المجموع معقول وان كان غير  
 متناهي الى الاحاد اذ يصدق عليه انه غير منتهى بمعنى المجموع وبعض  
 من دفع لان المدعى ان كل جملة مستند الى امر خارج عنه لان كل  
 جملة محبة له متناهية وعن الاخر ان السبب قد يم وشرط  
 حدوث كل حادث عنه الحادث السابق والمؤثر به وان  
 كانت عادية لكنها عديمة لا ينفق الى سبب هذا جواب الامام  
 وفيه نظرون الامور الحادثة ينفق الى سبب وان كانت عديمة  
 بل جواب الترام التسلسل المؤثرية ولعل ان سؤل ان ما توقف  
 باسم في المعلول على شرط لا يكون عليه بزيادة بل يكون علما بالحقيقة  
 ما ومع ذلك الشرط فذلك الشرط ان كان عديميا كان العدمية  
 جزءا على الوجود وان كان وجوديا عاد المحذور المتقدم  
 وانما اذا كان المتقدم شرطا لحدوث الماخوف فالشرط  
 وجود او انقضاء والاول يسلم خلف المعلول عن العلم

40 والاني ينفق تقدم العلم وكون العدم جزءا العلم وقد يحا  
 عن هذا بان السابق بعد الاخر لقضائه عن العلم والاستعداد  
 العام للمتناخر مع حدوثه عن العلم وهذا الاستعداد هو الشرط  
 بالحقيقة ونحن ندعى ان اسباب واجب الوجود بما هو اخص  
 فنقول لو كان كل موجود ممكنا انتمت الجملة الى علم خارجة  
 عنها وصدق المتقدم مع صدق الباقي يستلزم المحال اذ  
 الخارج عن الممكنات ان كان ممكنا لم يكن خارجا وان كان اجبا  
 لم يكن كل موجود ممكنا لان الاول ان كل جملة كل من اجادها  
 معلول يقتضي علمه خارجة عنها لان ما يوجبها انما يوجبها بوسط  
 اجاب بعض اجادها فان اجادها اذا وجبت غيرها فان  
 لم يوجد ذلك الغير لم يوجد الجملة وان وجد وجبت الجملة لا  
 بذلك الموجب فيتنش ان ما يوجب الجملة انما يوجب بوسط اجاب  
 بعض اجادها فالباقي يجب ان يجب او معلول بوسط او غير  
 وسط والواجب الباقي يغيث فكلون اجاب الجملة بها لا الواحد  
 منها فثبت الشرط والباقي طامد وهذا من حسن غايات  
 واجب الوجود بوسط يجب وجود العلم عند وجود المعلول  
 دفع للتحلف وكذا اذا عكسه اذ انتمت العلم موحية بالذات  
 لا يجب وجود المعلول عند وجود العلم فالواحد لا يبد منه  
 في ما يربا رى تعالى وجود الممكنات ان كان حاصلا او لا واجب  
 صدور الارض للملا من جملة مؤثرته على لا مؤثرته بل امرح وان  
 لم يكن حاصلا كان بعض ما لا بد من حادثا وعاد الكلام فيه



وتسلسل او انتهى الى التقدم ولزم المطلوب قال المليون  
 هذا في المذهب الصحيح فان القلار يروج احد مقدوريه للمرجح مفصل  
 سلك لكن المذهب ارادته عال فانها واجبة لتعلق بانقاع العالم  
 في وقت معين او لانه تغل علم وقوعه في ذلك الوقت وضلا وعلوه  
 محال فوجب وقوعه فيه اولان مصلي المكلن تعلمت بالساعة ذلك  
 اولان لم يلم وقوعه في الاذل ان الفعل ماله اول فامتج الجمع منه ومن  
 الاذل ثم الدليل مقتوض معين نقطة بالقطب وداين بالمتطقيه  
 وباختصاص كل فكر فكل فكره معينه بسره معينه وحد معين من  
 الخن وباختصاص كل كوكب بتدوير وادج وحضيض وباختصاص  
 جوانات المتمدن بقدر معين من الخن مع ان طبيعة البساط في الفكر  
 واحد وانما مان كل عضو اختصت بصورته وان كانت تلك  
 المان مسخه لها كان الامور الحسيمه فيكون كل جزء من اجزا  
 حامل ذلك الاستحقاق موصوفا به والقوى القايه حامل  
 ذلك الاستحقاق كذلك فان كان الامر العن في ذلك الجسم مشابها  
 وشكر المشابه الكرم فصب ان يكون اعضاء الحيوان لو ان  
 متفاهه وان لم يكن مشابها مع ان نسبة القن الى اجزا الخا  
 سوا فتدريج الملمر لا مرجح وان لم يكن تلك المان مسخه لها  
 كان بحسب واهب الصور تلك المواد تلك الصور مع ان نسبة  
 الفكر اليه سوا جيبى بلامرجح مما ذلهم في اصل العالم لازم  
 في الصفات المحدثه احابوا عن ان مان امتناع تخرج احد طرفي  
 الملمر المساوي بلامرجح مقرر براه العقول كيف هو سد باب

التعل

اثبات المصانع وعن ان الموت لا يعبر في حوت تعلل الراء  
 ما تفاع العالم فلهما سياتي فلهذا وقع الاثر حفرة ذلك الوقت  
 اولان عن ان العلم بالوقوع مع للوقوع فلا تغل الامر امتناع  
 الدور وعن ان لا يحب على الله عار عايه يصلح العبد فانه كلف الكافر  
 مع علمه ما لا استوجب الا العقاب ثم الوقت المعين للمشي المصل  
 لاستواء الاوقات كونها وقتا كيف تقدم العالم فاذلك  
 الوقت لم يحظ لا بخل بالمصلحة وعن ان الماثر الاستدعي سبق  
 العدم لما نقره كيف لو قدم العالم على ذلك الوقت ستم لم يصر  
 اذ ليا فان طر هذا سوال وارد على كل تقدير فيكون باطلا فلهذا  
 بل يكون حقا واما العطب والمنطقة والمحور فابع لولا المحصر  
 وتلك الجوده في جهتها وسرعتها لان المان لم يقبل سواها او  
 شبيهها بالمحسوق الحاصل الا بها او للعنايه بالسافلا  
 والمقادير انما تحدث لان المواد لم يقبل غيرها والاوجات  
 والتدوير كلها حصل مع حصول الفكر وبعد تمتع الاستقار  
 لامتناع الخرق واختصاص مواد الاعضاء بصورها لاستعدادها  
 التام لها وسبب الاستعداد هو ادث كل مسبوق بلخر قال  
 المليون دعوى الفرون في القادر ضعيف بل عكسه اولي فان  
 المضطر محتار احد جانبي الرغيف لا مرجح مع استواء جوابه  
 في كل امر وجواب الثاني ضعيف فانه يجوز ان يكون ان البار  
 اضل لانه اقلها بانقاع العالم في ذلك الوقت بمعنى انه  
 يكون طريقا لا معتبرا وجواب التوضيع لا احتمال في ذلك على خلاف



ما وقع وجواب الاخير ضعف لما تقدم من امتناع التسلسل  
م يجوز ان يكون اليباري مبدئا بارادته لا الى اول حتى  
انتهى الى اراده متعلقه بخلق الاجسام فلا يلزم ان يكون  
الاجسام اذليه فان فلسفة الادان الجريسة انما يكون للعالم بالبرهان  
فقد اليباري تعالى عالم بالبرهان م يجوز ان يكون اليباري تعالى موجبا  
لذاته لموجود غير جسماني كالعقل وكون له ارادات وادراكات  
جزئية منتهى الى اراده جبرية متعلقة بخلق الاجسام فكون الاجسام  
محدثة فان فلسفة الادان الاراد ان الجبر ان لا يكون الا بالاحكام  
فقد ذلك ممنوع لما سياتي في علم النفس من هذه الاحكام  
ذهب اليها قوم من الحكماء القائلين بحدوث السما وكون محرز ذكوريا  
فاصلهم ولم يشغل احد من اصحاب اساطيرهم وذهب الى ان واجب  
للوجود ليس موجبا بالذات انه لو كان موجبا بذاته لزم ان يكون  
موجبا بذاته مع انه لا يكون معلوله الاول هو الوجود وحده او يكون  
موجبا بزمان مع انه يكون وجود معلول له هيته والشخص نواقضا  
في بطلانها ما ان الاول انه حينئذ اما ان يصح ان يكون الوجود  
معلولا والوجودات متساوية في كونها وجودا او ما يصح على احد  
الامثال يصح على الباقى فصح على وجود كونه معلولا ولما امتنع  
كونه معلولا لغرض ما هيته بعينه صح كونه معلولا لما هيته وهو  
الثاني ان لم يصح ذلك لزم الامر الاول حزمنا وهذا البرهان  
الزاهي ويكون حقيقيا اذ ادللنا على فساد كل من القسمين  
الماثل في الشيء لا يتوقف على تقدم العدم بالزمان لا في الواقع

والحكم

42 في ذلك اذ المليون يسلمون ذلك في الموجب ومحمولة المحتاج  
والحكماء تساعدونهم على ذلك وانا النزاع في ان اليباري تعالى  
لو اوجد العالم في الازل فذلك الاجاد سمي فعلا واحدا ثانيا  
وحلقا وهو لفظي ثم يقول المحتاج الى السبب لا يكون له حادثا  
لان الممكن حال بقاءه محتاج الى السبب ولا حدوث فان لم يكن  
حالة بقاءه اولى بالوجود فاستغنى عن السبب فله هذه الاولوية  
ان كان حاصلا قبل البقاء وكافه استغنى الحادث عن الموتر  
والا افترقت الى سبب الباقي معتقرا اليها والمفتقرا الى المنفرد  
الى السبب معتقرا اليه لا الوجود وحده لا يصلح للعلوية  
ولا للمعلولة لان الوجودات متساوية في مام الماهية فلا يختص بعضها  
بصلاحية العلوية ولا للمعلولة وقبل المعلول هو الوجود فقط  
ووجود العقل الاول علم لما بعده وقد يقال الوجود المتقدم  
لما اثر في شيء فالوجود المتاخر متشعب ما اثر فيه وان استويا وما  
ذكرناه في الوجودات الامكان لكننا لا تقدم في الامكانيات  
وفي الوجودات تقدم في القوم الجسمانية لا تؤثر لاهلها لو اثر  
بمشاركة المان كانت جزءا من الموتر وهو محال لان وجودها  
وجودا بل فيكون نسبتها الى المقبول بالامكان ونسبة العلم  
الى المعلول بالوصف ومنه ما فلو اثرت لامتراكها  
كانت غنية في موجديتها عنها وكانت غنية في موجديتها عنها  
لان الموجدية من الموجدية واذا كان المركب غنيا عن شيء كان  
غنى عن ولا يؤثر الا في الموضع اي انها تؤثر في محلهما في مجاوز



عليها الاقرب فالأقرب والبعيد البتة <sup>أ</sup> إنما لا تقوى علما لأنها  
له علة الشدة لان الحركة انما تكون في زمان فيكون قطعها في بعض  
ذلك الزمان أسرع من قطعها في كذا فلا يكون هو أسرع الحركات  
ولا العبد والمعد اما الطبيعيه فلان القوة الجسمانية مقسم  
بانتظام محلها وقوة الكثرة وقوة القوة البعض فاذا حرك جسمها  
من مبدأ واحد فاذا حركت الصغرى حركات غير متناهية فالعظمى  
ان لم نزل عليها كان حال الشيء مع غير كمال العلة وان رادت  
عليها كانت الزمان في جهة غير المبدأ فصنع فعل الصغرى  
ونسبه الصغرى الى العظمى نسبة مناه الى مناه فنقطع فعل  
الكبرى واما القسمة فلان حركتها لكل الجسم من مبدأ معين اقل  
من حركتها للجسم منه لما فيه من زمان المانع ويتم الكلام الى هنا  
وهذا مبني على ان ما لا يمتدحى لا يزيد على ما لا يمتدحى وهو منقوض  
مدوران في أصله والقرينة التي تلتها ان ما أثر القوة الجسمانية في  
أثرها مكنى لبدأ والا فقلب الشيء من المكان الذاتي وبالأثر  
لو نقتضيه خيرا فخاله عن العوارض العتمة لوجد من طبيعتها سكن  
دائم واجاب عنه الشيخ بان السكون عديم وهو ضعف لان الحس  
في الخير ما لا يبرح هو امر وجودي مع التصورات قد يكون مبادى  
محركات الحوادث اذ القوة الحيوانية صاحبة للصدر فلا تخرج احد ما  
الا اعتقاد كونه نافع او لذيذا او ضار والاشارة الى ان  
العدو على جملته في الارض وان كان على ما لم يكن من التصور  
السقوط

43 والكل لا يكون حيا بالجرى لان نسبة الكل لاجزائه سواء اولها  
نسبة الثاني الى الثاني الكلام يعود فيه احج اخص بان تصور حركته  
على وجهه فانه قبل حدوثه التصور الاسود اذا حصل ان هذا المحل  
في هذا الوقت مقدر ان يقد كذا وكذا وكل ذلك لا يمنع الكل نفسه  
قال الشيخ في الاشارات ليس كل ما يوجد مع فهو بعد وفي السما  
والعالم من الشفا بان ما قبل مع فهو قبل واستسكن الامام الفرق  
وليس من ذلك لان الاول ذكر في القبل والبعد به بالعلة والمعلول  
فكل معلول بعد علما فاما يكون مع العلم اذا لم يكن علما لا يكون له قدر  
بالعلة ولا بالزمان وغيره فلا يكون له تقدم اصلا والعلل  
ذكر في التقدم بالرتبة ومعالم ان ما قبل مع بالرتبة العقل او  
الحسية يلزم ان يكون قبل آخر ماهية المعلول اذا كانت مساوية  
لماهية العلم المعلول كما في النار لا يكون اقوى من العلم اذا  
لا سبب للزمان ولا اضعف عالم بكل مانع ولا مساويا مع مانع  
واما سخونة الذاتيات المتأخرة كالحديد فبان سخونتها في الحسن  
لا بحسنة الزهر المسبوك لانه يبقى اتصافا باليد زمانا  
ولغلاظ يكون حوله اليد منه ابطا ولانه لم يخالط جرم غريب  
فتاثر سطحه في سطح اليد اشد خلافا لما في قيل البسيط لا يكون  
قبلا وفاقلا امتناع صدور الاثر من غير واحد وهو ممنوع  
عن ذات نسبة القابل للمقبول بالامكان ونسبة القابل للمقبول  
بالوجه ونسبة الواحد الى الواحد لا يكون بينهما وجوب متعاين  
النسبة هم من نسبة القابل للمقبول بالامكان الخاص والعام لا بالامكان الواسع



ثم انه مستقوض بعلم الباري تعالى وعينه ولو اذن البساط  
 فانها علم فيها وقابلها الفصل الثاني في العلم  
 المادي بحاشا المادة هي ما يحصل فيه امكان الشيء الخشبة  
 للسوييم المحل اذا حدث فيه صفة ولم يزل عنه شيء كان عرضا  
 اذا الصون اذا حدثت التامقدمة لا امتناع اجتماع المعو  
 وقد يكون عرضا والصون يحملها حاطها اما لا يشترك غير  
 كالهيولى والصون اولى بها اما مع الاستغنى له كذا مع اولها  
 اما مع المحرك صون القيتش والبدن له ولاك لعسكر آنا  
 يقال ان شيء عن شيء اذا كان بعض اجزا الاول في الثاني دون  
 البعض يقال كان عن الماء الهوا لان الماء لم يوجد بكميته  
 الهوا بل وجد فيه شيء من جزاء من الماء ونقال كان عن الخشبة  
 معتبر فيه البعدية من جهة والتقدم من جهة ٣ علل المادية  
 الواحد المادي متناهية لا امتناع مركب مادية ما لا يتألف  
 واشخاص الغنصر قد تقدم بعضها على بعض لهذا المانع  
 فكون كل جسم كان الاخر ولا امتنع عدم تمامي المواد لهذا المع  
 ثم المان من حيث انها مان بالقوى قابل لبيولى ومن حيث  
 انها بالفعل جامد صوغ ومن حيث انها مستمرة في الصور  
 فانه وطينه ومن حيث انها اخر ما يمتثل له العليلة اسطغرس  
 فاسطغرس اسطر اجرا المكرب ومن حيث انها منها عتدي  
 التركيب عن من حيث انها احد المبادي في كل الفصل  
 الثالث علل الصورة بحاشا الصون علل في المان

١٤١  
 وصورة المركب منها والمادة علم مادي له لا للصورة  
 ثم الصون قد يكون بنفس الطبيعة كصون الماء فانها طبيعية  
 لكنها بالقياس من القويم النوع صون وبالقياس من كونها  
 مبداء للامثارات كالرطوبة والبرودة طبيعية وقد لا يكون كل مركب  
 وكان صون المركب محتج من صور البساط ٢ تمتع بقوم  
 المادة بصورتين فانه تمتع بقومها بكل واحد والا استغثت  
 بكل واحد منها عن كل واحد منها وبواحد منها دون الآخر  
 فكون هي الصون لاهما وان تقومت بالجمع فالصون المقومة  
 هو الفصل الرابع في العلل الغائية احاشا الغائية  
 ما نفى السبب فان افنى اليه دائما او اكثر يا فهو غايته ذاته  
 والاقايقية احش منكر الاتفاق بان السبب ان يستجمل  
 ما لا بد منه في مويرته وحب قايده اليه والامتنع فلا يكون  
 اتفاقا وحواله ان يكون لبعض لا بد منه عن السبب ان كان  
 مساويا او ارحا هو السبب الاتفاق في كغير موضع فلهذا فان  
 نفس كغير كذلك السبب الاتفاق في قدامادي الى الغاية الذاتية  
 فكون بالقياس اليه سببا ذاتيا وبالقياس الى الغاية الغرضية  
 سببا اتفاقا كالحج الماط اذا سجد راسا ووصل الى المبط  
 وقد لا سادي فكون بالقياس الى الغرض سببا اتفاقا وبالقياس  
 الى النائية باطلا ٢ السبب الاتفاق اذا كان مبداء ارادة  
 فسانة سمى عتدا وان كان طبيعيا فلا وردها اليه ان يكون  
 السبب اكثر الامر لا يودي الى غاية من موه ولكن في صاحبه



يودى اليها وورداه التدبير ان يكون السبب الأكثر دوى  
 الى ذلك والميمون مكر حصول الخيزر بالافاق عند كرم و  
 المشوم بعكسه ثم للحركات الاسطغسية غاية طبيعية لان  
 الحية من البراذن وقعت ارض حرة وصادفها المستقر و  
 الشمس وسائر الشرايط استتبعها فتادي هذه الامور الى  
 مسباتها اذا كان داما او اكثر يا كانت غاية ذاته لاحتج  
 استقليلين بان الطبيعة لا ونة لها فلا غرض ولا غاية بل  
 لو كان المتأذى اليه الشئ داما او اكثر يا غاية طبيعة فكان الموت  
 والمهرم غاية طبيعته وانه باطل لا سقيا كون الفساد والصالح  
 غاية للطبيعة وحواله ان الروية لا تعتبره الغاية والمدعى  
 ان فيها ما يكون غاية ذاته ثم كوز كون الموت غاية ذاته مخرج  
 فان المالك لو بقيت خيرا لصون واحد تعطلت سائر  
 الحيات في لا تحلص النفس السعيدة عن علائق البذر ثم الطبيعة  
 اذا لم تكن لها عيى معارض كنت غاياتها خيرات لان غيرها  
 لا يكون داما ولا اكثر يا لذلك بطلت سببا كالحركات  
 الحيوانية غاية فان قرب مباديها القوت المحركة ثم الشوقه  
 ثم الحمل او الفلز ولكن منها غاية معنى اليها واذا لم يبق اليها  
 كنه الحركة بالنسبة اليها باطل وان كان المبدأ التخلل مع الفعل  
 جارا وان كان مع طبيعته كالفن سمي قصدا ضروريا او طبعيا  
 وان كنز مع ملك وخلق سمي عيان والعيش فعل له غاية هي خير  
 حقيقى او مطمئن وان كان المبدأ هو الفكر كانت غاية خيرا  
 معلوما او مطمونا

45  
 في فهم حقيقة اطييس انه لا غاية لوجود العالم بل يكونه بالافاق  
 فان عند مبدأ العالم اجرام صغارا لا يحصى لصلابتها غير متناهية  
 مسوثة في خلاه غرمتاه متشابهة الطباع محلبة الاشكال دامة  
 الحركه فان تفرق قصادها فاجتفت على هذه مخصوصه فكون منها  
 العالم وسلم ان يكون الحيوان والنبات ليس بالافاق وهو باطل  
 لان الافاق غاية عرضيه لا موطىع او ارادى اذ القسوى ملهى  
 الى احد ما فالادان والطبيعة اقدم من الافاق فببب العالم  
 اراد او طبيعه والاجرام المشابهة لا تضادهم في الغاية الضرورية  
 اما ذاتية او عرضية بطلب الذاتيات وهي اقسام فاما مقدم على  
 الغاية كصلابة الحديد لستم به القطع ما يكون مع الغاية  
 كجسم اذ كن لستم به القطع وهو لازم للحديد بما يتب على الغاية  
 كالاكثر فان غاية المقطوعم الغاية المطلوبة لذاتها وهي العلم  
 الهامية بحيث يهيئ الامتناع تسلسلها الى غرمتا به اذا لابد  
 فيها من مطلوب لغاية والافلا علم تاميه والغايات المتلاحقة  
 لا حيث يهيئها كحركة الافلاك في فاعليه البارى تعالى الاغرض  
 والا كان ذلك الى به يكون متكلا به والاحسان لا الغرض ان كثر  
 اولى به فهو مستكمل به والالم يكن غرضه فالامام هذا الاقناع  
 معارض بالاقوى منه فان من فعل العوض الاحسان لسمي الحمد  
 والمدح والفعل الاجل بقصان وتعالى عنه قبل علم العلم  
 عدم العلم لان عدم المعلول لا يبدى سببا فان كنز وجود ما اخل  
 بوجود العلم ولا لازم وجود المعلول لوجود علمه وان كنز عدمها



وليس عدم غير العلة حراما فهو عدم العلم وعدم المعاول  
عند وجود الصند ليس محلا لا يدل بعدم علته <sup>أ</sup> قيل كل  
ما لا بد منه وجود المعاول فهو حرا العلم فقبل عليه بان عدم  
المانع يعتبر وجود المعاول ويمتنع كونه حرا العلم الوجود  
واحيتب بان عدم المانع يكشف عن وجودي سمي العلم  
**الباب الثالث في الحركة والزمان** فصول <sup>الاول</sup>  
في امور كلية اخرج ما بالقوة الى الفعل اما دفعة او بالتدريج  
وهو الحركة قال ارسطو يعرف الحركة بالتدريج المعرف بالزمان  
المعرف بالحركة دور وجوابه ان تصور التدريج اولى للحصول لمن  
لم يدرس شيئا من المباحث قال الامام لا بد من ان الحادث في اول  
وجوده ان لم يتوهم شي بالقوة فقد وجد تمامه وان بقي فالقول  
غير الباقي والكلام في حدوث المانع كونه الاول في حال امور متتالية  
كل منها دفعة قال ارسطو انما يكون الجسم متحركا بالفعل اذا لم  
يصل الى المقصود وما دام كذلك بقي شي منه بالقوة والحركة  
متعلقة بالوجه الى المطلوب وبيان سمي منه شي بالقوة والوصول  
الى المطلوب كمال الجسم بان والتوجه اليه كمال اول الحركة كمال اول  
لما بالقوة من جهة ما هو بالقوة اذا الحركة ليست كمال الجسم جسمية  
بل من جهة التي كان لا غيب رها بالقوة وقد طعن فيه بان تصور  
الحركة اعملى مما ذكر وقال افلاطون الحركة كون الجسم تحت الايقظ  
ان لا يكون حاله خلافا قريبا وما بعد فقبل عليه بان تصور  
قبل وبعد متوقف على تصور الزمان لا متوقف على تصور الحركة ولا

جواب  
عنه

46 <sup>س</sup> الا بان تصور هذه الامور اولى <sup>س</sup> نقل عن سون وروماند  
انه لا حركة فانها ان لم يكن قابلا للقسمة لم يكن المسافة قابلا للانقسام  
وان كانت قابلا لها فان لم يحضر منها شيء في الحال لم يكن ماضيا ولا مستقبلا  
فلا حركة وان وجد منها شيء في الحال لم يكن الموجود في ماضيا ولا مستقبلا  
حاضرا فاذا التقف حصل شيء اخر غير متقسم فالحركة مركبة من اجزاء  
لا يتجزأ فلو كان المسافة كذلك لم يتجزأ فالتدريج الموجود كونه  
الجسم متوسطا بين الجدة او المستحق لا يكون قابلا ولا بعدا في هذا  
موجود ما دام الجسم متحركا واما الحركة بمعنى الاتصال فلا وجود له  
في الاعيان بل في الذهن كمن لا بد من الحركة فاما منه اليه وما فيه وماله  
وما به والزمان <sup>س</sup> لكل متحرك غير متحرك لوجوه فالحركة كونه ذاتا  
لما سكن لان ما بالذات لا يزول ولما كان له مكانا مطلقا اذا  
وصل اليه سكن حرا انه لا يتحرك في الجسم والاك في كل جسم متحرك بل لانه  
جسم ما فلكا الخصوية في الحركة والحركة قابلا للحركة فلا يكون فاعلا لها  
لما تقدم والا فلا من مقوصان في الطبيعة فانها متحركة لذاتها ولا مدوم  
مدوامها فان قلت انما تحرك الطبيعة لوزوال حاله فلا بد من طلب  
بالحركة القرب منها فاذا وصل الجسم اليها سكن طلب فليقل  
مثلا في الجسم لا يزول هذا الاشكال الى ان تمام الوجه الثالث  
باشادات اشكال الاجسام في الجسم ولا بد من ان سلم اشكالها  
في جميع الصفات لان الافلاك مساوية للصفحة حرة الجسم مع انها  
مختلفة في كثير منها فان قلت ذلك لان مواد الافلاك مختلفة بالهيئة  
لولا العنصر فقلت فاذن يجوز اختلاف الاجسام في المواد



فلم لا يجوز اختلاف مواد العناصر بالماهية وجواب ما سبق  
من اشراك العناصر في المواد بالشيء اكل منها الى الاخر ثم ما منه  
الحركة واليه قد يضاد ان بالذات اما الكيف فكل من السواد  
الى البياض واما في الكم فكل من عناية الذبول الى عناية النمو وقد  
يكونان من المفضلين وهو ظاهر وقد يكونان من مالم هو في مركز  
والمحيط فان كانا من مالم نقطتان لا يعمد لاهلها كونه عناية  
اخر من الفلك ولا يكون عناية بالبعد منه ثم يكون احدا الجانبيين  
مبدأ والاخر منتهى في الحركة المستند من كل منهما مبدأ ومنتهى  
فهي وان كانت واحدة بالعدد فهي اثنان بالاعتبار في الحركة في  
المقابلة ان يحرك الجسم من صنف منها الى صنف لغريم المشهور ان  
وقوعها في الكم والكيف والابن والوضع والاول اما بالتحليل و  
الركائز اما بالذبول والنمو ويدل على ان العادون بمحض فكل  
على ان قد ضلها اما لا لاختلاف بل لان الجسم الكاين فيها ارجاء  
مقدار بالمحض بالقسمة فكانت صنف فصعد الى ذلك  
بصدق الا ان عند عليان لما فيه اذ به ثلث مقداران ولان الهيولى  
لا مقدار لها في ذاتها فقبل المقدار كان في ان الجسم الكاين قبل  
مقدار الصغير وبالعكس وان مقدار الجسم اند على انه وهو  
الجسم البسيط مساو لكا في الماهية وما يصح على اطلاق المتساوية يصح  
على الاخر كما انصف ان في امكن ان تصح في الكم وبالعكس كما انصف  
الفلك في الكاين في ان قال الامم فغل هذا بجوار ان يصير الجرم  
في مقدار وقطر وبالعكس في ما بالذبول والنمو والجسم اذا ارد

47  
ما تصار جسم اخره وداخلا في اجزاء مشبهات بطبيعته وهو  
وضعه الذبول ووقوعه ومن السمع ان الوافق النمو قد  
والثابت في النمو قد ينزل بس الحركة في الكيف وهو الاسحال  
والمنكرونها لما وجدوا الخارصير يارد او بالعكس احلغوا  
فعال بعضهم الما اذا سمع صار بعض اجزائه نارا واختلط بالاجزاء  
المائية وعظم السموم وقلتها بكثرتها وقلتها وبهم اصحاب الخلط  
وقال بعضهم لاجزاء في جسم ما بل كل جسم محاط من الطبائع السبع باسم  
العالمية فاذا القية ما يكون في العالم من حشر المختل في بروز  
المخلوب وحاولت مقاومة ما كان غالب فيه واخيلط بالغالب فحس  
بالكل احساسا وبهم اصحاب الكمون والبروز وقال بعضهم ان الجسم  
اخر اجزاء واجزاء بالذبول في اقل لبيان محاور النار والكان  
محاور الجمل وقال بعضهم ان البارد انما يصير حارا اسفلا احرار  
نارية فيه فاذا اخيلط بما فيه يحس متوسط من الحار والبارد والاول  
باطل لان انقلاب بعض الاجزاء من بعض من شدة الكل مع  
ولو كان بعض الاجزاء اولي الاقرب اول فلزم انقلاب كل نارا  
والثاني باطل لان النار لسهولة نفاذها يصل اليها فكل من  
حارته فان طين الباطن انما سمح اذا جاورته نارا خارجية  
فمنه وسخر طين هذا قول بالاسحق ان ما ليس  
بمتشخص بمتشخص محاور النار والثالث باطل لان الصدادا ان لا يرب  
من الصدادا مع اجتماعها فغير احدها والرابع باطل لان اذا  
قربا شعلا من جبل كبرت حار كما نارا ولو كان ينشغل



لكن بقدر النافذ واذا بطلت هذه الاقسام لزم القول بحركة  
 لان النار اذا صار حارا لم يكن حارته نقي لظنارية لا من داخل  
 ولا من خارج ولا مفارقة للجزء البارد ولا بانقلاب بعض اجزائه  
 فهو بالاحتكاك ~~ما ذكرناه~~ ما ذكرناه بدل ما وقع الاسمي  
 في بعض الاجسام العنصرية مع بقا صورها النوعية والاسمية  
 ذلك كل الاجسام مجتمع لا متشاع ان يبرد النار مع بقا صورها  
 النارية وان يصير الماء بياض مع بقا صورته المائية واما ان  
 بعضها الى بعض فليس من الاسماء في شئ قال الامام لا بد من  
 البرهان على ان هذه الكيفيات موجودة متدرجة لكون ذلك حركه  
 في الكيفيات لکنهم لم يفعلوا ذلك بل قنعوا بما رادوا من انفعال الماء  
 والبرق الى السحابة متدرجا في الحس لكن ليس بالحس عدوثة  
 متدرجا او دفع كذا في الحقيقة كذا في الشئ ذنب من اعم  
 على ان الاصل ليس كذا في الشئ من البصر ما لو كان كذا وجب  
 ان يكون نسبة زمان حركه الشئ الى شئ بعدد زواجر الى زمان حركه  
 الى التواتر نسبة مسافته زواجر بوجه في تناظرها بمرأى ان يقول  
 لكن ان يكون زمان حركه من ضيق محصل فيه حركه الشئ الى التواتر  
 والزمان مقسم الى غير النهاية وحصله يكون هذه النسبة حاصلا فدل  
 ان الحس المحيط بصفات ~~نسبة الزمان~~ نسبة الزمان في وقت  
 المسافر مع ان باحتسب كذا في ايضا الصور الجبروتية يحدث  
 عنده دفع مع انما تراها تكون من المسمى سيرا سيرا واما  
 فسان بان الكيفية اذا تغيرت فان لم يتغير مكان عددها اثباتا

48 فان استمد ذلك العدم لم يكن الحركة في الكيفية وان لم يستمد  
 حدثت كيفية اخرى دفعه ومن لا يبرهان وان بقيت تلك  
 الكيفية كان حدث شئ او زال عماد الكلام فيها والا فلا يغير ولحق  
 هذه الدلالة دعم المحقق ان الكيفية الواحدة بالشخص لا يبقى  
 بل يتوالى انواع متناهية بالمناهي كل منها في الوجود ولا بد  
 من تحليل الارضية من الالات واجاب الفارابي عنه بان هذه الانواع  
 موجودة بالقول فكون الالات متناهية بالقول وهو ضعيف  
 تلك التغيرات حاصلا بالفعل فلكذلك الالات ثم يقول هذه الذرات  
 المحسوسة لحصول انواع مختلفة لان ذوق الحس من الاول وما يليه لعل  
 البعد منها فمطر يقاوم فاذا كثرا بعد احس به فذكر من  
 التدرج محمول على هذا جرم الحركة في الحال والممكن اما العلم فعال  
 الامام ما وضر على ان حصل معه احتمال التقصير ولو على بعد  
 لم يكن علما وان لم يحصل لم يوجد اقوى منه وفيه نظر واما الطيور  
 والارادات والالام والذات والشهوان والنوم والعجز والمض  
 والاحساسات وكل تقع فيه حركه في الزمان والوضع والاول  
 ظاهر الثاني يدل عليه ان الفلك المحدد المكان لم يسامر الاقلال  
 مكان لا يفرقه حركته غير كنهه بل وضعه لمعبر نسبة اجزائه  
 الى امور خارجة عن حاويه او نحوها لا حركه فماعداه من  
 المقولات اما الجوهر فانه قائم بنفسه فلا تتأخر الحركة الا في الصغ  
 وعلى قول رسلوحيث لم يستل صور الجوهر به لا بد من بيان  
 ان الصور الجوهرية ممكنة زوالها عن موادها في العنا صبر



والخلاف مع منكر الكون والفساد فنقول العناصر لما كانت  
 اربعة كان وجه الكون والفساد اثني عشر لكن اثبات  
 ثلثة منها كفي صدور الارض ماء والماء هواء والهواء ناراً  
 اذ به ظهر اشراك المان بمنزلة الكريمان الاول ان اهل الجبل  
 يتحدون مياهاً حارة تكون فيها اخزاء صلبة بحجوة حتى  
 يصير ما صار به كما يعقدون المياه الجارية اجزاء صلبة  
 واقلاب الماء هواءاً بالبحير وبالعكس يوضع القدر في الجدة  
 بحش حتى طرفه خارجاً عنه ويشد رأسه فانه يمتلئ فيه  
 ماء كثراً واقلاب الهواء ناراً بالالحاح بالغ وعكسه بالحمل  
 عند الاطفاء يدل عليه ان القوت الجسمانية لا تقوى على ابقاء  
 غرضها فلم يحدث الصور واما السج فقد قال كل ما  
 يصح عليه الكون والفساد فهو قابل للحركة المستقيمة وبالعكس بعض  
 ما هو قابل للحركة المستقيمة صحيح عليه الكون والفساد وفيه نظر  
 واذا ما حدثت الصور فنقول انه ليس متدرجاً فانه عند  
 استدراكها او سقمها ان يقي نوعها فلا ازدياد ولا نقص  
 وان لم يبق فذلك عدم لا ازدياد او نقص ثم عند عدمها البتة  
 من حدوث صور اخرى وعاد الكلام في هذا احسن من الاثبات  
 في الاعراض واما المقولات النسبية فانها تابعة لموضوعاتها  
 فان كانت متحركة كانت كذلك والافلاک اذا استقر الجسم مكانه  
 واحد فلو انه مستقر فله مرتبة في وهو مقوله اليونان انه  
 ليس متحرك وهو اعم من كل ما لا يتناقض في غير شئ

بالسكون فيكون الخلاف في كونه وجودياً او عدمياً فظننا  
 والمسهور انه عدم الحركة عما من شأنه ان يتحرك والقدر الاخير  
 احتراز عن المفارقة كما قيل مقابل الحركة السكون فثابته  
 الحركة وفيل فيها اليه والمحل ان جعل مقابل السكون الحركة التي  
 قطباً اعليه فهي الحركة عن المكان وان جعل مقابل الحركة التي  
 بطراً اعليه فهي الحركة الى المكان ثم ان الجسم الآن لا يكون متحركاً  
 ولا ساكناً والافلاک وكلبات العناصر مستقر في اجيازها  
 غير متحركة عنها ولا ساكنة فيها لان السكون عدم الحركة عما من  
 شأنه ان يتحرك فان كفيها في السكون بعدم الحركة عما من شأنه  
 او نوعه او جنسه ان يتحرك كما كانت في الفصول الثمانية  
 في احكام كلية الحركة الاول الحركة متقسمة بان لا تقسم الزمان  
 وهو حاصل لكل حركة لان كل حركة في زمان وانه تقسم اياماً وماناً  
 لا تقسم المسافة لان كل حركة على مسافة وكل مسافة متقسمة  
 فالحركة الى نصفها نصف الحركة الى كلها وتان بانقسام المتحرك  
 لان الحركة حال في الجسم المتقسم والحالة المتقسمة متقسمة والى  
 ان هذا محض تغير لا يثبت لان المتحرك المكاني ان لم يكن له جزء  
 بالفعل لا يكون جزءه متحركاً بالفعل وان كان كنهه حركته تابعة  
 لحركة الكل فيكون متحركاً بالعرض في اول الحركة وبطرفها المطبق  
 لطرف الزمان والمسافة ليس بحركة بل الحركة منقسمة والطرف في  
 نعم اذا انقسمت الحركة بالفعل او بالعرض كان لها اول وممتنع الحركة  
 على ما لا تقسم اذ لا يكون له طرفان بل احدها المقصد والاخر المذهب

انه



الفصل الثالث في تقاسيمها **الحركة الواحدة** اما بالشح  
 او النوع او الجنس ولا بد من **الاول** من جهة الموضوع والزمان ومما فيه  
 فالمتحرك لا يبين قد تحرك الكيف في الكم ووجه الحركة لا يقتضي  
 ظاهرا ولا ينفى وحدتها منه واليه لانه مع اتحادهما قد تعدد الحركة  
 بالشح فان تلك الماهية لم يتوحد المستقبل بوجد فاشق اتصال احدهما  
 بالآخر ولا حركة في الاخر فلهذا في الشئ الموجود من الحركة ما هو  
 كون الجسم من المبدأ والمنتى وهذا حاصله كل ان وضعه الامام  
 بالاعتراض كون الحركة امرأ ثابتا مستقرا وهو ضعيف فان الحركة  
 بمعنى اخر غير مستقر فلا يوجد الا في الزمان ففرق بين الموجود  
 من الحركة وبين ماهية الحركة واما بالنوع فهو المتحد في ماهية الحركة  
 وفيه واليه فان اتحدت هذه الثلاثة بالنوع احدثت الحركة بالنوع  
 والاختلفت اختلفت الموضوع لا بوجه اختلاف الحركة بالنوع  
 لان اضافة الحركة الى الموضوع خارج عن ماهيتها ولا اختلاف  
 لازم منها للشئ وبها في الماهية ولا اختلاف للحركة فان اختلفت  
 ماهية الحركة اختلفت الماهية اما في الارض جان كون حركة  
 من مبدأ الى منتى احدهما بالاستقامة والاخرى بالاستدارة  
 واما في الكيف فاحد الابيض من البصر الى التمر الى التور  
 وتان الى الفستق الى الحبة الى النيل الى السواد واما  
 اذا اتحدت ماهية واختلفت ماهية واليه فكل انتقال من السواد  
 الى السواد وبالعكس في الاير كالمساعد والمهابط ووجه  
 الجنس من جهة النوع **الحركة اما بطئة واما سريعة**

50 **والسريعة** ما تقطع مسافة اطول في زمان مساو او المثل  
 في الزمان الاقل او اطول في الاقل والبطئة بالعكس ثم فيه  
 احاث فليس البطول لتحلل السكيات الا كانت نسبة  
 السكيات بين حركة النفس من مكان الى الظاهر خمس من  
 الى حركة كمنسبة فكل حركة الفلك الاعظم الى حركة فلك الفلك  
 الاعظم قطع في ذلك الزمان قريبا من ربع مقدار معلوم انه  
 ازيد فكل ان لا يظهر حركة في القليل من من تلك السكيات  
 الكثير والمشا هة مكنه ولا تانا اذا غرنا خشية في الارض  
 فاذا طلعت الشمس من قعرها تظروا لا يزال ينقص من طول الشمس  
 غاية الارض ومع استواء الحركة في السرعة لا اختلاف  
 المدار من المقدار وممتنع خلوص حركة الشمس السكيات في  
 حركة الفلك والاجاز ان يرفع الشمس حرا ولا ينقص من الطول  
 جازانيا وثالث وهذا في ربيع الشمس في مع بقا  
 الفلك حاله فيكون حركة الفلك اطول من غير تحلل سكيات وهو المطلق  
 وكذا القول في الروح والفرح ردي الشعب الثالث في حركة الدلو  
 من اسفل البئر الى اعلاه عند وصول الكلاب من مستقيم البئر  
 الى اعلاه واما ما سبب بطء الحركة الطبيعية مانعة  
 الحروق والتسرية في الطبيعة وفي الادوية مانعة بها  
 والاختلاف في السرعة والبطول بوجه اختلاف الماهية في السرعة  
 والبطول في الاشد ولا ينقص من الفصول والمقابلين  
 بالمتضاد لا بالمتكافئ لانها قد لا يوجد في الزمان او



في الخارج والوجود والعدم لان في احدهما نقصان الزمان وفي  
 الاخر نقصان المسافة ولان العدم لا يقبل المعاودة وكل منها  
 يقبل الحركة المتطابقة في المكان بمسافة متطابقة  
 بالفعل كخط وخط او بالقوة كمثلث ومربع فان يطابقا بان  
 يعطى احدهما قطعاً يرد الى نظام محصل منه الاخر في التوهم  
 وان كان كاذباً لمستقيم والمستدير وفي الكيف مما يشابه  
 مبداهما ونهايتاهما فذلك من احدهما من السواد الخالك  
 والى البياض العتق وكذا من احدهما من السواد الخالك  
 الى البياض العتق والافلا والافلا وان الحكم فان لكل نام مقدار محدود  
 كما انما يتبين من الافلا وان الحكم فان لكل نام مقدار محدود  
 بالخط صغرا وكبرافا لا يعرف في الكيف في الحركات اما  
 متضاد واما غير متضاد وفي المتضاد احاد الحركات  
 ان دخلت تحت جنس واحد لم ينضم للشود فيها مبداهما  
 والافلا في الاستحالة واليوم تضادها لما منه واليه لا تضاد  
 المحرك لان حركته المحرك في الافلا في حركته التارطيقا غير متضاد  
 مع تضاد القوس ولا لما فيه الحركة لان الصاعدين ضد الباطن  
 حركته من الطريق فان قلت ما منه وما اليه نقطتان متساويتان  
 في النهاية فكيف يعرض تضاد الحركة قل لا يكونا نقطتين  
 بل يكون احدهما مبداء والاخرى منتهى فلو كان تضادها لاجل  
 الحصول بنفس الاطراف لما كان من الحركات الموصولة تضاد  
 بل للوجه اليها في الحركة في الطسعين في مختلف الما

51 كزوال لما من جزاء الواسع من حركته الارض متضاد  
 لوجود شرط التضاد ولا امتناع في فعل القوس الواحد  
 بقدر من شرط من متنافيين من تضاد من المستقيمة والمستقيمة  
 لو كان كذلك كان لشيء واحد تضاد غير متناهية لان الخط  
 الواحد يمكن ان يكون وترا القوس غير متناهية وايضا  
 كل قوس يفرض ضد الذكر الخط فكل قوس اعظم منه  
 محذوفاً الى يكون تضاداً فممتنع ان يكون شيء من القوس تضاداً  
 له ولا تضاد المستقيم من المستقيم من وطول ان الحركه اعلى  
 التواقي تضاداً لا يكون كذلك وهو باطل لان كلامها بفعل  
 مثل فعل الاخر والحركة ان اراد بان تضادها باعتبار في ان يكون  
 ما منه واليه موصولة من الفعل منها تضاداً بالحكمة فلا تضاد  
 المستقيمة المستقيمة ولا المستقيمة المستقيمة والا كان  
 منها تضاد لا امتناع اجتماعها واما تضاد السكونيات  
 فليس تضاداً في موضع واحد واليه والسكون والمسكن في امر  
 في الحركة المستقيمة من الحركه لا مستقيمة واما  
 مستقيمة او مركبة منها حركه العجالة والكرو المدحرجة وهي  
 الكوكبية وفيه مباحث آقا افلاطون في الحركات المتكاملة حركه  
 مستقيمة الى سكون خلافاً لارسطو واقرى ما لا يرى افلاطون  
 انه اذا فرض حركه عظيمه نازلة وخرجه لصاعده فاذا وصلت  
 اليه وجب سكونها في الحركه لا سكونها في الحركه وهو بعيد جداً  
 واحتمل الامام افلاطون ما ذكره في السكون من الحركتين



لكن الميل الطبيعي نحو قاع عن فعله فالعائق اما محرك  
كم تقال الميل القسري يصير معادلا للطبيعي فيمتنع حمل كل  
واحد منها فيلزم السكون به علل الشيخ هذا السكون في  
موضع لكنه باطل لان ذلك المعادل انما لعدم لصادمة  
الهوا المحذوق كما قال الشيخ لولا لصادمة الهوا المحذوق للقوة  
الغريبة لوصل الحجر المرفوع الى سطح الفلك وعند السكون لا مضادة  
لهوا فوجب بقاء المحرك المعادل لزم من بقائه نقلا ذلك السكون  
وهذا خلف واما ان يكون العائق معكما كما يقال القاسر اقاد  
المحرك قوه محركه الى ذلك المعين وقوه مسكنه بعاده وبه علل الشيخ  
السكون في مواضع اخرى لكنه باطل لان القاسر ان امكنه ان  
لا يند القوه المسكنة مع المحرك لم يكن ذلك السكون واجبا وان  
لم يكن قد اقاد القدر من خواصها انما لم يكن التسكين عند تعادل  
الميلين لانه عند غلبه احد مالزم فعلا وتعادلا مستقل  
باقاده السكون فلا حاجة الى بقوه المسكنة وفيه نظر فان  
القوه المسكنة قد تقادم الميل الطبيعي عند كونه غائبا على الميل  
القسري لصادمته لقوه محركه الى ان يجد المعين والمسكنة بعاده  
كما ان القوه الطبيعية محركه لا الوصول الى المكان الطبيعي وتسكر  
وفي ان القاسر لقوه المحرك والمسكنة للمحرك بعد فان القاسر  
المحرك يقصد التحريك لا يخطر بباله التسكر اطلاقا ولا حتى الشيخ  
لا يسطو بان الوصول الى احد معين من الخسافه لا بد له من موصل  
معد لا متناهي المحلول وز غلته ويكون كونه موصلا الله ان

لا متناهي امتناع ذلك الحد ثم يؤول عنه كونه موصلا 52  
اليه ان ومنها زمان فيه السكون في ذكر المقدمون  
بان مماسه المتحرك في ذلك الحد يكون في آن ومباينة عنه  
في آن ومنها زمان وذكر بعضهم المغايرة بدل المباينة  
واعرض عنهم الشيخ بان المباينة والمغايرة حركة لا تقع  
في آن بل زمان فخطا وزوال كونه موصلا الى الله تعالى  
الى الزمان فما ذكر الشيخ اشكال اخر وهو ان كونه موصلا  
اذا كان في آن وزوال كونه موصلا ان آخر نفس الا ان يخرج  
كونه موصلا ام لا والاول باطل لان الاصل ان الفعل بعد الوصول  
بالفعل يحصل الحاصل وان لم يستقر كونه موصلا فقد زال عنه  
كونه موصلا قبل زواله وهو محال ولكن ملزح كاي عنه بان العلم  
اذا اوجبت المحلول بقى ما بقي المحلول فيكون العلم موجبة  
الدوام لا معنى انه نجبا كما جديلا بل معنى انه متى وجوب  
المحلول بقا وصوب غلته موجبة الدوام المعنى ان صوب  
كذلك منها هذا ما عند في هذا الموضع مع ما فيه وقد يحتمل ان سطو  
بان الوصول الى ذلك الحد لا بد وان يكون في آن ولا بد من موجب لذلك  
الوصول ذلك الا في طرف النزول مثلا لا بد من موجب في  
زمان وجوبه على التقديرين لا بد من زمان في زمان السكون  
واورد على اصحابه سطو بان لا يكون فرض بل في التحلل من  
الآن في اول منه يلزم لا يتقدم السكون الى ان يتهيأ به كحركه  
وجوابه ان بعض المقدار سبب ما يوجب الرجوع وجواب الختله



ان في حوب سكونها مستلزم سكون الحجر كما يستلزم  
 وجوب عدم الخلا حركة النقل الى فوق فما ذكرنا قبل من  
 الامثلة في فصل الخلا وميل الامام الى مذهب افلاطون  
 في الحركة المستند من لا يكون طبيعته بل ارادية لان  
 المطلوب بالطبع لا يكون مهرو باعنه بالطبع والحركة المستند  
 موجب ذكر فان قلت الجسم المستقيم الحركة بطلب تحركه نقطة  
 فاذا وصل اليها فاقفها بالطبع في النقطة التي يتوجه  
 اليها كنت الفعل او بالقوة لا يكون توجهه اليها عين محروبة عنها  
 بخلاف المستند من الطبيعة بطلب كمالها فافان يكون عاوب  
 الطرق لا يكون قسرية لانها على خلاف الطبيعية فيعجز كونهما  
 ارادية فان قلت الحركة الارادية لا تنقضي على وجه واحد بل بمنوع  
 فان الاحتار الواحد اذا استمر استمر الفعل عا ذلك المنهج  
 قال بطليموس المختار اذا اطلب الاصل لم يكن منه وبين الطبيعى  
 فرق جرحه حدوث الحوادث في لذات الحركة المستند من فان  
 مبادى الحوادث العنصرية محتسبة كونهما عنصرية اما نفس اجسامها  
 فلا عنصرية واما قواها فلا انها امادات شعورية وهي الحق  
 الاختيارية واما غير ذات شعورية وهي ما طبيعته او قسرية  
 والطبيعية اما للسلطة كالتأدية او للمكانات كقوى المعابر  
 لجزء الخبز وشئ منها ليس مبدأ الحدوث الحوادث العنصرية  
 بالذات اما الاختيارية فلا انها تقوى على الظفر فلا بد لاجلها  
 من مرجع غير اختياري في فعل التسلسل فلا يكون مبدأ الماديات

53 <sup>قبة</sup>  
 واما الطبيعة فلا انها لا تفعل الا بالملافة والاجسام  
 متباعدة الى التباعد فلا بد لملاقفتها من جامع عنصري  
 دفعي للتسلسل فلا يكون مبادى اولى واذ لم يكن حق البساطة  
 مبدأ اولي فالمكانات اولي بذلك واما العنصرية فلا انها تستند  
 الى اركان او طبيعة مبادى الحوادث العنصرية غير عنصرية  
 فذلك لا يبدأ ان كان حادثا احتاج الى خروج عاد الكلام فيه  
 فلك الامور ان كانت معا لزم علل ومعلولات دفعه والا كان  
 السابق عليه للاخر من ان كان قد ياقان لم يتوقف صدورهما  
 عنه على غير لزم قدم الحوادث ان يتوقف في الامور المتغير  
 ان كانت متتالية لانات ان كانت زمانية فهي الحركة غير  
 المستقيمة لانتهاها الى السكون بل المستند من مثا العمل  
 لا ينتهي لاحد من حدود المسافة الاوصار انتهاه سببا للحركة  
 منه الى اخره يهمل من الحركة الى اخره فكل سابق تقرب من  
 اللاحق والارادية ايضا كذلك فان اراد الذهاب الى مكة فكلية  
 وانها سبب لحصول ارادات جزئية من تبه يكون محل منها مقربة  
 للادان الكلية الى ما بعد ولما ان يقول يجوز ان يكون خلك  
 المتخلة بصورات عقلية متعاقبة او لعقل او نفس كل عدم  
 في مثل الحوادث في الحركة المستند من اقدم الحركة كانت  
 في الاين او الكم وسائر الحركات المستقيمة لانتهاه حدودها كلها  
 الى المستند من العلم اقدم واشرف من المعلول ولها عبادات  
 اخرى للشر في معلومة كالبوصلة في جسم واحد لمثل الحركة



مستقيمة ومستند من معال المتنازع اجتماع المستقيمة  
والمستقيمة من معال ان المستقيمة تتوجه الى جهة والمستقيمة  
سواء منها ولا يمكن حصول حال متوسط من الاستقامة و  
الاستواء لانها لا تقبلان الاستدارة والنقص فلا يحصل منها  
امتزاج متوسط ولا يقال المسيل الواحد معنى الحركة المستقيمة  
اذا كان الجسم خارجا عن مكانه والاخر المستند من ان كان في  
مكانه ثم تركب من الحركة المستقيمة والمستند من الحركة الكوكبية  
محتمل لامتزاج الحس اجزاءها على الاخرى القسم السادس  
الحركة اما بالذات اما بطبيعتها واما قسرية واما ارادية واما  
بالعرض ان الحركة ان كانت حاصلة في الموصوف بالحرارة فهو متحرك  
بالذات وان كانت قسرية فهو متحرك بالعرض كالجبال في  
السفينة المتحركة والحركة بالذات لقوة في المتحرك لما تقدم فذلك  
القوة ان كانت شتى فان مرجعها في القوة واحدة وان كانت  
المتحرك في كل سطح شعير بالصيد منها هي الارادية والانا الطبيعية  
وفيه اثبات الطبيعة انما هو في الحركة حصول حالة غير ظاهرة  
للموصوف بها في الخارج كالحركة في الارض في الكون وفي الكون كمالا  
المتحرك في الكون كالدور في الارض والحركة مدوم بدوام تلك الحالة  
ويختلف حسب القرب والبعد من الحالة المطلوبة فاذا وصل  
الجسم اليها بطلت كالحركة لاجل الوصول الى الحالة الطبيعية لا لاجل  
الهرب عن غيرها واللام يمكن هربا الى جانب او الى جانب  
الحركة القسرية قد يكون مضادا للطبيعية كحركة الحجر الى فوق

54  
وقد يكون خارجا عن الطبيعة كحركة على وجه الارض وقد يكون  
بالجذب والدفع والجل بالعرض اشبه والتدوير والفسرك  
تركيب من الخبز في الدفع وقد يكون سبب عارض الحركة كسبب  
المنزلة يصعد بها الخبز وينزلها ابرد والحرارة قد يكون عن  
سبب من خارجين وقد يكون عن سبب طبعي من دفع ارضية كحركة  
الرمية من علو واما في الكون فكذلك لان في النظم الكوني بالاولام  
والسموات المحيطة بالارض والارض والسموات في القارون بالمص  
والنقصان في قبول الارض واما الشخوص فالقاسر للطبيعة  
العالم الطبيعية بالقاسر للشخص خارج عن الطبع واما في الكون  
فكذلك حاله القدر الطبيعية وفي الحال والملك كالمصالح والحوادث  
الانفعالات في الانفعالات كسبب الماء في الوضع كمنع الخشب  
المستقيم قسرا واما الكون والفساد فقد يكونان طبيعيين  
ككون الخشب الموت المحرم وقد يكون قسريا كحدوث النار  
بالقبح والموت بالقتل في الحركة القسرية لا يكون سبب وجود  
في المتحرك دفع وجذب من خارج لانها ان لم يتبعها بعد مصادفة  
الحركة القاسرة فلها على غيرها وان يتساكن الكلام في احتياجها  
الى الجلاء الكلام في الحركة القسرية فكلون سبب وجوده في كماله  
باقيا كما يقال في فعل حركة ذلك الحركة بفعل اخرى وهكذا فهو  
باطل اذا المعدم لا يكون علما بوجوده وان كان باقيا يقال في الحركة  
بفعل متحرك قوة متحركة الى جهة مخصوصة معتمدا على الحركة لكنها  
تضعف لصاحبها هو الخروج لا ان فعلها الطبيعية فيترك



الجسم الى اسفل واما احيا واكثر الحكم وكل من الاعتناء  
 السلك الاول فانه قوم والقابل الاول يقول الهواء المتقدم  
 سقوطه الخلف فندفع الدمى بقوة وسقوط الباني الرامي يدفع  
 الهواء والدمى جميعا لكن الهواء اللطيف فندفع اسرع فتحدث معه  
 الجسم الموضوع فيه ثم اوردوا على المختار شك وهو ان القاسر  
 لو اقاد قوه كان كل فعلها في الاستدراج ووجه ما سبق من سبب  
 استدراج الحركة القسرية في الوسط واوردوا الامام شك وهو  
 ان تلك القوة لا تضعف لما ساء ان الميل الواحد لا يقبل الاستدراج  
 والضعف وان المضعف وجب معا فلا نزل الحجر واجاب عنه  
 بان الهواء اسلبد اماه بحيث لا يخرج بسهولة فخرج الحجر ثم الاثر  
 حوزا الوزن الجسم الواحد يتحرك الى جهته ثم كل منها يتحرك على الرخي  
 الى خلاف جهة حركتها وفيه شك فان الوجه الى جهة بعض الحضور  
 فيها وحصول الجسم الواحد في زمان واحد في جهته محال ولقوم هذا  
 الاسكاف على بعض الحركة التومية ليست السبيل للارض وان كان  
 ذلك باطلا فاعلم ان كل جسم ليس فيه مبداء ميل حركه لا يقبل ميلا  
 قسريا يتحرك به اجمع الشيخ بانه لو تحرك قسرا في زمان ما مسافة ما  
 ولو فرض جسا اخر فانه ميل ما وما نفعه تحرك مثل تلك المعنى في تلك  
 لتحركه وان اطول الامتداد ان يكون الحركه مع الممانعة في الامعه  
 ويكون في الزمان نسبة ما ولكن في العشر لم يفرض جسا اخر فانه ميل  
 اضعف من ذلك الميل بان يكون ميلا عشر ذلك الميل وانه ذلك  
 الحركه فكون زمان تلك الحركه عشر زمان حركه في الميل الاول فكون زمان

حركه عدم الميل عشر زمان حركه في الميل الاول فكون زمان الحركه  
 مع المعاوقة كهيولامعه ولو فرضنا جسا اخر ميلا نصف عشر  
 الميل الاول فانه الحركه مع المعاوقة اسرع وانا امكنت الفرض  
 المذكور لان الزمان قابل للتقسيم ابدا وكذلك المعاوقة وهذه  
 الحجة قريبة من المذكور في مسأله الخلاف وورد عليها هناك واد  
 عليها ههنا حجتان ان لكل جسم طبع مكانا سببه لقوى يكون  
 فيه زائد على حقيقته فاذا خرج عن ذلك المكان عادته تلك القوى  
 اليه فكل جسم مبتدأ حركه الفصل الرابع في الزمان  
 آتانا علم بالافول ان وقتا ماضيا ومستقبلا لم قبل لو كان قد بدا  
 في الاعيان كان مقصودا والا كان اليوم يوم الطوفان فالحادث فيه  
 حادث فيه والمضي بالهلاله لم ان يكون الاجرا المفضضة في متعاقبه  
 فصيح ان ما لا واحد منها حادثا لان اذ بعدا كل من هذه الامور  
 سبقت الزمان فكون الزمان في الزمان غير متناهيه وانه في ذلك الحركه  
 ان كان الحضور فلا يكون مقصودا والا كان الحاضر بعضه فكون الزمان  
 مركبا من اوقات متتاليه وان لم يكن الحضور لم يكن ماضيه ولا مستقبلا  
 وهو سعي الزمان اجمع المندرج ما اذا فرضنا حركه في مقام مقدار  
 من السرع في مسافه معينه امتدادا معا وتوالت معا فانها  
 سطرعان تلك المسافه معا وان امتدانا بالامعا وتركنا سطرعانها  
 مقطع اقل وان امتدانا بطي وتركها قطع البطي اقل من  
 السرع فكون سري اخر السرع الاول حركه امكان قطع مسافه معينه  
 بسرعه معينه واقل منها بطي معينه وهي احد السرع الثاني حركه



امكان اقل من ذلك متلك المسرعة فهذا الامكان قابل للزمان  
والنقصان فهو امر وجودي مقداري وعامل ان يقول الزمان  
منفصل فلا يصح الحكم عليه بالان والنقصان وان صح كان من غير  
الفرصة ثم انه منقوض بنفس الزمان فان من اتى اكل زمان وبقيل  
امكان يسع لمثل ذلك المقدار ولا يسع لما هو اعظم منه ولا يتل  
ما هو اصغر وامكان اخر اقل منه لا يسع لذلك المقدار ولا لما هو  
اعظم ويمتلي بعضه فيكون للزمان زمان فان قلت هذا اعتقاد  
قلت في الاول ذلك في اننا نعلم بالضرورة ان الابد الابدي ليس  
ذلك بنفس وجود الابد وعدم الابد بل زائدا عليها وليس عينا لها  
بعضه للاصلية بل ثبوتهما في الزمان فقط كقوله في الحصة  
زوجا وهو باطل فهو في الخارج وليس في نفسه لانه نسبة  
بل محال وليس على شيء بعينه هذه النسبة فلا بد من شيء يقابل بعينه  
والبعيد لانه محال ان يكون تابعا فهو منقوض بما في الجمله  
وهو باطل ان الحركة التي قبل كل حصولها بعد والعكس هو  
غيرها وهو ان زمان لقابل ان يقول العينية والبعدي اصطفا  
وهما معا كالعينية مع البعدي ثم لو كانت العينية وحدها كانت  
بالنسبة لغيرها اما قبل او بعد او مع وتسلسل ان سفر ان  
يكون للزمان زمان ثم تقدم لتقدم بعض اجزاء الزمان على بعضها  
واجاب النسخ عن التشبيه بانه الامكن من عدم وجود الزمان في الامكن  
والخارج والمستبعد عدم وجود اذ الامكن من عدم العام عدم العام  
وكان في الحركة الماضية الغرض المستهية ان على ان هذه الاعداد

56  
موجوده موصوفة باللاتما يه كان كذا بالان هذا الجموع الوجودية  
في الامكن في الحال والقبول فلا يكون له وجود ومعها ما في قوله  
الامكن من عدم العام عدم العام ضعيف فان العام اذا اخصه  
امور كمنها اخص يلزم من عدمها باسرها عدم ذلك العام وجواب  
التشبيه انها آتية في الحركة مع النظم بوجودها والتحقيق ان  
الزمان مطابق للحركة وانها بمعنى النظم لا وجود لها في الايمان بمعنى  
الكون في الوسط وجود من اول المسافة الى اخرها فذلك الزمان  
المطابق للحركة بمعنى النظم لا وجود له وبمعنى الكون في الوسط  
امر ثابت مستمر دائما والمعنى في الزمان الموجود هو الان الموجود  
الذي يفعل سبلاته الزمان وهو موجود دائما في الماضي ما هيته  
فيل انه موجود ليس بحسب الاجسام في عام نفسه واجبة في وجوده  
ثم انه فلك معدل الزمان انه فلك معدل الزمان في ان عرض هو مقدار  
الحركة وهو مذهب ارسطو واحتار المسافر في استخراج الزمان لان  
موجوده متى وضعه في الزمان منه محله محال ما ان الصغرى ان كل واحد  
يعلم بالفرد ان لم يكن موجودا قبل وانه موجود الآن والنقد في  
مسيره بالنقد فيكون تصور الان في القدر والبعدا وليا ما في الكبر  
ان كل ما كان موجودا فعدم كان عدمه بعد وجوده بالزمان فكل من  
الزمان موجودا بعد عدمه وهو محال في الزمان موجودا يلزم من  
وضع عدمه محال فيكون واجب الوجود لذاته واجب الماضي بان فلك  
معدل الزمان محط جميع الحوادث في الزمان كذا في ما هو محسان  
في التفسير الثاني واجب الثالث مماثل ما في الماضي واجب الرابع



فان الزمان مما يترتب مساواه والمفارقة لما سلفه فمفصولا  
 والامكن من مقسمه ابدافه ومتصل وليس قد الذات والا كان اليوم  
 هو ما مضى من مستقبل فهو غرقا والذات فكل من احزان على التقضي  
 وكل ما هو كذلك فله ما ان ثم الزمان ليس مقدار المسان المتساوية  
 ان الخلف من هذا المقدار قد يستويان مع المسان وبالعكس  
 والمان المتخارج الا ان لا يطا اعظم حجم يكون هذا المقدار  
 فله اعظم فهو مقدار لم يغيره فان اذ لو كان مقدار الهية فان  
 لكن فاما والهية لغز الحان في الحركة فالحركة مقدار الحركة وليس  
 نفس سرعتها وبطونها في الحركة تساوي حزاها فيها وبما لغزها  
 في هذا المقدار فان مقدار الحركة غير سرعتها وبطونها وهو  
 المطلوب وهو الاول ان المعضي تمتع كونه واحب الوجود والمان  
 من كون الزمان مقدار الحركة انه لو فرض عدم الحركة اصلا لكان  
 عديمها بعد وجودها بقدر الزمان وامتنع مقدار الشيء مع محقق  
 عدمه انه ليس مقدار الحركة بمعنى القطع اذ لا وجود لها ومعنى  
 الوسيط ان الزمان في زمانا تعلمنا فلو ان الحركة اليومية  
 بجميع صفاتها ضلنا في هذا اليوم فلو كان هذا اليوم من صفاتها  
 فان صلاح نفسه عدم الزمان بعد وجوده بمشتر لثباته فلو كان  
 صفة الحركة كانت الحركة بالوجود ما تمتع عدمه لثباته وكانت  
 الحركة بمتعة العدم لذاتها فانه لا وجه لثباتها فانه عنة عن  
 الحركة اذ لا يمكن ان يكون وجودا قبل الازمان فوجودا بعد وهو  
 معه ولذا لا الجسام باقية والا فاعرف في ضافة هذه الاشياء الى الزمان

57 كاضافة الحركة اليه فليس في الزمان من عوارض الحركة اولى  
 من كونها من عوارض من حلاها والجواب عن ان فرض عدم  
 الحركة بعد وجودها لفرض عدم الزمان بعد وجوده وعنه  
 انه لا معنى للزمان الموجود الا لان الموجود الذي بفعل سبلا  
 الزمان وعنه انه لقل لقل اليوم موجود اليوم وغير موجود  
 فلو كان يلزم منه كون الشيء نفسه وعنه انه يلزم منه كون  
 الحركة بمسعه لذاتها بل لغزها وعنه ان الزمان لما قام على كون  
 الزمان مقدار الحركة فان كونه من عوارض الحركة اولى من ان يقع  
 المشاؤون على انه لا بد له للزمان فان لو كان له ان عديمه  
 قبل وجوده وهذه القبلة ليست نفس العدم بل العدم قبل كونه  
 بعد في امر زائد وليس سلبا محضا لما ترمي ارضي شوته وليس  
 جوهر افا ما بذاته فلها متوقع قديم والا كان قبل كل حدث حدث  
 وبذلك الحوادث تمتع كونها آتية لا متغير على الايات فهي ثابتة  
 ولزم قديم الزمان في الله تعالى سابق على العالم ولا يتق بالزمان  
 وذلك ليس حاصل اياها لان وجودها اياها بل من فرض وجود الحركة  
 الى ابتداء العالم بعشر دورات في فرض وجود حركة زائد او ناقصة  
 عنها فقبل ابتداء العالم امتداد قبل الزمان والنقصان في الزمان  
 فيكون حاد ما كان حيز في شمس اعز حيز وجوده وهو تقابل الزمان  
 والنقصان في الزمان موجود قبل وجوده وهو مفهوم انه لم يكن  
 انه لم يكن صلاحا زمانا فانه لو كان مفهوم لم يكن مقتضا للحديث  
 كنه البارز في حال احادها لان لم يكن في العدم الصفة لعرض الملون



على الخواص من كون القبلة موقوفة وتبين منها وجه آخر  
وهو ان تقدم عدم العالم على وجوده لتقدم بعض اجزاء الزمان  
على بعض وان ليس بالزمان دفعا للسلسا فان قلت معنى تقدم  
ذلك الجزء اعلم هذا ان هذا لم يكن موجودا مع وجود ذلك فليس  
المعينة والتقدم والماخر ليس بشي من اقسام المعينة والتقدم  
والماخر المقدم مستحاز مثلا منها وهو الجواب عن آية ان  
الامكانات القابلة للمساواة والمفاوطة لا ينفذ وجود الزمان  
وعن آية وادد في حدوث كل واحد من اجزاء الزمان وفيه نظر  
وعن آية ان قولنا لم يكن هذا الزمان في الاول لا يجوز ان يكون الزمان  
في زمان اخر اخرج المليون بان للوقت في العالم فاعلم ان هذا تقدم  
وفعل المخارطة بالانسان ان كل واحد من الحوادث  
مسبوق بعدم الاول فكل الحوادث لذاته فان وجد معاشي  
من الوجودات اجتمع القسمان وان لم يوجد كان لكل الحوادث الاول  
وهذا ما لطف به الله تعالى في ما ذكرناه من كل زمان مستقيم لانه فيه  
حركة في مسافة مستقيمة ولم يستقامه في هذه الا بان ما سارع على  
الزمان هو انه اذا وجد الزمان ووجد فيه فضاكه نظرا له وهو  
بالعرض والاضلاع العرض في غرضه اشكال لانه لا يمكن كونه متدرجا  
بل دفعه فلم تاتي الاثبات في اجيب عنه بان عدمه في جميع الزمان  
يعد وليس في كل الزمان احد احسى لهم سالي الامارات في الان الذي  
سارع على وجود الزمان وقد عرفتم الزمان والحركة والمساخ مطايع  
وان لم يوجد الحركة في الحق ط من الجبر والمشي وان يفعل

58 بسلامه الحركة بمعنى القطع كالنقطة تفعل بسلامتها الخط  
فالموجود من الزمان ان تفعل بسلامة الزمان في العالم  
في الجواهر فمن الاول في الجواهر الحسنة ابواب الاواني في الجواهر  
الحات عمدة المساحون بان الذي يمكن ان يفرض فيه ابعاد بلته  
مقاطعة على زوايا قايه وعنوانه الامكان في العام ففنا وان قد  
الابعاد بالفعل وجوبها في الافلال وحوارها في العناصر وما لا يكون  
كذلك لكم المصمتة وعلى التعريف كقولنا انه تعريف الشيء بالآخر  
منه ان كل احد يعلم معنى الجسم والحجم والمحمروان لم يخطر بباله  
معنى الزاوية والقائه بان تعريف الهيولى لان الصور لا يكون  
جزا من العالم لان الواحد لا يكون قابلا لافعال العالم في نفس الامر  
العلمة هو الهيولى غاية ما يقال ان الصور انما يقبل بشرط حلول  
الصور فيها لكن الجسم ليس هو الصور بشرط الصور بل المركب منها  
ومنها فرق الاول ان يقال الصور والجسم اول ان كل احد يعلم من الجسم  
كونه حقا ومحمرا ومعرفة ومنه ليس كذا نعم من يقول الجسم مركب من  
اجزاء لا يجري لانفس الجسم المتحرك لان الجزء الواحد متحرك بل المركب منها  
ويصير تحت الغويامة الجزء الذي لا يجري الجسم المركب من اجسام مختلفة  
الطب مع اجزائه حاصلة بالفعل ومنها هبة والبسيط كما لا يوافق  
قابل للانقسام فالانقسام الممكنة في اما ان يكون حاصلا او لا وعلى  
كل تقدير فاما مناهية وعن مناهية فعل اربعة اقسام فان كان  
لكل الجزء حاصلا بالفعل مناهية لا يقبل واحد منها القسمة  
يوجد ما اصلا وهو من حيث العلمين ان يكون ذلك الاجزاء الحاصلة بالفعل  
عن مناهية

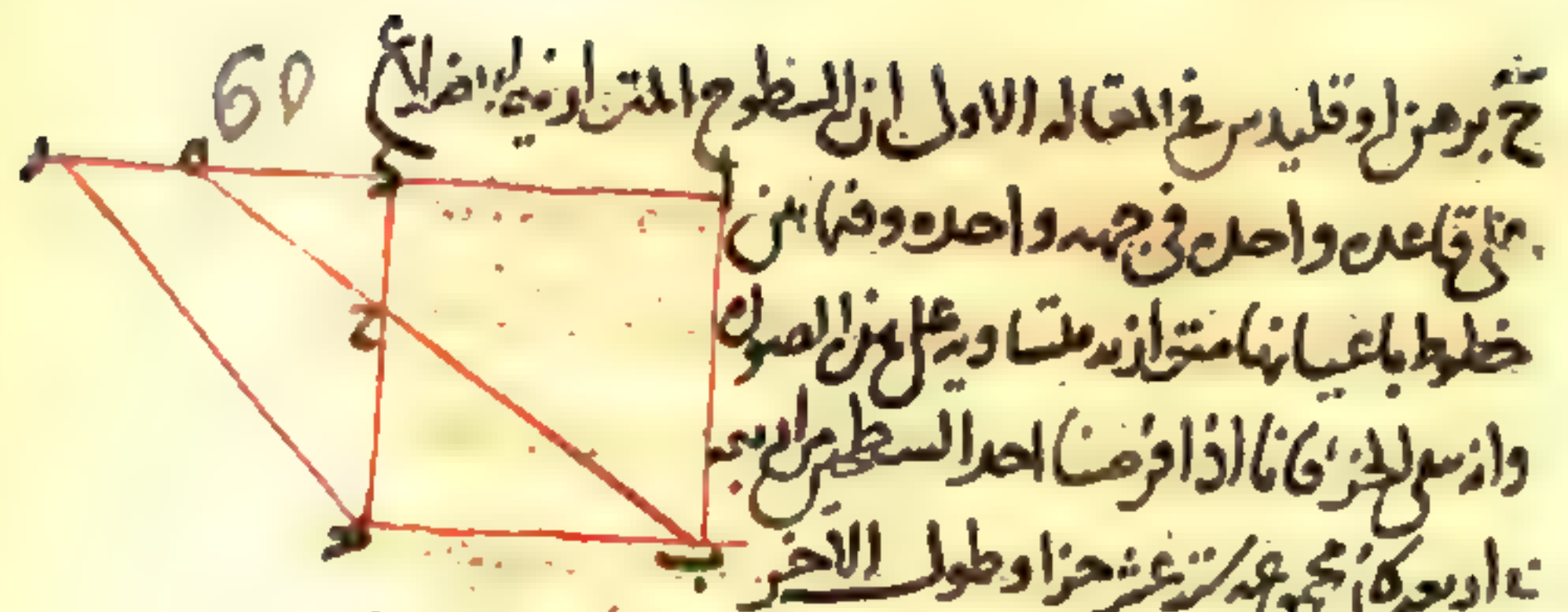


يح أن لا يكون اجزاء بالفعول بل بالقوة وهي متناهية كد أن  
 لا يكون اجزاء بالفعول وهي غير متناهية وهو مذهب السطو  
 وابتاعه معنى أنه قابل للقسمة الى غير ما به انه لا يقسم الى قسمة  
 فيه الى حد لا يقبل بعده وله طرق اما سلق بالماسة فاكوفضا  
 اجزاء متناهية فالوسط يلحق على منتهى بعد ما يلحق ما على ما  
 بالجزء وانما يوجب التجزئة لو فرضنا خطا من ثلثة اجزاء  
 ووضعنا جزءا على طرفه امكن حركته كل واحد الى اخره معا لوجود  
 في الوسط واما ان الحركة عليها فاذا اجزأت النقط في الوسط  
 اعتبر الاجزاء باسرها ج اذا فرضنا خطا من اربعة اجزاء ووضعنا  
 في طرفه الا من جزاء وسط طرفه الا ليس جزاء فاذا حركت معا فلا بد  
 من كذا ما وهو على متصل الباقى والباقي وانما يوجب التجزئة بتعلق  
 بالحركة فخط من جزئين وحرك جزاء من احدى اجزائه الى الاخر فحركة  
 عند ما يكون الاصلان الاول في حيز لم يتحرك او عند تمام الباقي  
 وحسبنا سبب الحركة بل فيها منها ولزم التجزئة بطل الحركة لا  
 ليحل السبب لما تقدم في باب الحركة فكل ما قطع سبب الحركة من الزمان  
 جزاء فان قطع سبب الحركة جزاء او التزكان به بيا او اسرع وان قطع اقل  
 تجزى لو تنوع كما قطع سبب الحركة جزاء قطع السبب جزاء او اقل او التز  
 وفي بعض المطلوب والماتى محال تجزى الى جزئين طرفان عظيم وصغير  
 فاذا قطع العظم جزاء فان قطع الصغير جزاء ساويا او اقل لزم المطلوب  
 لو لم يتحرك فكلما تجزى والمشاهد من ذلك ج ما سلق بالمساحة  
 فالصحة المركبة من اجزاء لا تجزى اذا اسرقت الشمس على احدى جهتيها

٥٩  
 ايضا دون الباقي حشبه مغزول في الارض من الما طرعت  
 طلوع الشمس من قصر باربع الشمس فاذا اسرقت الشمس حرا  
 ان اسرقت الظل حرا كان طول الظل كذا الشمس وان اسرقت اقل لزم  
 المطلوب طول الجسم قد يكون في وقت من السنة متساوية فيكون  
 مثالا من الظل طول نصفه فالجسم الذي اجزاء وتكون طول  
 شفعاً وذلك يوجب نصف الجزاء في عمقه ما به ذراع احكم  
 في وسطه وتكون في وسطه جبل على طرفه الاخر لو وصل الى اسفل  
 البصر جعل في جبل اخر مقدار خمسة ذراعا كلات وجعل الكلاب  
 في طرف الجبل الذي يوطا لو تدنم خراج الجبل الذي فيه الكلاب فان  
 الدلو والكلاب يصلان الى طرف البئر زمان واحد وان الدلو  
 قطع ما به ذراع والكلاب خمسة ذراعا فلكل واحد انقسام للحركة والمسا  
 والآن المسألة اذا تحرك السبب الى الجانب والجزء فيها الى جانب  
 او فاذا تحركت جزاء في حركتها الى حيز اخر اذهب الزمان فالتقسيم  
 وكان في مكانه وان تحرك الكبر انقسم الزمان في الحركة والمسافة  
 ولهذا الوجود بعلمه بالحركة وان عرفت بالمساحة كما سلق  
 بالاسكال فالجزء مساه فهو متساوي على خط به صدا وجود الاول  
 كن والكرات اذا انضم بعضها الى بعض حصل منها ذراع اصغر  
 منها ولزم في الجزاء والماتى في تقسيم الانقسام في لوصح الجزاء بسعت  
 الدارس في الخط المركب من اجزاء لا تجزى الى اجزاء داس لانها لو  
 جعلت داس كان ثلاث طوايرها ملاقاة لاطرافها فاذا  
 احاطت داس اخرى كان حكمها كذا فيكون الدارس المحيط كالحايط



فلو اختلفت بالثانية والثالثة ورابعة وهكذا كانت الدوائر العظيمة  
 كاصغيرة وان لم تتلاق ظواهرها لم يلاقى بواطنها لزم  
 الانقسام في كل مثلث قائم الزاوية فان محذور الضلعين المحظير  
 بهما مجموعا محذور وترها اشكال العروس وقد يكون للوتر حد  
 صحيح كلو كان احد الضلعين سبعة والاخر ثمانية فان مجموع المحذور  
 ثمانية ولما حذر صحيح وهو عشرين فيكون وترها عشرين وقد لا يكون  
 كما لو كان كل واحد من الضلعين ستة او ثمانية او عشرين وكل خط  
 تنامي الطرفين يكن في زوايا عليهما مثلث متساوي الاضلاع فلو كان  
 المحذور جزء من كل واحد من الاجزاء اعلى متصل الاخر وانقسم  
 الكرة ثمانية قايه كل واحد من ضلعيها جزءان فان كان وترها  
 جزئين كل واحد منهما متساويا للكره واحد من الضلعين وانه في القايه محال  
 وان كان ثلثه اجزاء كان مجموع الضلعين فهو اكثر من جزوين في اقل من  
 ثلثه وكل خط يمكن منصفه برهن عليه او قليد من المكعب من العدد  
 الفل اذا انصف بحري الوسط وبس من الهيئه ان كل خط يمكن  
 تقسيمه لثلاثة اقسام وهو في المركب من الجزئين اربعة اوجه موجب  
 التجزئة وكل مثلث كل ضلع منه ثلثه اجزاء قسمت في زواياه  
 فصغير بخط قائم على وترها عمودا وانقسم المثلث مثلثين كل منهما  
 قائم الزاوية فوتر القايه ثلثه اجزاء وتر ثلث القايه جزءان  
 فوتر ثلثي القايه اكثر من جزوين لان وتر العظم اعظم فان كان ثلثه  
 اجزاء كان ضلع القايه كوترها وكان وتر الصغرى كوتر العظمى  
 وكل منها خلف من اقل من ثلثه اجزاء او اكثر من جزوين ولزم ان ينقسم



خ برهن او قليد من في المقالة الاولى ان السطوح المتساوية اضلاع  
 على قاعد واحد في جهة واحد وضامنين  
 خطوط باعيناها متوازية ومتساوية على من اصول  
 وانه على الجزئين اذا فرضنا احد السطحين اربعة  
 ثمانية كان مجموع ثمانية عشر جزءا وطول الاخر  
 من المشرق الى المغرب فيكون مجموع اجزاء الاخر مع كثره مساويا  
 لثلاثة عشر جزءا وهو بالانفاق محال فان قلت هذا لازم على اوليدين  
 فان اوصها اذا كان ذراعان ذراع واحد والاخر طوله من المشرق الى المغرب  
 يلزم ان يكون لهما مساويا للثلاثة فقلت السطحين المتساويين في القايه  
 كلما ازداد طوله استقصى ضفه فلان لم يحال ط من او قليد من  
 انه يمكن ان ينقسم كل خط تحت يكون ضرب كل واحد في احد قسميه جمع  
 الا فلو كان الخط مركبا من ثلثه اجزاء اذا قسم على الصغرى كان  
 احد قسميه اثنين والاخر واحد وضرب الكل في الواحد ثلثه وجمع  
 الاثنى اربعة فوجب ان يكون قسمته الا على الصغرى ولزم انقسام  
 الجزئية مربع كل واحد من اضلاع اربعة فقطم وهو الخط  
 المكعب من الجزئية الاولى من الاول الى الثاني من الثاني الى الثالث  
 والرابع من الرابع فكل واحد القطر مساويا للضلع احسن المبين  
 بامور قاب وهو الاول ان الحركة مشتملة على القايه الى ان لا يقبل  
 لما تقدم في باب الحركة فكل ذلك المزان والمسافة لانهما متطابقان  
 في اذا وضعنا كل على سطح وضع الملافاة من انك غير منقسم  
 والى ان فيهما سطح مستقيم لا يطباقه على سطح مستقيم هذا خلف



وانما ثلث او قليدس ان كل خط مستقيم يصل بين نقطتين  
 من الدائرتين وخارجهما وايضا امكن ان يخرج من المركز خطا  
 الى طرفي ذلك الخط فيحصل منها مثلث فاعلم ان ذلك الخط اذا  
 خرج من مركز الدائرتين الى تلك القاعدة عمودا عليها يحصل مثلث  
 من جانبيها قائم الزاوية ويكون الخطان اللذان في مركز  
 الراوترين القاعدتين العمود وتيرا الحادثين وترا القاعدتين اعظم  
 فالخط العمودي اقصر من الخطين اللذين في مركز ان المثلث خرجت  
 من المركز الى المحيط واذا كان موضع الملاقاه غير منقسم  
 ادونا المركز على السطح حتى تمت الدائرتين والملاقاه وحصل  
 الملاقاه نقطة اخرى متصلة بها مركز الدائرتين من نقطتيه  
 والسطح من خطوطا لجسم من سطوح كان الكرو من اجزاء البر  
 فان قبل امكان الكرة والسطح ممنوع من امكان بدورها عليه  
 ولا نسلم ان الكرة حال بدورها عليه تاسر السطح بالقطعة ثم  
 القطعة انما يتجدد حال المماسه واذا زالت عرفت تلك القطعة  
 وتوجد اولى في الوجود انما نقطه واحده ولا نسلم انه ليس  
 بين كل نقطتين خطا فاجواب عن ان الكرو ما هي طبعه  
 البسيط فكيف يكون متمعه والسطح المستوي مكن في الحسونه  
 للزاوية ولا بد من سطح صغير امسك والاذ هبت الروا يا  
 الى غير نهايه واذا امكن امكن في الكبير والتدريج ان لم يكن  
 فلا بد ان مكن به بحصل المقصود ومما هو الكرو للسطح للخط  
 متمعه لا تقدم قوله الموجد ابدأ نقطه واحده فلنا بل مركز

61 ان يكون الثريان يكون في الكرو خطا ونهايه بالفعلي بالمتقي  
 السطح م عند زوال الملاقاه عنها بحصل الملاقاه نقطه اخرى  
 فتكون النقطه الثانيه بالفعلي تسبب المماسه والاولى بالفعلي  
 لكونها نهايه بالفعلي وايضا المماسات ان يقين بل من تنالي  
 المماسات تنالي اللات في حصل المطلوب من ان لا يكون بين كل  
 سطوح بخط ان كلا من الملاقاه واللاملاقاه اتي فاد حصل  
 اللاملاقاه بالنقطه الاولى فثبت ان ان الملاقاه وان اللاملاقاه  
 والا فان سعتا وان قطعا فان لم يحصل منها زمان سالي اللات  
 وان كان منها زمان فالكرو فيه ان كانت طاقه بالنقطه الاولى كانت  
 سلكه هذا حلف وان لم يكن طاقه بها في ان السالي لا يميزها  
 وهذا بخلافه على الدائرتين والحركه وفيها تحت لقدم اذا اخرج خط  
 بطقه على خط حتى انتهى الى آخر ما سرت بطقه كليه الخط وطقه  
 نقطه فالخط المتحرك عليه مركب من نقطتين ساليه ونقطة  
 ما تقدم لكن لا يحتاج الى ابيات الكرو والسطح ولا يقال من كل  
 سطوح خط وبس كل اثنان زمان لاننا ساليه ساليه فاما تقدم والنقطه  
 شئ ووضع لا تقسم فان كانت ساليه ساليه ساليه ساليه  
 فان كان مجلها غير متقسم فكذلك في الاقسام النقطه بالنظام مجلها  
 وهو محال فان خط وجود النقطه ذهني وانما تقسم لاذ اننا  
 المجاز اذا كان ساليه وقد لا يكون ساليه فليس النقطه طرف  
 الخط الموجود بالفعلي طرف الموجود بالفعلي وجود بالفعلي  
 وسر ان الصغرى في المصنف معلومه لو كان اجزاء الجسم غير متساويه



لما اكبر وبلغ في رايه مناه ولباخر السرع البطي وان كل  
 كثر فالبواحد فيها موجود فاذا انقسمت الحركات ازدا المتزايد  
 فاذا كان نسبة المقادير بعضها الى بعض نسبة متناه الى  
 متناه كان نسبة احادها الى احادها كذلك فان قلت  
 المحالات ان يلزم لو كانت اجزا موجود بالفعل لكنها بالقوة  
 لتكون الجسم في نفسه واحدا قايلا لانقسامات غير متناهية  
 قلت قبول الواحد لانقسامات غير متناهية محال فاحد  
 الجسم ان كانت ذاتة او لازمة له كان التقسيم اعدا ماله او مبعث  
 له واز كان عارضا فان كان معروضا منتقسما انقسم الوجه  
 والاعاد الكلا في فان قلت الجسم من حيث هو جسم لا ينقسم  
 ولا غير منتقسم قلت نعم لكن لما هيبة لا توجد في الاعيان الا  
 مع المختصات التي لا تباطلت بطلت فان هذا الانسان اذا  
 لا يقول مع الانسان من حيث هو وان كان في الاعيان يتوارد  
 عليه البعثات بل في ما كان في ضمنه كذلك مناسبات اذا قسمنا  
 جساما الى جسمين فهو متناهما ان كانتا موجودتين قبل انقسمه لم يكن  
 الجسم واحدا وان حدثنا انقسمت الحوتة بالادنى فيكون الفرق  
 اعدا ما فرغ البطل من الحوا اعدا له واجاد بحر اخر وهكذا  
 فان قلت هيولاء الاجسام مشككة قلت هيولاء الجسم المقسوم  
 ان كان واحدا وعند انقسمه بقدرتين لم يمتدحذروا وان كان معدود  
 بحسب الانقسامات المتناهية في القدر والجمية الحاله في كل واحد منها  
 غير الخالف الا فيكون اجزا متميز بموادها وصورها ولزم

الخط

62  
 ح اذا نظرنا الى الجسم البسيط علمنا متناهي كل نصف من ثلاثة للاخر  
 عمت كونه واحدا في نفسه فان قلت الكثير بالفعل بالتونم او  
 الخلاف الاعراض قلت التميز بالاشان موقوف على التميز  
 المتناهي اليه لا متناهي الاشارة بالتميز الى غير التميز في نفسه فلو علمنا  
 حصول التميز بالتميز بالاشان لزم الدور وايضا يعلم بالفرد ان  
 احدا جاني هذا الجسم متميز الا ان كان في كل يوم اول من في انا حكم  
 على الجسم البسيط بانه موجودا محكوم عليه هو الجمل المتجمل من الاعيان  
 المتعرضة فلو قلنا ملك الاعراض بعد التقسيم كان في ذلك فردا  
 عا العقل فانا لا نعقل من الجسم الا مجموع الحاصل من ابعاضه  
 وجوانبه ثم الجسم لو كان في نفسه واحدا لكان اذا انحزل جسم على جسم  
 كان طرف المتحرك ابدأ يلقي من المتحرك عليه ساغرا لقيه قبل اخل  
 الاعراض المتناهي فلو جيت انقسمه عند لم قال قسم ابدأ فاقسم والمقسم  
 ابدأ قابل فيجب حدوث الانقسامات بالفعل غير متناهية لانه كلما  
 لقي حرا حدث في ذلك الحليم بعك اخر فلا يضر حاله لو قد حدث  
 في احد ودرمت هيبة وهو محال وايضا احدا جاني الجسم بل ان  
 شاعرا ملاقة الارض فوجب ان ينصف ثم ان احد وجه ذلك  
 النصف ملاقي بل احد وجهه غير متناهي في الارض فوجب حصول  
 الانقسامات بالفعل لا اختلاف الاضافات وهذا بعض حصول  
 انقسامات غير متناهية بالفراق في كل ما لا ياه الجوانب  
 بالسطوح والسطح عرض في السطح اذا كان عرضا فحاصل عرض  
 اخرا وشي من ذاته والمالي هو المطلوب والاول يوجب التسلسل



قال الامام لما قوى الكلام من الجائز مع هذا المستوفى فيها  
الحال الثاني في تنازع من الحرافة من قال بعدم تسمية  
 الجسم منه احملوا قوهم كثر من القدر ان الجسم يتفرع التحليل الى  
 اجزائه لا يقبل التفكر ولا تنق المشاؤون على ان التسمية لا تكون  
 غرمت هية لوجهن فاكل منقسم بعض فيه طاف من محتمل في الاصل  
 الذي شرحه في الاول ان النفس الحاصية اول شي من لوازمها وحيث ان  
 يحصل من كل جزء من متصلين والا امكن سدا لا انفصال بالانفصال  
 وبالعكس لسداد كل اجزائي بام الماهية وهو المطلوب قلت  
 الامام لما منع ان يقع في اجزائه بام الماهية ان لا يستوعق  
 يكون في تسمية الاجزاء كل واحد من تلك الاجزاء يكون كونه  
 بعض الطبيعة عند انقسام بعضها الى بعض يحصل منها فرع ولين  
 الكلام في كل واحد من هذه التسميات التسمية اليه لا يتبع صورته  
 النوعية وهو من حيث المشايير وهو اظهره لان الجسم اذا افترق  
 في الصغر استولى عليه بما تحيط به وحيله الى طبيعته بالاحتفال  
 ثم الجسم مركب من الهيولى والصورة اي الجسمية حاله في محل مجموعها  
 هو الجسم فاحسب التسمية عليه بان الجسم البسيط في نفسه واحد فاذا  
 انفصل في تلك الانفصال ليس هو الانفصال لانه لا يتبع مع الانفصال  
 وانما بل من الهيولى فهو شيء واحد عند الانفصال وبلا ايم عند انفصال  
 حنا وقابله وهو الهيولى والا فلا فان لم يبدل الانفصال كذلك  
 لان طبيعة الجسمية واحد فاذا انفصل عن الهيولى انفصل الكمالها  
 بان كل جسم من حيث انه جسم من جوده بالفعال من حيث انه مستعد

لاي استعداد شبيه فهو بالقوة والتي الواحد لا يكون بالفعال <sup>القوة</sup> 63  
 ولعلنا ان يقول على الاول بان الواحد هو الجوهر والطارق هو الجلال  
 وهو موضوع من جوده مما الجسم فان طس الجسم قبل التسمية كان واحدا  
 وكان له هوية مخصوصة فاذا وردت التسمية عليه لم يتبق تلك الهوية  
 فلا يبقى تلك الجسمية لما تقدم بالتسمية بعدم تلك الجسمية ومحدث  
 حنان افران وكل حادث في زابل الابد من زمان فليس هو وارث على  
 تلك المكان فانها كانت في احد قبل التسمية ثم انقسمت الى قسمين الجسم  
 فاعققت الى ان اخر شي التسمية بانها كانت على الواحد لا يصدق غيره  
 الا الواحد وهو ممنوع ثم انما منقوضه بالنفس الى طوعا قها  
 موجود بالعدا ومستعد للعقل لا هيولى في الامام الا ظاهر  
 ان الجسم من جوده وام نفسه لا جوده الى محل من حيث هذا الخيال في  
 القدر ان الجسم من حيث هو غير الاواصر العائدة به فظهر ان الواحد  
 اما موجود واما الجسم المحسوس في محض الطرح يتم بكونه جسم عند  
 الوجود المحال في ذات الهيولى في جسم حلوا الهيولى عن الصور  
 لو كانت كايها ومثارا اليها كانت نقطة ان لم يقبل التسمية  
 وخطا او سطح او جساما ان قبلوا نقطة مستعد استقلالها فانه  
 اذا انفصلها طرعا خطين فان منحنيا عن تلكا في انقسمت الى  
 مستدا حلوا طرعا الخطين متباينين عنهما هذا جليل في هذا  
 بمنع كونها خطا او سطحا او كونها جساما بوجوب عدم حلها عن  
 الصور وان لم يكن شيئا من هذه فاذا احدثت الجسمية فيها اخصت  
 محسوس خطا ولم ينشأ من ذلك الا جيتا من نفس الجسمية والاشي من لوازمها



بل العارض كثر فرض عنده وج لا يحق له ان يقول يجوز  
 ان يكون الحيوان نقطة فاذا وصل اليها طرف الخطر احلها  
 كمالها فيها ولا يلزم ما في الخطر فان قلت المقطع مقدما و  
 ما الماهية فلو جاز استقلال نقطة جاز ان يصير طرف الخطر مستقلا  
 عنها قلت سبوا في المقطع في ما الماهية ممنوع ثم يقول يجوز ان يكون  
 غير مشار اليها فاذا امكن له معارفها الجسمية خصصت خير  
 معين وهو ما على الفعل المحتار ثم يجوز ان يحصل مع حدوث للصوت  
 ما سفي الاختصاص حتى يحسن معياره وكنت موصوفة بصور غير  
 جسمانية لا بد لها بعد كل ما يتبع للماهية حتى تنهض للصوت  
 الجسمانية جزئيات العنصرات مبيولة كل جسم اعظم من حول  
 جرمه والا كان الكل غير الجزاء وذلك ان الى المقدار كما لا يرد  
 حال خلوها عن المقدار موصوفة به ولما لم يكن هو الحيوان الموصوف  
 بالمقدار كلها كالف بعضها لا المقدار فاما اذا قطعنا النظر عن  
 الحال فيها وجدنا هذا الاختلاف الفروع الماهية للصوت لا عن الفعل  
 فاجز الصوت كالف كلها في المقدار والمقدار تابع لما في الصوت  
 حال خلوها عن الماهية ماديت الصوت المفرد ان كانت اليها  
 اشارة فهي مختصة بجمه ومان والا فغير الصوت الميسر اليها  
 حال كونها ماديه فان قلت الصوت غير مشار اليها بالذات بل  
 المشار اليها بالذات هو المقدار فقلت المقدار عندنا علمه  
 لغيره والحيوان مشار اليها كل جسم مناه فلزم الشكل  
 وليس ذكر الجسميه ولا الفاعل والا كان الجسم مستقلا بقبول الوصل

64 والفصل في المحل بما لا من الصفات الجسميه قابل للشيء  
 لا تفكاه لما تقدم فلم مان لما سبق في الصفات من فروع في الجز  
 ثابت بل انهم الصوت والحيوان وجب ان يكون احدا بما علم للاولى  
 وليس يستعمل علم للصوت لانها قابل لها فلا يكون علم لوجودها  
 ولا انها قابل للصوت كلها فلا يكون علم لواحد منها لان نسبتها الى  
 الكل سواء فصير كون الصوت علم للحيوان الاعلى الاستقلال اليها  
 الصوت الزايل فلا ان الحيوان يبقى معذور والما والمعلوم لا يبقى بعد  
 في العلم المطلقة وامانة مطلق الصوت فلا انها محتاجة الى  
 الحيوان في ذاتها فكون محتاجة اليها في علميتها ان الموجود  
 جرم من الموجود فلو كانت علم مطلقة لها كانت علميتها  
 لم تكن ولها فليزم تقدم الحيوان على نفسها في الجسميه والسيكلاها  
 والمادة متقدمة على الشكل والمتقدم على المع تقدم فالمان متقدم  
 على الصوت فلا يكون للصوت علم مطلقة فوجب ان يكون للصوت  
 شيئا ليس هو غير جسم ولا جسماني والاعاد الكلام فهو موجود مجرد  
 كون علم الوجود المبيولة كالماتر وجود المبيولة مع كون الصوت  
 افتقرا استقادات الحيوان الى اصناف الصوت من بعضها  
 او نوعها اعترض الامام علمه بمنع علمه احدها للاولى ثم البعض  
 بالماضي من الجوهر والوضوح فانها متلازمان ولا علمية لاصد هما  
 ثم لا نسلم ان الحيوان ليس علمه وكجز كون الشيء قابلا وعلاما  
 لما تقدم ولا نسلم ان نسبة الحيوان الى الصوت واحد كان جسمه  
 الحيوان لا الاقلاق العنصر واحد ثم لا نسلم ان مطلق الصوت ليس علم مطلق



ولا نسلم ان الوجود به حتم من الوجوده اذا الموجدية نسبة  
 لاحقة لوجود الموجد و جاز ان يكون مع اصل الوجود محاجا يكون  
 في السابعة ولا نسلم ان الشكل الجسمي معا اذا الشكل هو الهيئة  
 الخاصة بسبب احاطة صا و صرود بالمقدار الذي هو الحدود  
 ذلك الهيئة مباح من وجود ذلك الحد والحدود المتأخر عن وجود  
 المقدار الذي هو الحدود وهو متأخر عن الجسم المتأخر عن الهيئة  
 لوجودها في الكثر عن الحد فكلما كان معان الجسم ليس علة  
 للشكل فلا تقدم بالعلية فقد يكون لها تقدم بالطبع ثم يوجد لها  
 ما في الصور حاله في الحيوان فلا يكون جزءا من علته وجودها ولا انها  
 يترك مع بقا الحيوان فلا يكون جزءا علة السابعة الاجسام مختلفة  
 في قول السابعة في الاعراض فلا بد من اختلافها في صور اخرى  
 سوى الصور الجسمية المشتركة واعتراض الامام بان اختلاف  
 الاعراض والكيفيات لو كان الاختلاف الصور كان اختلاف  
 الصور لصور اخرى فان قلت اختصاص الصور العنصرية  
 باجسامها كان في المان كانت في صور وصور سابعة معلل بقول  
 الصور اللاحقة واختصاص كل فكر بصورته النوعية اختلاف  
 موادها بالماهية قلت فلهذا ذلك في السابعة والاحتاجه  
 الى الصور النوعية محوزا ان يكون سهوله قبول الشكل معللا بامر  
 وجوده في صورته بامر عزمي وهو عدم تلك العا فلا يلزم وجود  
 الصور النوعية في كل جسم وليس سلبا انه لا يملك الصور من امر  
 وجوده في علمه لانها في صور الان الصور هي الحال المقوية  
 في كل

65 فلم علم انها يكون مقومة لها بالاحتياج فيكون محورا ام ما ذكرتم معارض  
 بان هذه الصور النوعية تكون محالة في الحيوان بشرط وجود الجسم  
 فيها او في سائر الجسم فتكون محتاجة الى الجسمية فلو غلبت الجسمية  
 بالتم الدور است ان الموجود في الجسم اما صون واحد يكون  
 مبدأ للمافيه من الكثرة والمقدار والسك فيكون الواحد مبدأ  
 لاكثر من واحد وان كان فيه بحسب كل عرض صون فلان الواحد  
 صور كثره فان قلت هذه الصور مترتبة قلت هذه الصور  
 غير مترتبة فكيف يكون عللها مترتبة الباب السابعة الاحكام  
 العامة للاجسام مباحث ان لكل جسم غير اطيغيا وهو المشهور  
 عند المشايخ في كونه قد رعايا عن كل عارض غايه حيث لمكان معن  
 وهو البسعي واعتراض علل الامام بان استدعاء الجسم لمكان المعين ليس  
 الجسمية او لا مر لازم لها فهو لا مر لازم فانها قد لا يكون الجسمية  
 ولا للارام لها بل لغلازم فان كان مقاديرها بسلسل وان كان سابقا  
 اعد للاصافه جاز ان سال كان قبله مكان اعد للحصول في هذا  
 المكان وان لم يكن طبعيا است الحجر الذي سلق فوقه سقوطه طبعيا  
 للمركز والامارج قال ثابت في من انما يرجع طلب الكلية الارض  
 حتى لو توهم الا فكنه حالية حصلت الارض بكنها في ان كان اشتق  
 ولو صار في الارض نصف كل منها وقع في جانب كل واحد منهما  
 للاختصاص اصلق في الوسط ولو كان احدا لنفسه اعظم طلب  
 الاقايام ولو ادفع كل الارض الى السماء ثم اطلق من موضع الدل  
 هو ان في حجر صعد اليها فان قلت لو ارسل حجر من راس البئر لا ينشق

طلب



مقتضيه ان به حصول الاتصال بكمية الارض ولا ان الكون مجرد  
 الجزاء ان فعل الشيء عن مثله ثم سفل الكلام الى كلمة الارض انما  
 لم اختصت بحيزها لولا ان كانت الطبيعة اياه فليس كل جزاء  
 مطلب الاتصال بجميع الاجزاء ولما لم يكن رفعه بالمكن وهو الاقرب  
 من الكل وسفل البير كغير ذلك ثم صفاح الاجسام متلازمة  
 بالمشاهدة لا لاختلاف طبيعتها لان المتلازمة ملحق بالمشاهدة  
 واذا جاز ذلك في موضع جاز في غير موضع واما كلمة العنصر فلا ان الملازم  
 للفكر صار تارة الفكر الملازمة والعنصر صار ايضا لذلك  
 البعد والامام عن الشبهات لما توجهت على من الخيل  
 الاختصاصات على العمل المتحد والفساد والكون في الواحد  
 مكانا طبيعيا فانه ان حصل احد ما كان طلب الثاني لا يكون  
 الحاصل فيه طبيعيا وان لم يطلبه لا يكون طبيعيا له ولانه ان كان  
 خارجا عنها لا يكون طلبه لاحد منها اولى من الاخر فطلبها معا  
 محال وعدم طلبها يقتضي ان لا يكون واحدا منها طبيعيا له ولا ان  
 طبيعة البسيط واحد فلا يوترق في الحسافين وبغير الامام هن  
 الوجود بكل واحد من اجزاء البسيط الواحد فيه نظرا مكان  
 المركب في ذات وخراف والتمام افرقت لا القاسر وان  
 ما نعت في بعد كل واحد عن غيره واحد وفيه وان كان البعض  
 اقرب الى اخره من اجزاء الاقرب وان كان البعض غائبا  
 القوم والمقدار وهذا القاسر يحفظ ذلك الامتراج احد الب  
 الى مكانه وان كان البعض اغلب القوم والبعض المقدار وقف

66 لتساوي الخشب بالحيل ان يساوي الخشب وفي ان في البعض  
 الخشب اليه وعليه باعتبار ذلك المركب من عنصرين وثلاثة اربعة  
 لكل جسم بسيط سكا طبعي وهو الكون فان طبيعته البسيط واحد  
 وفعلها في المكان واحد وما سوى الكون فافعال مختلفة من خط وسطح  
 ونقطة وزاوية وبعضها من الممتد فانها مع بساطتها مختلفة التمام والافعال  
 الملوكة فانها مستقيمة في موضع دون موضع وفي كل كرم محدب ومقعر  
 وهي مختلفة بالمساحة اما ان صدرت عن طبيعة واحد وبالقوة  
 المصونة وهي من داخلية اعضا الحيوان وورع على هذا الاصل  
 ان الماء الذي يتلج به الكوز عند لونه في اعل الجبل اقل مما يتلج به  
 في اسفل الجبل لان الدارين التي تحتد حول الارض بطرف الكوز  
 عند كونه اسفل الجبل اصغر من التي تتلج بطرفه عند كونه اعلاه  
 والقوس العواصل من طرف الكوز من الدارين الصغرى اكثر تحديدا  
 من التي تصل بينهما من الدارين العظمى ومتى كان الحدب اكثر كان  
 احتمال الماء اكثر لان السطح الظاهر من الماء الكوز محدب  
 الباب الثالث في اجسام البسيط والمركب  
 وبسم البسيط مانه الذي يكون حذوه مساويا لكما في الاسم واحد  
 وبانه الذي لا يكون حقيقته مركبة من اجسام مختلفة الطباع ومعنى  
 بالبسيط معنا المعنى الثاني والنظر في الفلكات ثم العناصر  
 الاولى في الفلكات احداث محدودات لا تصح عليه الحركة المستقيمة  
 اذ له حيز طبعي فلا يخرج عنه وجبان بعينه طبيعة فكل الحيز  
 محدود له لانه بسيط ولو كان مركبا لصح عليه الخلط لان كل مركب بسيط



ما بالبقية البسيطة بأحد طرفيها مع ان يلاقى طرفه الآخر  
 لا تسويها في الطبيعة وممتي لتقيا طرفه شاكرا بلقاء  
 بطرفه الا بوجه الاخلال انه يقع بالحركة المستقيمة ومنع البقاء  
 البسيطة بانه لو صح ذلك لاصح ان يابس على عطاره بمقعوم محذب  
 فكل الزهر وامر سطر الحرق ثم هذا في المحرقة الدليل على بساطة  
 غير متبع الحرق على الافلاك لو احرق في الحركة الاجزاء عند نفوذ  
 الحارق عن مواضعها وعودها اليها بالحركة المستقيمة وانها  
 مستمرة ولا يثبت الا على منع خروج الافلاك من حركتها التواكب  
 ليس فيها بالحركة الفلكية فكل من الفلك متحرك بمقتضى ان هذه  
 مثل مستديرة فيكون خروج ذلك الحرق عن حركته الطبيعية فاذا  
 زال الحارق عن لم يتركه في المكان الغريب طبعيا وان اعيد عاد  
 بالحركة المستقيمة فغير مستقيم ومستديرة انه خلف ثقلهم  
 والاعراض بانه محال في الالتماس جود الانقياسات المكنة الى الفلك  
 والسير المستقيمة لا يكون حركتها ولا حركتها لا يسطر ولا مركبا اذ  
 البسيط الاول والاولى الى الجواهر ولو اضمح جانب من الفلك  
 اجزاء جانب من الفلك الا في اضمح جانب من جانبها لسطرتها  
 ولو خرج التواكب الفلكية في ولا حركته بل حركته الفلكية  
 اذ في جواهر وكلاهما غير متحرك والاجسام العنصرية لا تؤثر في  
 الباقية والما من الفلك في النار من جميع الجوانب ولو اضمح الخرق  
 من جانب لا فتمت حركتها جانبها في الاصل الى الفلك لان  
 النار حركتها في الاصل الفلك والقوى الجسمانية ان حركتها في الخرق

67  
 وكانت طبيعة لزم الاخر اقول في جانب ثبوتها فكل من  
 قسمة عاد الطلث سبب حصولها وان كانت جسم احرق عاد الظلام  
 في ذلك الجسم الموقد في او غير ما عديم وان لم يكن حسا ولا حسا منا  
 امتنع خصص احد جواب الفلك بالاحراق الا الامر مختص به ذلك الحارق  
 وعوده الى مقدمه كالالات الرصديه شاهد بها الاجرام  
 السماوية على معاد ربها واشك لها وحركتها وان لم يطرقت اليها  
 مخير لو امكن ان تقع والاول محض بالحدود والى من على ان  
 التواكب لا حركته في نفسه والميل المستقيم والمستديرة لا اجتماع  
 والى من على تقسيم غير مختص فيكون الحرق في التواكب الفلكية  
 حركته في الفلك لزم ولو سلم دل على عدم احراقه عارضا على امتناع  
 في الزق والربع من شئ على ان عدم المشاهدة من الاعمال العدم  
 وان الحكم لا يبدى ان تقع في ان معارض من الانقياس متساوية  
 في تمام الماهية فيصح على بعض صح على الثاني واذا صح الاحراق  
 على العنصر فيصح على الفلك وفيه عتبه في ان يثبت في الاضغاف  
 كل جيزا طبعيا عرفت ان لو كان تخمين في اختلافه تراخلت  
 الاجسام ولو كان خارجا عنه لزم الخلط خارج العالم ولمتخرج  
 الجسم من موضعه الطبيعي فمتنع على الحركة الى الوسط اذ في الوسط  
 وكل ما كان كذلك لم يكن ثقلا ولا خفيفا ولما امتنع الحرق على الفلك  
 كانت حركته محتبة لخروجها عن مواضعها فلا يكون متبعا ولا حقيقيا  
 ان يثبت حركتها بالاراد لان الحركه في الجسم والبرق في العنصر لا يفرق  
 ولا يقال الحركه في الجسم والبرق في العنصر لانها انما هي حركته



عند تقابلها شمس ترو هذا على ان الحيران في حجب البحر والبرون  
 اقبل وان الفلك لونه حارا الكاوي غايه الحار لانه خال غير  
 انما هو مع تاتر الفاعل على الحار على عاتق يكون في الغايه ولو كان  
 في غايه الحار لاحتوت المعاصره لانه بالنسبه اليه كالعظم  
 بالنسبه الى البحر وان لا يظهر اسفل السطح لان ثقل الصغف لا يظهر  
 عند الموت والقوى الشرطيه مقوضه بحار الهواء وسر الخارج  
 بسا طتها لا تقاتل في طبعه الهواء عاتق عن كمال الحار لان رطوبة  
 الهواء لونه عاتق عن الحار كمال الحار عاتق عن الرطوبة  
 مع ان رطوبته في الغايه هم رطوبة الهواء المعنى الدطاف دون  
 البيا والاعلى لا تنسخ الحار وانما الرطوبة وان منع كمال الحار  
 لم منع اصلها فقد يكون طبيعة الفلك مقبضه للاصل دون السطح  
 ولا يقال غايه ان لونه منعته من كمال البس لما تقدم وتؤيد  
 ههنا انه اذا كان كمال الرطوبة مانعا من كمال الحار كمال الحار  
 مانعا من كمال الرطوبة فكلوا حلا لانه للتبوسه هم الشرطيه انما سبت  
 لونه كمال الحار التواءه والضعفه مقبضه وتنسخ الماهيه هو  
 ممنوع فلا يلزم من اجتناب الشئ الاخر الماهيه من اجتناب  
 الاخرى الى انما سبت طبيعة الفلك وان اقتضت السخويه لانه انما  
 نكر لونه ايضا مسجونه في كمال السخويه مسجونه لكل مانع بلقيتها كذا  
 اجتناب الرطوبه السخويه لان ذلك في ما يلزم لونه سبت الفلك  
 في الفلك الزمان على طبعه لا يبعد ان الفلك الا ذلك  
 الفكر والشرطيه ايضا فعد ذلك القدر الاجتمع في المظهر  
 الواحد

68 علما ان سبيلنا في طبعه الفلك مقبضه بالاطبع على  
 الحركه كماله ناضافه ذلك القدر اليها اولي هم ما ذكرتم وان منع  
 كون الفلك حارا كماله لا يمنع كون السطح مقبضه بها حار كمالها  
 لغايه بعدها عاتق لاصل السطح حار حار حار العظمه وذلك القول  
 في سائر الكواكب فان طبع السطح سفافه دون الكواكب فلا يكون حارنا  
 طبع لعل ما هيته النار يقتضي الاشعاف وما هيته الكواكب الحار  
 لها فلذلك لا يكون سفافه وانما ليس بوطب ولا ما يسر لاح في الرطب  
 ما يقبل الاسكال بسهولة واليا يسر ما يقبلها يصعوبه وذلك  
 بالحركه المسقطه ح انه ليس يكون لان اللون يحجب عن الابصار  
 والفلك لا يحجب عن ابصار الكواكب لا بد من اثبات ان كل لون  
 يحجب قايما والرجاح ملون ولا حجب فان طبعه يحجب عن الابصار  
 العام فلهذا انما منع لونه منع الفلك عن الابصار العام ثم  
 ما ذكرتم لانه في الفلك لا عظم اذ الكواكب منع عن الابصار او لا منع  
 فان لونه الفلك لا عظم ملونا لروى لونه لان سائر الافلاك  
 لا يحجب لونه طبع لعل لونه ضعفه لا يظهر من تحت ذلك  
 الزرقه المشاهه لونه فان طبع السطح اذا لم يرد رايه  
 ملون يرد في المظلم وفي الحواجز اعبار به مضاعفه محسوسه واختلاط  
 المضى بالمظلم يحل الزرقه فلهذا لا يرد من الداله على انه لا يحجب منها  
 غير ولا يرد سواه ثم انه مبني على ان الفلك غير ملون في الدور  
 في الفلك الا عظم غير موكب احج بطول من لونه لانه موكب كماله  
 ذلك الكواكب لان الفلك لا يحجب ومع الامام الشرطيه انما في الكواكب



لا يرى لصغرها وتبعها عينا وحقيقة ان اصغر الكواكب الثوابت  
 ما يتحرك بها البصر اعظم من الارض من كبرها فلو كان في كواكب  
 مسماة انما كانت لا تستلزم ان هذه الكواكب المربعة لسبب الفلك  
 الاعظم وهذا لا يحتمل الا رصاد وجدوا اللقوات حركتها  
 في كل سنة وتبين مستعددة واحدة واعتقدوا ان حركتها الكواكب  
 تسير في الفلك الذي هو مركز فمدان الجسم الواحد لا يحرك  
 بالذات حركتها محليتها لا يحتمل والواحدة الثابت من كواكب  
 في جرم اخر غير الفلك الاعظم وهذا لا يتأتى في الكواكب  
 المضيئة وليس كل كوكب مرصودا وفاقا فلا يمكن القطع  
 بانها غير مركبة في الفلك الاعظم ومنع الوقوف محال في نور القمر  
 من الشمس لا تلوها لما قد رتب انما هو حجبها من  
 الشمس بعد غيبها قليل عليه حوزا ان يكون الحجب حجب  
 لوائه والاحتمال انما هو احاط به سطح مظلم انه يحول عما يكون  
 بنفسه حركتها مينا ويحركه فلكا عند اجتماع يكون وجهه  
 المضيء لا يلبس الا على عند استقبال يكون وجهه المضيء اليها  
 وفيها فيها نور لا يظهر وجهه المضيء في سقوفها وتكون  
 المضيئة من الشمس والشمس في ضوءه وان كان وجهه المضيء ان كان له  
 وجهان كيانا واذ كان ضوءه من الشمس فليس له وجهان تصير منه  
 مستشعرا ليس يظهر الا في كونه في المادة والامكن جميع حركته  
 مستشعرا وانما انشأوا الكواكب انما اذ لا يحتمل حسب الابد البعد  
 من الشمس في الكواكب ملونة لما يرى في القمر عند الخسوف سواد

69 وفي الجرم وفي المستوي حركته وفي المخرج حركته وفي عطارا حركته  
 وفي السموات حركته طريق معرفة مواضع الكواكب في السموات  
 والكسوف الاول لا يخرج العلومات الثاني في القريب من القطب  
 فانه لا يمتدحش من السيات ان يفرج حسن الظن بوجود كواكب الثوابت  
 في ذلك احد فان لم يكن مركبة في كواكب الساعات لا خلف  
 وضعها مع الثوابت التي عرفت كحجبها كونها في الفلك الثامن  
 فلو كان يكون حركتها كمن القمر في اخرى سببا في حركتها حركه  
 الكون الثامنة تكون مركبة كواكب القطبين ولا بد من ابطال  
 هذا الاحتمال في حركتها الكواكب المشهور ان حركتها الفلك  
 فانه لو تحركت من تاليا لا يحرق الفلك لان لكل منها حركته بطيئة  
 شرقية وسريعة غربية فيكون احدهما بالآخر ويحجب الثوابت  
 انما لو تحركت في اثنائها لتأخر بعضها عن بعض لا في دوائرها  
 بقدرها ولما ابعثت حركتها الطولية اي لكل واحد منها مقدار  
 خاص مقدار من السمع وحجبها ان ان الثوابت لا تحرك لزيادة  
 الى حجبها فلو كانت حركتها انما كانت انما كانت انما كانت  
 ويجوز ان يكون المضيء في الفلك اعظم من كبرها فلو كان في كواكب  
 ان الكواكب لا تتحرك الا حركتها الفلكية بعدد حركتها في عالمها  
 الكواكب المشهور ان الكواكب سبع والحاصل ان الرصد ما دل على ان السبع  
 ابعسا عا والزايد لا يعلم بوقوعه ولا انقراضه فلو كان يظهر  
 للشيخ ان كرم الثوابت اجيده او كانت مبطيئة وبعضها على  
 بعض فربما تسلك في حركتها في حركتها في حركتها في حركتها











وان خرج عنه لم يكن من نوع هذا المتكون ويكون اخرج عنه ما كان  
هذا المكان طبيعيا له فيكون هو الذي اليه يحيل مستقيم وهذا المتكون  
من نوعه يكون هذا المكان مكانا طبيعيا لها فنه ايضا ميل مستقيم  
فظهر ان كل كره في سدفه ميل مستقيم والمائل في الفلك مجتمع وان يكون  
في غير جنس الطبس كمن يحون اليه بالحرارة المستقيمة الباب  
السابع البساط العنصر في فصول الاول في الاركان في اقربها  
الى الفلك الى رطل طول محاذ الفلك للحجم بجما فاما وان الشبه احبهم  
محرقه فلو لا النار في الجير لا على لم يكن كذلك والجسم الذي غايه البعد عن  
الفلك غايه البعد عن وصوله الى ان يكون ساكن جامدا وهو  
لما رضى الكمال لا يكون سديرا تقرب من الفلك لا يكون غايه الحرارة  
وهو الهواء والماء طاف على الارض اسبب الهواء وهو مكنه قال الامام  
مقرا الفلك اقل من فلا يسمى حركته وليس على رفسه نال محاذ ان لم يعليل كانه  
الارض لعدم وصولها الى الفلك اليه بعليل الوجود في بعض النوازل  
السابع في الارض في اثبات في شكلها كره لان طولها ان كان مستقيما كان  
طلوع الشمس وغروبها على جميع البلاد الموضوعة عليه دفعة وحسوف  
القمر يكن به وان كان مقرا كان طلوعها على المغرب قبل طلوعها على  
المشرق في جميع بلدان ولو كان عرضها مستقيما كان السالك على خط  
من خطوط نصف الدنيا الى الشمال لا يزداد ارتفاع القطب الشمالي  
والخامس في الحنوف وان لا تظهر في الشمال كان خفي عن من الكواكب  
وبالعكس ولو كان مقرا كان التوغل في الشمال اكثر اخفا للقطب  
الجنوبي وبالعكس فمن عرضها وطولها محاذ به وهو الكره ايضا

١٢٢  
عند النفا وتنت اوقات في عرض البلد ان تحسب تفاوت اجزا الدائرة  
قال الامام المعجور من الارض في الطول النصف فاعل النصف الاوسط  
او متغير وقد هبط كل واحد منها قوم كان في ذلك في شكل نصفيها  
كره وجب ان يكون شكل الباقي كره لان مقتضى البسيط واحد قلنا لا نسلم  
ان شكل النصف طبيعي فان شكل الاجسام طسعة البسيط مقتضى  
طبيعها الاستدلال فلو لم يمت هذا صاع ما تقدم لم لا يلزم من عروب  
الارض كونها كره قوله محاذ النفا وت في الطول والعرض بحسب النفا وت في  
اجزا الكره قلنا هذا انما يلزم لو جلس قوم برصد من جوف واحد اذن  
درجه ووجدوا ذلك لكنه معذرة بطله مستدير فهي مستديرة لان  
الفساد القمير في ظاهر وهو مستدير فانه لا معنى لظلال الشمس لا اعلم انه  
عن المقابل متوسط كسف منها والحسوف كنه كنه ان الثاني ان  
امتداد الظل يكون على شكل الفصل المشترك بين القطع المصنعه  
بأشراق الشمس عليها وبن القطع المظلمة منها وهذا الدليل غير محقق  
بجانب من جوانب الارض لان المقاطع في الحسوف مفتوح بجميع اجزاء  
فكل البسوج قال الامام ذو الاصلاع الكثر يرى من الجبل  
مستديرا واجاب بان المدعى ان الارض كره وان لم يكن حقيقته  
وكيف يمكن هذا وفيها الاغوار والابحار انما بطبعها متقوله  
الى الوسط فكان شكلها قريبا من الكره فان لم يكن نقل الارض الى مركز  
مركز حجه او قريبا منه كان عرضها في الما من كره جانب سواء وان كثر  
البعض نقل من بعض وهو خلا من بعض البسيط الا ان يكون الاقل  
الكم مقدار او كان بعض جوانبها اطول وبعضها اعرض من الاول في معتدل الحوائث في القدر

معتدل الحوائث في القدر



والله يتقدح في ثمرتها فليس يكون في السماء وتلا سبب الساقطة  
 الشكل بل في الخا صية يكون بعضها الكثر الكسار أو بحجر افكان انقل  
 البجته الثاني قل انها متحركة وقيل ساكنة ومن الاول من قال انها هابويه  
 ومن قال انها صاعدة ومن قال انها متحركة بالاستدانة فان للكواكب  
 حركة بطيئة الى الشرق وسريعة الى الغرب ولا يكون الجسم متحرك دفعه  
 الى جهتين وان كانت صراها بالعرض فزعموا ان الافلاك متحركة الى  
 الشرق حركة بطيئة والارض متحركة من الغرب الى الشرق هذه الحركة المنة  
 لذلك ترى الكواكب طالع وفاربه كلسفنه في الما متحركة في السطح ساكن  
 وان كنا نحمل بالعكس وقل عاد طلال الحركة المسقفة اما اذا ربيت  
 البحر الى فوق عاد فلو كانت صاعدة لما عاد ولو كانت هابويه لما وصل  
 اليها ولو كانت صاعدة لكانت كل يوم الى الفلك اقرب ويزداد عظم الكواكب  
 ناهضا ورات من الفلك اقل ولو كانت هابويه لان العكس وعلى طلال  
 الحركة المستديرة ان يدور الارض عشرون الف ميل وبابيه وسوملا  
 ذكر اصحاب الارصاد وهو مقدار سيرها في اربع وخمسين ساعة وخصه  
 الساعة الواحدة بانها تارة واربعون ميلا ولكل دقيقة من ساعة اربعة  
 ميلا وتارة اربعة فراسخ وثلاث فرسخ وهو ستة وخمسون الف ذراع  
 وليس كذلك احد من اسر الضعيف في يوم وليلة اربع وعشرون  
 فكل من خصه الدقيقة الواحدة من هذا السير حرو من اربعين جردا من ميل  
 وذلك طوله ذراع فكل واحد المسير من الآخر جردا من حرو  
 وستين جردا فلو كانت الارض متحركة كما ذكرنا في الطير اذا طار ملت  
 ساعة بقل من موضع اما نحو المغرب فانه في ثمانين فرسخا وثمان  
 مائة

٧٣  
 واما نحو المشرق فانه في ثمانين فرسخا متقوصا عنها ما طار في ذلك باطل  
 فحركتها المستديرة باطما وانما اذا اسرعت الى حركتها  
 اذارت ما جاورها من الاجسام الدفيع مع نفسها فلو دارت  
 الارض اذارت الهواء مع نفسها فوجب ان يرى السحاب والرياح  
 متحركة نحو المغرب واما القائلون يسكنون الارض يقولون جعلها غير  
 متناهية من جهات السفل سطلما اذ انما هي الابعاد ومنهم من سلم كونها  
 متناهية من كونها كره وقال حذبه الارض فوق سطحها لا اسفلها  
 الماء والهواء ومنهم من عكس ما باطل لان الكلام في فوق الجسم  
 الذي على الارض كالكلام فيها ومنهم من سلم كونها كره جعل سبب ثقلها  
 حركتها الفلكية من جميع الجوانب فلو لم وقوفها في الوسط ومنهم من جعل  
 سببها في الفلك من كرهها في الاول باطل لان الاصل هو الاقرب اسرع  
 احدا باق المدة المرحلة الى فوق لم يرجع والمائع باطل والاكن تحس  
 بتلك المدافعة كما يحس بمدافعة الرياح وكان يقال ان العرب اسلم  
 وكان حركة الثقيلة ابتداء النزول اسرع لقربها من الفلك وقيل النصف  
 الاعلى من الارض الاسفل يصعد فتايقا فثبت الوسط وهو باطل لانها  
 بسيطة وانفق الحكم على انها طالية بطبيعتها المركز فلو لم وقوفها في  
 الوسط لم قيل الاية ان ما سرها ثقيلا منها وفيه في القتل والاقبال اسبق  
 وبعض من طفر لها قبل ثقلها وهو باطل والاكن حركتها التار قسوته  
 فالجسم كانه في اعظم حركته القسوته ابطا فانه حركته التار الظاهر  
 ابطا من حركته الصغيرة وقيل لطلب الحيز الكل وقيل طبع حركته كل جسم  
 مساويا في الحجم مساوية في القتل اذ القى فيه الاير سبب لانه ليس انقل منه



ولا يطفو لانه ليس اخف منه وعلم منه ان لا ينقل برسب والاخف يطفو  
والا ينقل انما برسب بقدر ما لو امتلا بالمال كان مساويا له في النقل وقوى  
البال خارجا كالحشبة الطافية من هذه الاركان مشركه في الجسميه وليس  
لعض الكيف تقدم على البعض فلا يكون واحدا منها بتعاد الاخر اصلا  
خلاف لقوم في الاجزاء المتقاييه ليست الملاصق كجزء الماء والهواء بل  
متساويا بالفعل لكن كل واحد قابل للتقسيم الوهميه الى غير المتناهي  
وفي القسمة لا تفك كنه نظرا لانه غير طسعة الا حصلت الاقسام باللفظ  
الى غيرهما به وانفسه لانه في الصغر تحت البعد في شي من الالات  
الارض للبيسطه غير ملونه والاكن سغافه كالماء والهواء وكون البيسط  
لا وزن مستوف بالقياس ثم قيل لونها الغبر اذا قلت الغبر لوزن سبط  
وان قلنا مركبه فلو كان السواد لان الحزان تسود الرطب وسيطر اليابس  
والبرود بالعكس وانما لم يكن التراب غايه السواد لاختلاط البحر والهواء  
به وانه موصوف للسام في الرطب وموضع السق من الزجاج الفسفور  
في سبط الماء فاسكن الكرم ومخضه ان الببحر اذا اقرب من جبل  
ظهرت له قلته ثم اسفل مع ان القلما بعد لان حربه الماء مانعه فالك  
الامام بحركتها فانها لا يخرج المتقاع عن من الارض القريبه وحدها  
مكثيه فكثير من الهواء فلم ينفذ البصر فيه بخلاف القلما فان الاخر يكون  
قليل وانصاف ان القوس الصغرى من الدائره الخطيه تكون كخط  
المستقيم فسعدان منع من النظار وحصيف الجبل ووسطه اذا  
رسمنا الماء الى فوق كما نرى قطرة على سكال الكرم واذا راسا قطن  
على تراب لطيف جدا بانها شكل الكرم جوه الماء بسط جميع اجزاءه

٧٤ في طلب المركز والمركز من المحيط الثالث قبل الماء محيط الجوه الرابع  
العلم من الارض بناء على اعتقاد ان كليات العناصر حركتها في  
الحركه ولم يزل من المقدمه حجه وكوز ان يكون في الاربع البعثه  
عوارث كثر ما وصلت اخبارها اليها لبعدها وحيلولة البحار  
المعرقه واليبس الشاهقه منها وبينهم في البحر هو الماء الكلي والافان  
الكلي ان كان في باطن الارض كان كلمه عن الماء اقل من كليه الارض وان  
لا يكون حاصل في مكانها الطبعي وملوخته ما البحر ليست لغاته  
والاكن كليا ملحا ولا فانه اذا قطر غلبه الملحاطه الهواء به لانه نزل  
رقه وعذوبه بل في لطف احزاء ارضه من الطعم محترقه والعلما القاسيه  
فيه ان لا يجرع لا يحدث الهواء سببا في اجراءه وثقله ملوخته وكثر  
ارضيه واختصص البحر بكانت غير واجب بل كوزا سقابا مرد  
لا في التوارخ تضبطها لان البحر يستهلك من العين والانه روي السما  
ولا تحت سبابه احواله في بقاع واحد فكثير من العيون يغور فيحصل  
بصوب الاوديه والانه روي يحصل بسببه بصورت البحر وحركه رياح  
سبحش من قعره او مصنف وجهه او لمضيق مصنف فيه من الجوانب  
الى الوسط او اندفاع اوديه فيه بموحه والمشاوير ان سبب المد والجزر  
طلوع القمر وغروبه اليومى والشهرى والبرودة ازيد من برود الارض  
لزمان الاحساس به وفيه نظرا فان الماء لطافه بسبط على العضو ويطبق  
ويغوص فيه بخلاف التراب وويل برود الارض اقوى من الاكثف ابرد  
ولان الارض بعد غروصول اثر حركه العلمة اليها وفيه بحث فان الكثافه  
قد يحصل في البر والبحر غير البرود وقد تقدم البحث في حركه الفكر



بم البرودة بعض الجوز فطسعت مقتضيه تجردا لكن الشمس اذا  
 من تحت الارض تحت تلك الارض فيخرج الهواء الملاصق لها من تحت  
 الجوز واذا بعدت عادت الارض لما مقتض طبيعتها وبرد الهواء  
 الملاصق لها فان بردها على عميد الماء والسلاخ غير طبعي لان  
 طبيعته احد لا يفسد عند زواله بل يكثر لان انعكس الشعاع عن  
 القاذورة الملوثة مما لا ينعكس عن العارون الملمع هو اول اقلام  
 البلور المدور في الاوراق وفي طبعه توفيقا لاننا لا ندر في غير احساسنا  
 عند شرب الماء بالقمح اللامعة والذاتة الغضبية التي في مباحث الهواء  
 فاسكن الكرم لبساطته ومن جعل النار تابعة لحركة الفلك لم يوفقه  
 ان لا يجعلها كمن لان حركة الموضع القريب من القطب بطيئة فلا يحسن  
 فكون هناك هو اعرق في السخونة بل شكل الهواء والنار هكذا  
 انه حار لان الماء اذا اسحك السخنة صار هواءا ولا رطب فلو كان  
 باردا كان ماءا فكل جزء من الماء في الامام لا يلزم من السلاخ هو انما السخنة  
 كون الهواء حارا فان الحركة المستقيمة ينتهي الى السكون ثم لا نسلم انه لو كان  
 بارد الكاف اخرج المانع حرارته بان الشمس اذا بعدت عن مركز الارض  
 وبرد الارض وبرد وبانه كلما كان بعد عن الارض كان بردها في قعر الجبال  
 وبانه لو انتفى طبعه السخونة انقضت تلك الفاية اذا عانق في طبيعته  
 الرقة معينة على السخونة والمالي باطل والا كان نارا وجوابه ان برودته  
 لمحاو الماد والارض ابارد في زمان مود قعر الجبال التقصا عن الاجزا  
 المائية البها وانما الامام انه للطافية لا يصير حارا ولا باردا الا المنفصل  
 هو انه رطب للمعنى البياض يعني سهو قبول الاسكال الفصل الخامس



75  
 في مباحث النار فان النار التي عندنا محقة واخذل فواء كرتها والمنا  
 على انها محقة لان الطبيعة المسخنة اذا وجدت الجسم البسيط كالقوة  
 المعاقبة كان اثرها في الغاية ولا النار التي عندنا سرته من الهواء  
 والارض والاي كانت سفاقة والبسيط اقوى ولا انها لو لم تكن محقة لما حصلت  
 الشبابة واحتج المانع بانها لو كانت محقة لصار الهواء المحاور له نارا بحد  
 دور الزمان في انها يابسه ان فسر السخنة بالالتمصق بعين لكن يجب  
 نفس الرطب ما سهل التقاطة بالغير فلا يكون للهواء طبيا وان فسر  
 بعينه قول الاشعاع لم يكن ماسة فان الهواء كلما كان رطبا كان في كثر  
 وادق وكلما كان بردها كان كثف حتى عرس الهواء وان النار المحسوسة  
 لا يجد فيها شمس الكثرة مع تركها وكل ذلك يغلب ظن ان النار  
 الصفة في غايه اللطافة والرقه واحتجوا على مذهبها بانها حارة فان  
 كانت رطبة كانت فكان جزءا حارها في يابسه وفيه نظير في السخنة  
 في العوارض لا يصح ان في الماهية في انها غير ملونه ولا تحب  
 الكواكب عن الابصار ولا انها كلما كانت اقوى في نقل لونا والى  
 اصل القتل الذي هو انها اقوى من الصنوبر فالامام يجوز اخلاص  
 طبيعته ما عندنا واصل النار وقد يكون ملونه ولا نجيب ولا نسلم ان  
 الجزء الواقع في الكبريتا بل هو احار جدا والجزء الذي منه التي  
 في الصنوبر انما تصاعدت من اصل القتل في كره النار في كره النار  
 حركة الفلك في كل جزء من النار ريعن له جزء من الفلك في مكان الطبعي  
 فحركته كرهه لان الشبابة وفيها بحث فانه اجزا النار يسبها  
 الى اجزا الفلك سواء فلا تتعين جزء وجزء وان عين فلا التقاط



ثم لا تحرك حركته ولو حركته النار حركته الهواء حركه الماء وحركه  
 الشهب يكتسب من الحسبان والى الشمال اخرى النار المشتعلة  
 ليست ناد واحد بالعدد بل شران يطل ويحد على الاتصال  
 والانطفاء قد يكون بحاله فوه النار المان الى النارية حتى يصير  
 نارا خالصة سفاهة فطرية بها وما قد يكون لضعف النار فطفها  
 شي بارود وانطفأ الشهب الاول الفصل السادس في المباحث المشتركة  
 بين الاربعه فان يكون طبقات الارض طبقات الارض محضه هي القربة  
 من المكن وطنيته وطنية بعضها منكشف وبعضها في الحرم طبة  
 الحرم الطبة الاولى من الهواء الملاصقة للارض من الطبقة الباردة  
 لما في لطيفها الاخرى من الطبقة الصاعدة من الهواء الطبقة المختلطة  
 بما في من النار من الطبقة النارية المشهورة ان نارية النار  
 ليس حرارتها وبسببها بل صوة مقومة في الجبراهل الكيفيات  
 فان هذه لاء افرق بالاشتداد والسنق من الطبقة ولان الحارة  
 ليس اولى بكونها محبوبة من السور فالصون غير بما ولان هذه الكيفيات  
 الاربعة اذا اختلطت انكسرت كيفية كل منها بالافزاد فان انكسرت  
 احدها سابقا امتنع ان يعود المنكسر سراً وان كانا معا كان انكسار  
 كل واحد منهما معللاً بزيادة الافزاد والعلو والمعلول مما يكون حرافه  
 كل منها مع انكسار وهو محال فلا بد من شي اخر يكون صون يكون مع  
 الانكسارات غير هذه الكيفيات تصح الكون في النار والاشياء  
 على اجزاء كل من هذه الاربعه لما مر من الحركة اما الفساد على جميعها  
 فحال فانما اذا حدثت صور كليات هذه الاربعة حدثت صور اخرى

٢٦ تكون لبارك في هذه الاربعة وهو بعيد جدا واما فساد كل  
 عنده واحد ان يقلب الهواء مثلاً كاله ناراً او بالعكس فهو ايضا  
 مستبعدا لركبات هذه الاربعة متعادله في الحجم والهوية وذلك  
 يمنع من الضرر المذكور وكذا القول في خروج كل عنصر عن حيزه  
 الفصل السابع في احاطة طبقات انما هي الاركان بالذات وغيرها  
 بالاغتبار فانها من حيث اجزاء العالم اركان ومن حيث انها تتركب  
 من المركبات من المعادن والنبات والحيوان لسطقت  
 وفيه عشان ذهب انكسار نور وطل القول بالخليط معناه ان ههنا  
 اجزاهم لخم واهزاهم عظام واهزاهم على طبعه الفلاح واجزاهم  
 على طبيعة الخنطة لكنها في غاية الصغر فاذا اجتمع منها اجزاء  
 لا يحارب المشابهات بعضها الى بعض احسن بها على تلك الطبيعة فمظن  
 انه قد حدث تلك الطبيعة وهو باطل لان العذاسميجل الكثر  
 خلطاً ولو كان تلك الاجل اطموحون فيها بلفظها لثابتهاها  
 وكذلك الالوان والطعوم والروائح يتبدل احسن نوع منها بالافزاد  
 بعض صور الاختلافات المركبات ممتزجة من هذه الاربعة فان التركيب  
 والتحليل يدلان على ان المركبات ارض وماء اما التركيب فلان  
 البدن مركب من اعضا متشابهة مسكونة او لا من المنع وما في الدم  
 والمنع متكون من الدم والحيوان مسكون من الدم والدم من الغذاء  
 والغذاء من الحيوان اوبت في حال الحيوان كما تقدم فالغذاء انتهى  
 بالافزاد الى النبات وقوامه بالماء والارض واما التحليل فان الاعضا  
 المتشابهة اذا قطرت بالوع والابيض حصل منها لرض وماء



وَحُصُولُ الْهَوَاءِ فِيهَا ظَاهِرٌ وَأَمَّا النَّارُ فَلَا تَلْزُقُ الْأَرْضَ وَالْمَاءَ إِذَا  
اِخْتَلَطَا فَلَا يَدْرُجُ حَرُّانِ طَاعَهُ لِنَاكِهَةِ الْمَرْكَبِ وَلِذَلِكَ الْقَيْنَا إِذَا  
الْبُرُودُ فِي الْمَاءِ وَالتَّرَابِ يَحْتَثُّ لِانْصِلَالِ الْهَوَاءِ وَحَرُّ الشَّمْسِ ضِدُّ  
فَإِنْ كَانَ فِي الْمَرْكَبِ طَائِحٌ بِالطَّبْعِ فَهُوَ النَّارُ وَالْأَكْثَرُ سَخْنَةُ عَرَصٍ  
فَإِذَا زَالَ السَّخْنُ الْعَرَصُ لَا يَكُونُ الشَّيْءُ حَارًّا بِطَبِيعَتِهِ وَلَا كَيْفِيَّةً بَلْ كُنْ  
بَارِدًا مُطْلَقًا كَلِّمَ مِنَ الْأَعْدَةِ وَالْأَدْوِيَةِ مَا هُوَ حَارٌّ بِالطَّبْعِ وَاقِ  
كَانَ بَارِدًا لِلْمَسْرِخِ إِرَادَةً لِمَا فِيهِ مِنْ الْجَوِّ وَالحَارَّةِ لَا يَدْرُجُ الْمَرْكَبُ  
مِنْ حُصُولِ فَعْلٍ وَأَفْعَالٍ إِجْرَاءً وَلَا حُصُولِ الْإِبْقَى مُتَضَانٍ مِمَّا  
أَنْ يَكُونَ جَاهِلًا بِهَا جَسَدًا وَاحِدًا لَا سَطْعَ غَيْرُ وَاحِدٍ لِمَا كَانَ الْمَطْلُوبُ  
مِنْ الْأَسْطَقَاتِ هُنَّ لِأَجْسَامِ الْحُسُودِ وَجِبَتْ كَيْفِيَّتَانِ مُحْسُوتَةٌ  
أَوَّلًا أَوْثَانِيَا وَالثَّانِي لَيْسَ إِلَّا الشَّكْلُ وَالنَّقْلُ وَالْخِفَافُ الشَّكْلُ الطَّبِيعِيُّ  
لِلْمَسَاطِطِ الْكُرِّ وَهُوَ مُشْتَرِكٌ مَا بِهِ الْفَعْلُ غَيْرُ مُشْتَرِكٍ لِأَنَّهُ غَيْرُ قَابِلٍ  
لِلْإِشْدَادِ وَالْإِضْعَافِ فَلَا يَصِلُ لِلْفَعْلِ أَمَّا النَّقْلُ وَالْخِفَافُ فَضَرَبَانِ  
الْتِبَاعِدُ وَزَمَامَةُ الْفَعْلِ أَمَّا الْمَلُوسَةُ أَوَّلًا فَهِيَ لِأَرْبَعِ الْمَذَكُونِ  
وَاللِّطَافَةِ وَالْخَلَاطِ وَالْخَفَافِ وَالْبِلَامِ وَاللِّزْجَةِ وَالْمَشَاشَةِ وَالْهَلَالَةِ  
وَاللِّينِ وَالْخَشُونَةِ وَالْمَلَأَسَةِ وَالْخَفَافِ وَالْبِلَامِ وَاللِّطَافَةِ وَالْخَلَاطِ  
فَالْمَرْجِعُ بِنَا إِلَى الرُّطُوبَةِ وَالْبُيُوتِ بِاعْتِبَارِهَا وَاللِّزْجَةِ وَالْمَشَاشَةِ  
كَفَتْ نَحْنُ لِحِثَانِ الْمَاسِرِ وَكَذَا الصَّلَابَةِ وَاللِّينِ وَالْمَلَأَسَةِ وَالْخَشُونَةِ  
مِنْ بَابِ الْوَضْعِ فَلَمْ يَتَّبِعْ جَدْرَ اسْتِوَاءِ الْأَرْبَعِ الْمَذَكُورَةِ وَتَرْكِبِ أَرْبَعَةِ مَرْجِعِ  
دَلَّ الْحَشْلُ وَجُودَهَا حَارًّا بِسَبَبِ النَّارِ حَارٌّ طَبْعًا هُوَ الْهَوَاءُ بَارِدٌ طَبْعًا  
هُوَ الْمَاءُ بَارِدٌ بِسَبَبِ الْأَرْضِ وَالْأَمَامِ هُنَّ الْمَرَا جَاتُ غَيْرُ مَطَابِقَةٍ

لِمَا فِي الْوُجُودِ لِأَنَّ الْبَابَ عِنْدَكُمْ مَا يَعْبُرُ قَوْلُهُ لِلْأَسْكَالِ الْغَرِيبَةِ ٢٢٢  
وَهُوَ الصَّلَابُ قَرِيبٌ مِنْهُ فَإِنَّ رَحْلَهُ وَلَيْسَتْ بِأَسْكَالٍ بِهَذَا الْمَعْنَى  
وَالنَّارُ الَّتِي عِنْدَنَا لَيْسَتْ بِأَسْكَالٍ بِهَذَا الْمَعْنَى وَالْأَجَارُ بِأَسْكَالٍ بِهَذَا  
الْمَعْنَى غَيْرُ حَارٍّ بِالطَّبْعِ سَبَبٌ بِحَاجِ فِي بَابِ هَذَا الْمَطْلُوبِ  
إِلَى أَنْ يَمَادُرَ أَهْلَهُ لِمَا رَجَعَتْ نَافِعٌ فِي تَوَلُّدِ الْمَرْكَبَاتِ وَنَافِعٌ عَلَيْهِ  
الْإِسْتِقْرَارُ إِلَى أَنْ هُنَّ الْكَيْفِيَّاتُ نَافِعَةٌ فِيهِ فَقِيلَ فَإِنَّ الرُّطُوبَةَ  
وَالْبُيُوتِ أَنْ يَحْجَرَ الرُّطُوبَةُ بِالْبَابِ فَحُصِّلَ الْمَرْكَبُ مِنْ الْبَابِ حِفْظُ  
السَّكَلِ مِنْ الرُّطُوبَةِ وَفَائِدَةُ الْحَرِّ حُصُولُ النُّجْمِ وَقَائِدَةُ الْبُرُودِ  
حِفْظُ الْمَرْكَبِ عَلَى بُولْبِهِ وَسَكَلِهِ وَحِجَرَ الرُّطُوبَةِ بِالْبَابِ فَحُصِّلَ مِنْ  
الرُّطُوبَةِ بِمَعْنَى الْبِلَامِ لَا بِمَعْنَى سَهْوِهِ فَبُولُ الْأَسْكَالِ بِسَبَبِ نَتِ  
قَدْ قَالَ لَوْكَ نَحْنُ لِحَاجَةٍ إِلَى الْهَوَاءِ حَارَّةً فَعَلَى لَنَا وَعَنْهُ عَمَّ لَوْكَ  
لِرُّطُوبَتِهِ بِمَعْنَى سَهْوِهِ الْإِلْمَاقُ فَعَلَى لِمَا عَمَّ عَمَّ لَوْكَ نَتِ لِكَيْفِهِ  
أُخْرَى فَلَا يَدْرُجُ مِنْهَا وَلَا حَاجَةُ إِلَى النَّارِ فِي الْمَرْكَبِ الْحَيَوَانِ وَالْبَنَاتِ  
لِأَنَّ الْحَرَّانِ الْغَرِيبَةَ لَيْسَتْ مِنْ جِنْسِ الْحَرِّانِ النَّارِيَّةِ لِمَا تَقْدِمُ ثُمَّ لَا قَائِدَ  
لِلْمَرْكَبَاتِ مِنْ حَرِّ النَّارِ لِأَنَّهَا أَنْ يَزِلَّ مِنْهَا شَيْءٌ لَا عَمَّ إِلَى الْأَرْضِ بِالطَّبْعِ  
وَلَا قَائِدَ يَصِلُ هُنَاكَ وَلَا الشَّعْلُ النَّارِيَّةِ مَعَ قُوَّتِهَا إِذَا وَصَلَتْ  
إِلَى الْهَوَاءِ انْطَفَتْ وَصَارَتْ مَوَافِكُفَ الْخَرَّاءِ الصَّغِيرِ حِينَ النَّازِلِ  
وَجَوَابُهُ أَنَّهُ وَإِنْ كَانَ بَعِيدًا لَكِنَّهُ مَوْجُودٌ فَإِنَّهَا مَوْجُودَةٌ فِي النَّوْرِ الْغَرِيبِ  
الْمُطْفَأَةِ فَإِنَّهَا لَوْ شِئْنَا عَلَيْهَا الْمَاءَ انْفَصَلَتْ عَنْهَا أَخْرَانَا رِيَّةِ  
وَلَوْ مَحْتَجَّةً حِينَ لَا يَفْصَلُ عَنْهَا وَقَدْ قَالَ طَبِيعَةُ النَّوْرِ يَقْتَضِي  
حُدُوثَ النَّارِ بِسَبَبِ وَصُولِ الْمَاءِ إِلَيْهَا فَكَيْفَ أَنْ لَا يَسْتَقِرَّ دَلَّ



على ان تولد المركبات من هذه الاربعة واما تولدها من غيرها فلا بد  
 فممن دليل خامس العالم واحد فانه لو وجد عالم اخر كان شكل  
 الطبيعي فاذا لم يحط احد منهما بالآخرى لزم الخلا ولا لوجود عالم اخر  
 لاستقلال الباري فيكون مصدره اثنان فثبت فانما يلزم لو لم يكن  
 على ترتيبه لو وجد عالم با وارض و نار وهو الكائن الاجسام المنفقة  
 بالطبع امكنه محليها بالطبع او يكون هناك سرداء وفيه نظرون  
 عن احد العالمين وان افترضنا عنها حرا في الكيفية لكنها كالها  
 في الصون المقنونة او كالحا في المولات كمنه هيولى الاقلال  
 والعن حرو مجب ان يعلم ان العقول البشرية لا تطلع من احوال مخلوقات  
 الله تعالى الاعلى القليل من العليد الباس الاربعة في افعال  
 والاشغال وفيه اثبات آية المزاج العناصر المضاف ان اذا اجتمع  
 انكسرت حوافه كل واحد منها بالآخر وهو المسمى بالتفاعل وحصلت  
 كفته اخرى مشابهة للكم متوسطة من الاضداد وهي المزاج واما ان  
 هذا التفاعل يحصل الا عند الملاقاة فدل على الاستعداد ما ظهر  
 له فانما عليه بمقوض ان الشمس تسخن بالالملاقاة كان الاقلال لا يسخن  
 والذى يلى السخى في العن من غير طاقاه ولا سكف الوسط لذلك  
 الشخ واما كفته كالمسار هي ان كل واحد من العناصر يفعل بغير  
 ومفعول يادته لئلا يلزم الحال المتقدم وفيه بحث فان الصوة  
 انما يفعل بتوسط الكفة ويعود الحال فان لمسا الما الحار و  
 البارد اذا امتزجا اعتدل المركب ولبنة الما الحار في مسحة سكر  
 من د البارد ولسه بمنع عدم وجود قوة مسحة في الما الحار وفيه نظر

الكف

78 بل جوابه ان مقدار الما من يرداد الى حد لا يقبل الا ذلك المقدار  
 الباقي بعد الامتزاج ثم مذهب المشائين ان تلك العناصر سقى على  
 طباعها والتفاعل الكيفيات من امتزاجهم من ان طباعها  
 بطل وحصل المركب طبيعي واحد والفرع على ان طباع العناصر  
 غير كيفة تها وهو باطل لما بينا ان الكا سر حقيقاوه مع كمال الكسار  
 وان السكرو فبقا الماسه وارضيه المالكب احتج الخصم  
 بان النار الهمة مستع ان يوض لها عارض حتى يمتد حرارتها الى  
 الحد الذي يحجب لها عند كونها جزا من المركب فيصير النار به  
 البسط طحا وجوابه ان الجزء الناري الذي اختلط بغيره من العناصر  
 عضر له عندكم ما ازال عن الصوة النارية وكساه الصوة  
 النارية فليس عو وض في تلك العارض لئلا يارب البسيط فان قلتم ذلك  
 العارض لا يوضر لا عند التركيب فهو جوابنا ههنا ان المزاج  
 اما ان يحصل اولاه وهو الحاصل من تفاعل الكيفيات الاربعة  
 واما ان يحصل ثانيا وثالثا وهو الحاصل من تفاعل الكيفيات  
 المزاجية كتولد الذهب من الزئبق والكبريت آخر المزاج اما  
 معتدل بمعنى ان اجزا العناصر متساوية وانه ان كان ممكن  
 الوجود فهو اقل والاستمر اما خارج عن الاعتدال ايمنا كفته  
 واحدة كاعتدال الحرارة والبرودة الزائدة الرطوبة او البسوة  
 او بالعكس ههنا اربعة واما في كفته من كذا زائدة الحرارة اما  
 مع الزائدة الرطوبة او البسوة ولذا الزائد في البرود ههنا  
 اربعة فالجميع ثمانية ومع المعتدل تسعة ان للكيفيات الاربعة افعالا

الاربعة افعالا



فمنها ما هي للفا علة تنقل المنسوب الى الحرارة المضيح والطهي والشم  
والنحو والمدخن والاشعال والاذابة والحل والعقد والمنسوخ  
الى البرون مقابلات هذه والمشارك بينها العفن ومحميد بعض  
الاجسام كالحديد والقرن والشمس والمنسوب الى المنفعة لثمن  
منها قبول الامار الصادرة عن الفاعل ليس ومنها غير فنه ما تقاس  
اقدامها الى الاخرى اما لليابس مثل الانتلال والشف والامناع  
والميجان اما للرطب مثل الخفاف والاحابه الى الشف ومنه ما ليس  
كذلك هو للرطب وحده كالاخصار وسرع الاتصال والحقاق  
وما هو لليابس مثل الامتسار والارصا ص والنفث والاستفاق  
ومنه ما مختلط كالاسديخ والانطراق والافجار والانحصار  
والبلد والتلج والامتداد وكذا الصبح وهو حاله الحارة  
لجسم رطب لا موافق الغايه المقصود وهو طبيعي وصناعي  
فالطبيعي اما يصح في زيات الشئ اما يصح ما يحتاج الشئ الى اجدبه  
كصبح العذ او ما يحتاج الى دفع كصبح العضد ويصح نوع كصبح  
الثمر وهو ان يغير عيشه لد الميل ان كان من شاة ذلك والمقابل  
للمصيح اما ان احدث ما كعدم وهو ان ينقل الرطوبة غير مبلوغ بها  
الغايه المقصود مع انها لا تكون مستحالة لا كمنه منافقة للغة  
المقصود مثل ثبات الثمر فيه وبقا العذ اغتر مستحيل حاله  
وثانيها ان ينقل ملك الرطوبة حران غريبه فان قوت على تحليل  
الرطوبات كان ذلك ارجا وان لم يتو على ذلك بل احوالها الا  
ما موافق الغايه المقصود كان يعفنا ومنتهى العفونة اما البسر

او صبرون الحران التي كانت عفونيه بالنسبة الاولى غريبه بالنسبة  
ما هي فيه وسبب النسخ الثاني والثالث حران غريبه عن النسخ الاول  
غريبه لما اليه الصحيح فاسباب النسخ اربعة فالماضي الجسم الرطب  
والفاعل الحران والصوري فليسف الرطوبة بكيفية موافق لغرض  
الطبيعيه والغايه مهمه نشو لا شئ حر والهوة مادتها الجسم الرطب  
وفاعلها عدم الحران او البرون وصورتها بقا الرطوبة غير مسلول  
بها الى الغايه الطبيعى وهو عدم غايته الفساد الكرم  
مستد من حران عفونته على الشئ تحرقه ولا سلخ الى حيث  
سفصل عن التمام بل بجسمه البرد شاة وجه الشئ وكحدث منه تغير  
ايض من اخلاط الهوائيه ملك الرطوبة كما بعض للزبد وسقى  
على وجهه فان لم يكن هناك حران لم يكن يكرم وان حدث صعبه في  
سكرجه وان قوت كمنه حقه وان كانت النهاية كانت محقة  
فالطبيعى القريب جسم فحران ورطوبة ينقل المطبوخة حرارته  
وترطبه برطوبة واطلافة على طبع الذهب وعلى هذا الطبع بالانزاع  
والحرار الملاصق للجسم الرطب اذا احدث رطوبة ظاهره فوق ما نأخذ من  
رطوبة باطنه ان كان هو انما فهو الشئ وان كان ارضيا فان كان من  
الفاعل والمنفعل واسطه فمواظف والافنوا المكيبت ح الرطب طبع  
للتصعد واليابس يعصى فلكب منها ان كانت رطوبة مخمل فان  
لم يتو النار على تحليل الرطب اليابس ولا على ازاله الجود فالجسم غير  
منطوق ان رطوبته غير لزجه ولا ذهبيه كان الفاعل عليه الماكوف  
او الارض لطلق ان قوت على ازاله الجود وهو كالحديد والرجاج



او على النفس فكيف في سائر الاجسام المثلثة وهي  
 مائوية وطينية ولامائية ان لم يتوحدوا على انفسها  
 بقدرها ذواته ونقلا وان قوت النار على خليص الرطب اليابس  
 فان كان بينهما تفاعل فهو كاشع والماك لطلوع المعجون بالماء والذكر  
 لا يكون رطوبة محمل فهو كالدخان ثم اليابس ان يصعد بالتقدير  
 المفرد واحكام المزاج بينه وبين الرطب الغالب في الكمية والكيفية  
 فيصعد يصعد الملاصق الملازم طامستغل في الارض شاذ  
 ان يصعد منه دكان قابل للضوء الناري والمحمول من سلفه اجزاءه  
 بالضوء والحرارة لكنه لا ينصل عنه شي لشد سوسته اورطوبة  
 في الحلق والعقد في رواسطه فليست في اعلاها وقابليها اما  
 الهواء والنار فلا يعلان في الجود لغاية لطافتها والماء والارض  
 يتقلان في اللبنة الفاعلة لاحتلال الارض البرودة والرطوبة في  
 احتلال الماسة الحرة في اعتقاد الارضية الحرة واليبس والاحتشون  
 فقد يكون في الرطب الارضية الماسة ويحاط الرطب الهوائية الماسة كما في الرطب  
 لان الهواء اذا احتاط به سطح مائي واحتقن فيه عرض لذكر الهواء في  
 ذلك السطح ما يعرض للزق المنفوع اذا دفع باليد فذلك هو المحتشون  
 الى المعنى لما لا اعدم المنور لما فيه من المقاومة واذا اوصلت على  
 هذه نكت من تخرج الاحوال الطبيعية الامتزاج يا استيلا البر  
 على الطامير على موضع تاشترى فيه فيقوى فعله في فعل الواحد  
 في المحل الصغير اقوى من فعله في الكبير بسبب الجسم الارضي والمسام  
 اذا احتبس فيه الهواء الفرة الحلا اذا حصل فيه الحزأ مائة تقوم

80 مقام تلك الحزأ الهوائية قدر الاخر الهوائية على مفارقة  
 تلك المائوية الاخر النافذ في تلك المسام قد يعرض لها ان يعقد  
 من يوسع تلك المسام قد وقلا يعرض وكثيرا ما يفسد بعضه الخاف  
 في الحال لان الرطوبة اذا كانت قليلة احدثت القوة الى باطنها ان  
 المسام الظاهر كدب هو الاخر الى نفسها فظهر من هذا ان المصمت  
 لا يجوز عليه الشغل فان لم يفتت الحزأ المائوية في المسام الظاهرة  
 بقيت الحزأ الهوائية في المسام الباطنة وهو قسر ولو اجبرت  
 الاجزاء المائوية الى المسام الباطنة احتجبت المسام الى حيز  
 هو اخر وهو انصاف فلم يكن احد القسرين اولى من الاخر فليس الجسم  
 اذا كان في موضع الطبيعة كان عديم الميل بالفعلة اذا كان خارجا  
 لكان له ميل بالفعلة فله جميع لهذا السبب قال الامام هذا السبب  
 مع على في الحلا وعلى ما تارة فسيب جهول والاخصار اسهل الجسم  
 الرطب يسكن باطنه كحبه فان كان الحاوي مستملا على جميع سائر جميعه  
 سكا وان كان كعظم فيه فان كان الجسم رطبا ما يماس كل علو يتقرب  
 لان ذلك السطح لا يلمسه شيء فيستكمل سكا الطبيعة تحت الرطب اذا  
 لا في مكانه بطل السطح بينهما بسهولة وصار مجموعها واحدا بالانصاف  
 بخلاف اليابس والرطوبة اذا اجتمعت فقد يظهر من السطح فيها  
 كلة والدهر وقد لا تظهر كلة والسراب اما مقابلا به منها الاوراق  
 وتقال بسهولة الفصل الرطب بمقدار حجم النار فيه مع التيامم  
 عند زواله والانصاف يحدث في الجسم حدث بعض اجزائه عن بعض  
 ومنها الانتطاع وهو انفصال يحصل في الجسم لتفوق حجم افر فيه







صورا المرئيات غير منطبعة في المرأة الصغرى اذا كانت مشغفة  
 والا اذا كان رايها جسم اخذ اللون منها اذا كانت سبية ما بين  
 الراي واخرها المرأة والمرى واحدة كالنوايا التي يحدث من  
 خطوط اتقواهم كايها من عكسها الذي الشبح نوايا متباينة  
 يكون مثل الشكل المرسوم من رايها الشبح مستديرا وبراهين على  
 المقدسات في علم المناظر اذا توسط بين الراي والقمر غم وطبقه  
 لا يستمر فالذي منه يقابل القمر لا يستمر ولا يرى ايضا جبال القمر  
 فان اشئ انما يرى على الاستقامة نفسها كالجسم والاحز التي لا تقابل  
 منه القمر اذا كانت لطيفة دقيقة ادى كل واحد منها حال القمر على ما عرفت  
 من معنى الجبال والى ذلك كل واحد من تلك الاجزاء صغر الجرم ما ادى  
 شكل بلضوه فلا يرى طرفا الضوئي على واحد منها ثم القمر ان  
 كان على سمت الراي كان نسبة الحدقة الى الراي والمرى واحد فوجب  
 ان يرى الحالة مستديرا وان لم يكن على سمت الراي وجب ان يكون  
 الخارجين لانه يكون الجانب الذي على سمت الراي من ذلك الجانب  
 اقرب اليه من الجانب الاخر فلو لم يكن الخارج عنه ووقع الخط على  
 ظاهر السحاب كان الخط المتصل بالجانب الاقرب اقصر من المتصل بالجانب  
 الابعد وقلد على استدار هذا الحيال اما اذا كان السحاب على  
 بعد الخط المتصل بالجانب الاقرب من السحاب عميقا حتى يصير  
 مساويا لطول الخط المتصل بالجانب الاخر فاذا وجدت سمات بان  
 هذه الضوئية احد ما كانت الاخرى ويكون الحياتية اعظم لانه اقرب  
 راي سبع حالات في حاله الشمس فانه لان الشمس الاكثر بجلالها السبع

في رايها في الاخر

وحكي الشبح انه راي حول الشمس حاله لامة في الوان قوس 89  
 وانما سراج حاله الشمس لكيفه ذلك السحاب والشمس وعلى هذا  
 انما راي حول القمر حاله فوسيله اللون وكان ذلك لغلظ السحاب  
 فاذا وجدته خلاف جهة الشمس احزاما منه صافيه متفافة  
 وكان رايها جسم كشف جبل او سحاب مظلم كانت الشمس في الافق  
 الاخر او قربا منه فاذا ادبر الانسان عن الشمس ونظر الى ذلك  
 الهواء الكثير الماسة واجزا الماكر واحدا منها صغرى فيكون  
 في وضعها كحسب انعكس شعاع البصر منها الى الشمس وكذا واحد من  
 تلك الاجزاء صغير لادى الشكل بل الضوئية ويكون ذلك اللون مركبا  
 من لون المرأة وضوء الشمس وسبب استداره هذه القوس  
 ان الاجزاء التي منعكس عنها شعاع البصر وقعت بحيث لو جعلنا  
 الشمس كزواية كان القدر الذي من تلك الدائرة فوق الارض  
 محو على تلك الاجزاء فاذا كانت الشمس على الافق كان الخط المار بالناظر  
 والنور على سطح الافق وهو المحور فحين يكون سطح الافق يقسم  
 المنطقة نصفين يولى القوس نصفين وان وكلما كان الارتفاع  
 اكثر كان القوس اصغره الا ان القابلية للسمات ان يحصل تقرب  
 الشمس عن كشف صغرى فيقبل في دائرة ضوء الشمس في القمر وان لم يقبل  
 في دائرة الضوء لم يكن رايها في الشمس لان المرأة البصر وهي اللون على الشكل  
 وان يتقارب الى رايها في ذلك ومن جعل شكل الحياتية على اهو  
 طبيعة لجسام الرطبة الهواء او يطلع في صعود الى شدة النار واستعلت  
 النار فيه وهو مستدير الشكل فانه في شكله كل الشمس في المكان كشف







فلما وصل للاخير النار استعلت النار فيه لانزال النار لئلا  
 الارض احترقت تلك الامان بالكلية وكل ما يقرب منها وسيل ذلك  
 كالسراج المنطوق اذا وضع تحت السراج المشعل فاذا وصل  
 الدخان المنطوق المشعل اخذ اللهب الاقرب المنطوق فاشعل  
 بسبب سبب في الروح السبب الاكثري اذ لا احسن اذا تصاعدت  
 فعند وصولها الى الطبقة الباردة اما ان ينكسر حرها ببرد ذلك  
 الهواء فيسقط فينزل فيحصل من زوالها موع الهواء فيحدث الريح  
 واما ان تبقى على حرارتها فلا بد ان يتصاعد الى ان يصل الى كوكب النار  
 المتحركة فحركة الفلك وحركة الكون من الصعود في الحركة القوية  
 الدورية التي للنار يعوقها عن ذلك فيرجع ملك الحاد حدة ويحدث  
 الريح وهذا السبب وحده غير مستقلا فاداة هذا الحكم لان الحركة  
 الطبيعية تشتد في الاخر والقسرية تستر في حركة الدخان الذي  
 هو بالحقيقة اجراما ارضية يمينه ويسر حركة قسرية وينزل العار حركه  
 طبيعية ثم الريح الشديده عند حركتها عنه ويسر دما قلعت  
 وحركت الجدران بل قلعت الجبال وكان يلزم ان يهدم العباد  
 النازل من السما السقف ولما لم يكن كذلك بطل ما قالوه بل الاولى  
 ان يكون ذلك السبب ماديا والفاعل هو القوى الروحانية او  
 الالتفات الفلكية او الباري تعالى لجر الانعصار هو الريح الذي  
 يستدبر على نفسه وقد يكون صاعدا وقد يكون هابطا وسبب  
 الهابط ان يفصل ريح عن سحابه وقصد النزول وعارضه  
 طريقه قطعه من سحاب فيدفع من فوق سحابا جزا الريح وقع ذلك الحث

84 من دفع ما فوق اياه الى اسفل ودفع السحاب الى تحت اياه الى فوق  
 فتعوض من الدفيعين المتماغيين لتستدبر وسبب الارتفاع  
 ربحية وصلت الى الارض ووعيتها فربما عنيفاً ثم رجعت فلقبتها  
 ربح اخرى مرحتا فلوها فحدثت الحال المذكورة وقد حصل ايضا  
 من بلاي ربحين سدد من من جهتين مختلفتين فربما بلغت قوة الانعصار  
 الى حث تقلم السحاب وكثفت المراكب من السحاب وسببها على  
 ما تقدم مرارا يد قسموا ادين لرافع اربع عشرة قسما بلغة مشرقه  
 وهي شرق الاعتدال وشرق الصيف وهو مطلع داس السرطان  
 وشرق لست وهو مطلع داس الجدي وثلثة افرى عربية مقابلتها  
 وثلثة شمالية واحدها نصف قطر نصف النهار والافق الاخران  
 نقطتا تقاطع لرافع اوتر متوازيين لداين نصف النهار من  
 حقيقته ما استمر للداين تنال الدائم في الظهور والختاف من غير قطع  
 هكذا قال الشيخ وهو باطل لان هاتين الدائرتين مختلفت عظمتهما  
 وصغرهما باختلاف عرض البلدان فلا يكون هذان المهابط معينه  
 بل البلدان الشكالية التي عرضها مثل تمام الميل للداين لا بد من الظهور  
 فيها في الدائرتين من مدار داس السرطان الذي جعلته ااصل المهابط الشرقية  
 واذا كان عرض البلدان اكثر من تمام الميل وجب ان يكون المهابط  
 الشكالية اقرب الى مهابط شرق الاعتدال من مهابط شرق الصيف  
 اليه واذا كان عرض البلدان تسعين درجة كما في الفلكيه كان  
 رحيبه ولم يفرق فيه التحديد المذكور بل الحق ان الرياح تعقب من كل جانب  
 لكنهم قسموا ادين لرافع اربع عشرة قسما وفيه وضوح الظهور احراسا



القسم الثاني ما حدث على وجه الارض ومحتها الاول انما اتفق  
 القدر المعلوم من الارض من الماء لانه حصل في بعض جهاتها جبال  
 وقلل وفي بعضها انوار ودهات سال الماء الى المواضع العميقة  
 وانكشف الجانب المشرق والمغرب هذا الاختلاف ما يندم ثم  
 اصبح الى الصدد وجدوا طول البر نصف الدور بمقدار ثلثي  
 المسور الواحد نصف الدور وعرضه من خط الاستواء الى ناحية  
 الشمال ثلثي وستين درجة ووجدوا طول الجوانب الجنوب  
 الى ستين درجة شمال من المواضع التي اكثر الاشياء  
 على ان الارض مقسومة بخمسة اقسام يفصلها دوائر موازية لمعدل  
 النهار واما ان يفصلان الجوانب من العالم بسبب القرب من  
 القطبين فشد البرد بخط بكل واحد منها فخط من محيط الكرة  
 وسط مستقيم والثاني مقسوم سبعة قطوع دقة بخط بكل  
 واحد منها من الجانبين سطح ادا يرتفع وحصل عنها سطح في  
 والدي المتوسط منها هو الذي غلظت الاستواء حباب من جهة  
 الخروزع الشجع ان خط الاستواء اشد المواضع اعتدالا والحر  
 والبرد مقدمه سله السخنة قد يكون لقوى شمس وقد يكون للرياح  
 اسمايه وان كان ضعيفا وقد يرداد تاثير الصعف على تاثير  
 القوى اذا كان تاثير الاورم فان سمح السمح الحار الشال عند  
 كونها في الطرفان اضعف منه عند كونها في الوسط مع ما فيها من  
 زمان القرب من سمت الارض وعند كونها في الوسط والسفيل  
 اقوى منه عند كونها في الحوزا والثور وسمح الحديد النار والبر

85  
 في المدة الطويلة اقوى من سخينة النار والقوى المدد للطيف  
 والحري بعد الزوال اشد منه قبل والبرد في الاستواء قد يرب  
 طلوع الشمس اقوى منه في نصف الليل وهذه اية والميم ان  
 المسح عند الوقت الاول اثر افاذا بقي الى الوقت الثاني استند  
 الاستعداد فان الاثر اقوى فيقولوا بل على ان خط الاستواء  
 في غاية السخنة ان المدة التي عرضها ضعف الميل اذا وصلت  
 الشمس الى غاية القرب من سمت الارض اهلها كان بعد هاهنا سمت  
 ووسم كبعدها عن سمت الارض كان خط الاستواء مع ان  
 الشمس كانت جميع السنة البعد عن سمت الارض اهل البلد  
 المدروسة وذلك بسبب قو البرد والى القرب من مكان خط الاستواء  
 بعض قو الحرقط الاستواء قبل ذلك لم يحل من مثل هذا التغير  
 وما هو اقوى منه كثيرا من مثل هذا التغير فذكر عند  
 كونها في غاية الميل من الجانب الاخر واما من الاقوى فعند  
 كونها في غاية الميل واما ما كان ضعف الميل فباب  
 البرد الشديد في وجوده في كل السنة السابقة كشمس حن  
 كونها في غاية الميل كشمس المتوسط بين جهتين احدها كان  
 المسح العظيم ملائقا لطول السنة السابقة والآخر كان البرد  
 العظيم ملائقا لطول السنة السابقة ومعلوم ان قسما ابارد  
 اضعف بكثير من سخنة ذلك المسح بل لا نسبة لاحدهما الى  
 الاخر لما بينا ان دولم التاثير بقدر المكان استعدادا اما ما  
 لقول الاثر فظهر انه لا سببه لحر مكان خط الاستواء جميع



شتايم الى حرا البلد المفروضة في صميم صيفهم ثم لان  
 الحرا الشد يد في البلد المفروضة حاصلا بحيث لا  
 يطيق اهلها فخر خط الاستواء غاية شتايم في غاية  
 القوت فاطنك بحسبهم في غاية صيفهم احسن الشخ بان الشمس  
 لا سمت خط الاستواء الا عند وصولها الى تقطبي الاعتدال  
 ثم انها سعلت في غاية السرعة لان الميل هناك يرد اكثر فلا  
 سوى السخونة ولان الليل والنهار في طي الاعتدال معتدل  
 فاعتدل حرا النهار ببرد الليل وجوابه ان المسامتة وان لم يكن  
 وان لم يتق زمانا معتد به لكن بعد الشمس مسامتة وسهم  
 ليس عظيم فهم دائما اما في المسامتة او فناء منها فيكون  
 الشمس اذن فوق وسهمها يوافقكون الخوعظها وذلك العاوت  
 اقل من العاوت وتبين البرد في اول الليل الصيفي الحار جدا والبرد  
 في وسطه ان ذلك قليل جدا المح الباليه من راس القطبين  
 المعطس في غاية السخونة لان الميل يقل هناك فيكون الشمس  
 كما لو افقت على سمت وسهم فيكون الماثر اقوى للدمام ولان  
 فهم في الصيف طويلا وقوى السخونة ولكن براد معارضهم  
 اسباب البرد فاقبل ذلك من السخونة والماني معارض بطول العالم  
 المستويه وان وجهه بان البرد وقيل اشد المواضع محنة ما تقرب  
 من مدار المقلب المستوي لان الشمس هناك اقرب وهو ضعيف  
 لان العاوت تبين مركز العالم ومركز الفلك الحامل للشمس قليل  
 ولان اوج الشمس محرك وهو لما في افرا حوزاء فاذا وصل الى الميزان

86 كان الخفيف في الحمل فيكون حذو خط الاستواء في غاية السخونة  
 فاذا وصل الى الميزان من مدار المقلب الصيفي في غاية السخونة  
 فالاعتبار الذي ذكره لا يقتض مع من وضع لان يكون في غاية السخونة  
 في احوال خط الاستواء اقرب من النسا ببلالم يكن بعد الشمس  
 عن سمت وسهم كبرالم بعظم العاوت من صيفهم وشتايم برعوض  
 ان يكون هناك كل دون تمامه للشمس صيفا في خريفان وشتان  
 وديعان لان الشمس مع مسامتة وسهم كان صيفا لكنها تبت  
 من فيكون صيفا وعلى هذا قاسر الفصل فيكون ما في الخريف  
 والصيف قريبا من نصف زمان الخريف والشتان في وقت متابع  
 المياه براح التي تحت الارض اذا كانت كس قويد على غير ارض  
 بحيث يسرع كل حرز منها حرا او حرا في الجوز السائلة  
 فان فاق المعتدال اول فقط حدثت الجوز فان فاق الثاني  
 ايضا ظهرت مياه الفتى لانها متولد من الجزء ناقص عن سائر الارض  
 فاذا ازبل عن وجهها مثل التراب صادفت ميفدا فان رفعت  
 اليه باد في حركته وان اضعف المياه ما بين وسيط فهو ماء الفناء  
 والافوا البرر هل المياه متولد عن الاجر المائية المنزقة  
 في عمق الارض او من بواستقلبات في خلاف والاولى بالاكراه  
 في الزلزلة اذا تولد كارد فاني تحت الارض حار كثيرا وكان وجه  
 الارض مكامنا عديم المسام فاذا حاول الخروج ولم يفلح منه لكنا  
 وجه الارض يحرك في ذواته ويحرك الارض ما كان في القوت الى ان يشق  
 لارض واما الفصل تار حرة وحدثت الاصوات الهائلة وهو سبب الشر



والاسباب الاقلية مثل ان يكون في باطن الارض اعوار فسيلا فيها  
مياه عظيمة او مندم قطعة عظيمة منها فعلق الهواء الذي  
حس الارض وقد يكون لسقوط قتل الحبال عند كثرة امطار لترطيبها  
وسهولة انفصال بعضها عن بعضها عند بفتتها لهما وسهولة  
نفثها **الباب السادس في الجبال والملاز**  
فالسبب في تميز الطين عن اللين اذا اعلت الخرافة حتى استقلت  
المازجة من طيبه ويا بسبب صاوجر اكوز الفقاع ثم الحرا العظيم  
اذا صادف طينا لزاكثر اذ دفعه او على مر ايام عقد حجر اعظما  
منه الجبال والسبب الاكبر في ارتفاعها ان الطين يعلو بحسب اختلاف  
اجزائه في الصلابة واللين والرخاوة فاذا وجدت مياهها  
قوية الجري او دماعا صلبة اغرفت الروح وبذلك الصلبة ثم  
انزال الرياح والسيول بعرض تلك الحفرة ان يغور غورا  
شديدا وسعى الاجزاء الصلبة جبالا شاهقة في غور  
الطين الموجود في حضيض الجبال وفيه جهان فانه يفسد اجزاء  
الجبال ويشتت فيسيل عنه الماء ويختلط به الطين الجليل الثاني  
بعض الجبال يغترق في الماء وحينئذ تعرض للسيل ان يصير  
طينا مستعدا للبحر العوي والجبال ان سقطت كالجوة المتقومة  
في الماء والطين الحر للشموع في الماء اذا عرض على النار فستالاجرة  
ويجتمعت الطين وسبب الرمال قريب من سبب عروق الطين من الجبال  
المر العيون والشمع والمعادن انما تكون في الحبال او ما يقرب منها  
فالعيون في الارض اذا كانت في حوض انفصلت الاخر عنها واذا

كانت صلبة احققت فصارت مبداء العيون في الجبال اصل الاراضي 87  
فكانت اقواها على جسر الارض وشبه ان يكون مسقا الجبال مياهها  
وسمي الحبال بالاسبق والارض الي تحتها بالوع والعيون بها الاداب  
التي تحت القراع والحجار والوديه بالقوابل واما السحب فلان في باطن  
الجبال من النداءات ما لا يكون في سائر الاراضي في الحبال الاربعاء  
ابود فسق في غلظها من النداء والتلوح ما لا سقى غير ما  
الاخر المتضاغة بحسب الجبال فلا سق ولا يخلل واما المعادن  
فلان مادتها الاخرى الساقية مدونة في موضع واحد وهي لا يوج  
الان الجبال في المعدن ان يكون قوى التركيب فان كانت متطرفة  
فهي الاجساد السبعة اولا اما الغاية لسنه كالرسوق لغاية صلاته  
كالماتون ان لم يكن قوى التركيب فاما ان تخلل بالوطبات وهي الاجسام  
المليحة كالحام والنوشادر والشب والفلقند واما ان لا تخلل وهي الاجسام  
الدهنية كورنج والكبريت وسم المطرقات السبع بانها اجسام ذائبة  
صاين على النار مسطرة فالذائبة يمسحها عن الاكلا من راجح والى راجح  
والصاين يمسحها عما يحترق بالنار كالشمع والفسر والمنطقة مما لا يكون  
كذلك كالحام والميت والحديد ان كان لا يدون يكن سهلا ووجه  
بلحيد والذهب نوع منه وهو انما يمتد عن غمر ما لوزانه والصفير  
فهامر كالطراضة لطيف جدا كبريقه خالط شديد حتى لا يزدحم  
الا ونشاه من تلك السوسة شي فلذلك لا يعلق باليد ولا يخرق اغمارا  
شديدا سحلا يحويه مثل اقطار الماء المرسوشة على نوات غايه  
اللطافة فانه يحيط بكل واحد منها عشا تراى حط لذك الماء على وجه ذلك التراب



فإذا الملائكة قطران فلا بعدان بحرق العلا فان الانسان يصير  
المان ماء واحدا والعلافان علاقا واحدا فكل ذلك الرسق وان  
عنصر هذه الاجساد السبعة انما عند الذوب بسببه الرسق اما  
الرصاص فظاهر واما عن تشبيه الرسق بالحرق وعلق الرسق بها  
واذا اعتقد الرسق بواحدة الكبريت كان الرصاص فيه اجسادا  
تكون لاختلاط الرسق بالكبريت في اختلافها واختلاف حال الرسق  
او الكبريت او اختلاف ما توافقه من الاخر او تاتر فيه فان كان الرسق  
والكبريت صافين وكان لطباخ الرسق بالكبريت انطباقا تاما  
فان كان الكبريت مع ذلك ابيض تولدت الفضة وان كان احمرا  
قوى صباغ لطيف فخرجت تولد الذهب وان كانا غليظين وكان  
الكبريت قوى صباغ فخرجت قبل استكمال الصمغ وصل اليه برد عاقد تولد  
الحارصين وان كان الرسق نقيا والكبريت ديا فان كان في الكبريت  
قوة احتراقه تولد الحارص وان كان الكبريت غريضا لمحا لطيف الرسق  
تولد الرصاص وان كان الرسق والكبريت ديس فان كان الرسق  
متخللا ارضيا وكان الكبريت ديا فخرجت تولد الحديد وان كان  
رداها ضعيف التركيب تولد الاسر واصحاب الكيمياء انما يحرقون  
هذه الدعاوى لانهم يعتقدون الرسق بالكبريت انعقادا شمسوسه  
فحصل لهم طين غليظ بالاحوال الطبيعية مقادير الاحوال الصعبة  
واما تولد سائر اجسام اما الذي يكون قوى التركيب ولا يكون سلطانا  
كالحجار الشفافة فادتها مائه وليس مجموعها بالبرد وحده بل  
بالنفس المحيية المائنة الى الارضه اذ ليس فيها رطوبة ذهنية لذلك

لاسطور واما الذي يكون ضعيف التركيب سهل الانحلال فكله 88  
من جنس الرصاص لان النوشادر مائنته الكبريت ارضيته ولذلك  
تصعد بكثرته فهو ماء كالحلوه فان لطيف حار جدا لثقل النار فيه  
وانعقد باليسر واما الكبريت فله عرض لما يبتها ان تحترق ارضيه  
والارضيه ان تحترق بالمائه يحترق بشدة يحترق الحار والهواسة صارت  
ذهنيه ثم انعقد بالبرد واما الزاجات فانها من رتبة من طين ولبنة  
وحجار فيها قوى بعض الدمار كالعقند والعلفطار واعلم  
ان هذه الاحكام مبنية على ادهام حجة اما ان صناعه الاكسير لا يمكن  
العقل ثابت لان الاجسام مشتركة في الجسمية واما الوقوع فلان  
انفصال الذهب عن غير باللون والزرانة وكل واحد منها يمكن  
الكتسبه ولا منافاه بينهما بل الطريق عسير وصحيفة انواع تولد  
النبات والحيوان لا بالتولد مشاهدا كالحمل المتولد من اخشاء  
البقر والعقارب المتولد من السم والباد وروح والحمار المتولد  
من السم الملقح الماء والغذاء المتولد من المدر والصفاد  
المتولد من المطر والمعتدل لكل ان يدرك الالهة وغيره انما  
حدثت لان اجزا من العنصر اربعة معينة المقدار والنسب  
باعتبارها علا مخصوصا ومعلوم ان حصول كل واحد من تلك  
الاجزاء لا يريد الا انقص غير مستحيل واجتماعها ايضا غير مستحيل  
وعند اجتماعها واختلاطها فالعلا واجب وعند حصوله كان  
حصول ذلك النوع واجبا فاذ حصل من هذه الانواع على سبيل  
التولد فعلق بامور ممكنة والمعلق بالممكن يمكن حدوث هذه الانواع



على سبيل التولد يمكن وايضا فلا استبعاد في حدوث الامور  
 الصناعية اما بالانفاق ولحق بعدد ما الفرع الثاني في النفس  
 مقدمه وابواب المقدمة في حقها نفس الانسان وسائر الحيوانات  
 والنباتات انما تشارك عندها في الجسمانية لغيرها لانسانه والحيوانه  
 والنباتات فاما المحل فهو النفس والواحد النفس بالقياس الى  
 انها تقوى على الفعل الذي هو التوكل وعلى الاعمال عن المحسوسات  
 والمعقولات التي هو الادراك فوه وبالقياس الى المان التي تضم  
 اليها وحصل من اجتماعها نبات او حيوان او انسان صورة  
 وبالقياس الى ان طبيعة الجنس كانت ناقصة قبل الفصل وكلت به  
 كما وتعرف النفس بالكمال اول من تعرفنا بالصورة لان النفس  
 غير كاملة في البدن فلا يكون صوره وان كانت كمالا او من القوة  
 اذ ليست القوى الفعلية اولى لان جعل حزا من تعرفها من القوى  
 لانها في لفظ القوى عليها مقول بالاشراك المحسوسات التعريفات  
 والقوى انما اسم لها من حيث كونها مبدل للافعال والكمال اسم  
 لها من حيث الجهر حيث انها مكملة للنوع وما يعرف السمي جميع  
 جهات اولى الى الكمال منه اولى وهو الذي يصير به النوع نوعا بالفعل  
 ومنه بان هو ما يتبع نوعه في الشيء فالنفس كمال او الجسماني ان  
 حصل كمالها الثانيه توسط الالات وبعض المتأخر جعل الطبيعة  
 وصف للكمال الاول هكذا النفس كمال او طبيعي لجسم الى ان الكمال  
 من طبيعة القوى التي هي مبادي لافعال الانفعالات الحيوانية  
 والنباتية ومنه صناعات كاشطات الصناعية فان قلب

89 علمنا بانفسنا اولى عنى عن التعريف وان تعريف الواضح  
 بالحرف لان النفس نوع من الجوهر فيكون مركبة من النفس  
 والفصل فيكون له حد فترتبه بالحد اولى فليس كما ذكرناه  
 نفس لفظ النفس لا تعريفه المقيد بل الى خروج النفس  
 العقلية ولو فسرها الامر الذي يصدر عنه فعل ما كان الفعل  
 والطبع متعاضدا وان ضرنا بالقوى الفاعلة بالقصد دخلت  
 النفس العقلية وخرجت القوى الباسية والقوى الحيوانية الفاعلة  
 للنفس فالاولى ان يجعل النفس مقولة على الارضية والسموية  
 بالاشراك والامم معرفة النفس من حيثية وهي ما سير ادمي كل واحد  
 منا نقوله انا وثبوتة فردية والحيث غابته ثم صفاته  
 الخاصة المشتركة والاول مبني على الثاني فثبت البحث عن صفاته  
 العامة لانها اعرف للانسان تشارك النبات والحيوان في القوى  
 النباتية والحيوان خاصة الحواس الظاهرة والباطنة فوجب  
 تقديم القوى النباتية ثم الحواس الظاهرة ثم الباطنة ثم البحث عن صفاته  
 الانسان بحولها ثم عوارضها عندنا بلون بلونهم عوارضها  
 بعد مفارقة البدن كمن نفس سائر الحيوانات كالأرواح الارضية  
 المسماة بالجن كالأرواح السماوية المسماة بالنفوس الفلكية  
 الباب الاول في القوى النباتية مقدمه القوى المشتركة  
 من النبات والحيوان فقط ان كان فعلها لاجل الشحم والقادة والنامية  
 والقادية ما يحيل الغذاء الى مشايخها المعده لاجل ما يحل  
 والنامية مبدية اقطار الجسم على التماس سبب لتسريع الى تمام النمو يخرج



بالانقطاع والريادة الصناعية فان المنة الواحد اذا احل  
 الصانع فان ارادة طولها بعض من عرضها وبالعكس وبالنسبة  
 الطبيعى الريادات الخارجة عن المحرى الطبيعى كالورم وبالاخير  
 السمن وبازيد فيه ما يدخل فيه من الغذاء وهو بيبية على المية الفرق  
 بين السمن والسمن وان كان فعلها لاجل النوع فالمولدة والمصولة  
 والمولدة ما انفصل حرام من فصل المضمم لآخر للمعدى وبودعه  
 قوم من حنيفة المصون ما انفصل المني بعد استئانة الرحم الصور  
 والقوى والاعراض الحاصلة للنوع الذى انفصل المني عن القسم  
 العادية والحيث اطراف الاول من القوى بحزمها الحادثة و  
 المسك والهاضه والدافعه فالجاذبه واحتجوا على ثبوتها في  
 المعد بان حركة الغذاء من النعم الى المعد ليست ارادة اذ لا ارادة  
 للغذاء ولا طبيعى لان الانسان لو جعل راسه الى تحت ورجليه فوق  
 فانه يمكنه ان يرد ان بالتمام فهو قسرى والقسرى اما دفع من فوق  
 كدفع الحيوان للطعام الى المعد فان المعد والمعدى عند سلك  
 الحاج الى الغذاء عداية عند المضم من النعم من غير ارادة الحيوان  
 والكنت المعد بحريان الطعام الموافق مما يسره فان من  
 ساقول الغذاء والحلو بعد فعدا القى لخرج الحلو لخر القى واذا كان  
 الغذاء والدواء كونه لا يزدرك المحرى والمعدى الا سكتا بعد  
 من تحت المعد بقوى جاذبه وهو المطلوب وايضا التماس بقوى  
 مره وبصعد معدة حتى يلقى فيه عند الاعتدال شوق  
 معدة الى الغذاء وجذبه واما ثبوتها في الرحم فتقوم من القلا

90 سمو الرحم حيوانا مستاقا الى المني لشدة جذبه اياه فان  
 اذا كان قريب العهد باقطع الطم عنده وكان تخاليا عن النعم  
 استند شوقه الى المني حتى ان الانسان لحسن عند الجماع كان الرحم  
 كجذب احليل الى داخل حيز المحجمة الدم واما ثبوتها في سائر  
 الاعضاء فان الدم اذا كان في الكبد كان مخلوطا بالاخلط الثلث  
 ثم كل واحد من الاربعة يتميز عن الآخر ونسبت لعضو معين ولولا قوة  
 جاذبه فيه لذلك النوع من الخلط امتنع ذلك الماسك فعلها  
 في المعد ان يحتوى على الغذاء احتواء تاما باسمه من كل جانب حتى  
 لا يكون بينها وبينه وجه وان كان الغذاء قليلا واذا كانت الماسك  
 قوية ولا قوه المعد حادثة هضمته ومتى كانت الماسك ضعيفة  
 والمعد لا يلزم الغذاء حدث البطن فراودع وبطلوا الاستمرار  
 وعلى هذا المثال يحتوى الرحم على المزرع على وجود هذه القوى  
 المعد ان الحيوان اذا ساقول الغذاء طبيا كان لا يشربه ولم يصب الرقة  
 وشرح في الوقت بطنة وجدت المعد محتوية عليه لانه لا من كل  
 جانب وجد السواب مطبقا حتى لا يمكن ان يسيل من ذلك الغذاء  
 الرطب وان فعل هذا بعد خروج الغذاء من المعد وجدت  
 الامعاء فاضة على ما فيها من الامثال ولوان حيوانا يتناول شيئا عظيما  
 اعظم من سعة السواب فانه يدفع فاذا لم يكن الدقيق الذى من شأنه  
 النزول ياراد الكشف الذى ليس من شأنه النزول ياراد العلم ان هناك  
 قوه ماسكة لشيء دون شئ اما ثبوتها في الرحم فلانه بعد احتذاب  
 المني اليه وجد بينهما انصافا شديدا من كل جانب مطبقا النعم بحيث



لا يمكن ان يدخل فيه طرف الميل ولوشق بطن الحيوان الحامل من  
 اسفل السن الى نحو الفرج وكشف عن الرحم برفق وحدت اللحم  
 كما ذكرناه ولان حرم المنى طبعته يعضى لنزول البقايا فلو لم يكن الرحم  
 قوه ما سلكها وقف به بوقوف ثبوت هذه القوى في سائر الاعضاء  
 الحاضيه فالهضم بغير الغذاء الى حيث يصلح لان يصير جزا بفعل  
 من المختلئ واوله عند المضغ فكل سطح الفم متصل بالمعدن لذلك  
 بفعل الحطيم المضغ في افترج الدوا ميل ما لا يفعل المطبخه  
 في الماء ولذلك سغير طعمه وراعتة وثامه عند وروده المعدن وصير  
 اما بذاته كما في جوارح الصيد واما في لطفه المشروب كماء الكثر  
 الحيوانات شبيهها بما الكشد الثمن وهو المسمى بالكيابوس ثم يحدب  
 لا الكبد في سطح فيها وتتمز الاخلاط الاربعة بعضها عن بعض  
 ثم انه يسد الدم في العروق ثم يوزع على الاعضاء فهذه اربع مرات  
 للمضغ في الغذاء وهو صالح لان يشبه بالمختلئ وهو غير  
 صالح له وهو الفضل فكل مرتبه من مرات الهضم فضله من فضله  
 الهضم الاول المختلئ من الاغذية والماني يسد فكل الكثر بالبول وما فيه  
 من الطحال والمراة وفضل المضغ الباقي من التحلل والوقوف في الوح  
 الخارج بعضه من مسك قد محسوسه كالبند والاذن او غير محسوسه  
 كالمسام او خارجة عن الطبع كالاورام المبيحة او ما تحت رداء  
 البدن كالحشوة والظفر واذا عرفت الهضم عرفت القوى الحاضيه  
 جزئيا ما الحاضيه بمختلئ ما جلت الحاديه وامسكه الماسكه  
 الى قوام متبيا لان يخل الغذاء به جريا بالفعل من المختلئ والحاديه

91 عن الحاضيه عند الشيخ فاذا اجتبت حاذبه شيئا من الدم  
 وامسكته ما سكتة فللدم صوت دمويه فاذا صار شديدا  
 بالعضو بطلت صورته الدمويه وحسنت صورته ذلك العضو  
 فالاول في سائر والماني كونه في لطف ما خلا استعداد الصوت  
 الدمويه ويكون للصوت العضويه ففعل الحاضيه نقصان  
 الاستعداد الاول وزياده الثاني ففعل الحاضيه في الكون  
 فالنفس المذكور من مذهب كاليوس وسائر الاطباء ان الغذاء  
 هي الحاضيه قال الامام وهو اقرب الى ان يقيموا دلالة على ان الحاضيه  
 لا يكون بمثل الكل هذه التغييرات اما فعل الحاضيه في الفضل  
 والفضل ان كانت غليظه ففعل الحاضيه فيها الرقيق السهل  
 اندفاعها وفي الرقيق الغليظه فالرقيق يمشي به حرم الوعاء  
 فلا يندفع واذا غلظت اندفعت بالكلية وفي الدرجة السطحيه السهل  
 اندفاعها في الدافعه ويدل عليها ان ترى المعدن عند التقي كالحا  
 تدفع الى فوق حتى تدفع معها عامه لراحتة وتري عند السهل  
 واعسقال البراز او كونه فضل لداغ في الامعاء كان الامعاء مع  
 عن موضعها لدفع ما فيها الى اسفل ويري عامه لراحتة تتحرك  
 لا اسفل بحركه عضل البطن حتى كانت غليظه المعالي المستقيم لقوى  
 الحركه الدافعه ولا ان الدم يرد على الاعضاء مخلوطا بالبلغم الباقية  
 وما خذ كل عضو ما لا بد له ولولا ان فيه قوه دافعه لما في الدم عند  
 ولم يكثر من الاعضاء ليعاير الاخلاط الفاسدة واحتملوا  
 في ان يري هذه القوى بان القوى الواحدة لا يفعل الافعال المختلفه



وقد عرفنا منه والاول ان يقال اننا نرى العضو الواحد ضعيفا  
 في احد هذه الافعال قوامه الباقي انه يقتضي بها ولما كان  
 ان ذلك الاختلاف الشرايط والموانع دون القوى المحركة  
 هذه انما نفعها باللياقات فانه الجاذبه اللبث المتطاو والماسك  
 اللبث المورب للدافعه اللبث المستعرض في هذا الاطلاق نظر  
 فان جذب المهيول المعدن لم ينف متطاو او دفعها لم ينف مستعرض  
 فانه اذا وقع الخلقة احدها وقع الخلقة فعلا لكن بحكم الكبد والعيال  
 والرطوبة الجليدية وكل واحد من شطايي اللبث في كل واحد من هذه القوى  
 مع انه لا ينف فيه وانما فعل هذه القوى بالحركة اما الحدب والدفع  
 فظاهر فيها الحركة المكنة واما الهضم فلا يتم الا بتغير الغذاء  
 وهو حركته في كيفية الحصول والاسفوف الاجزاء الغليظة وجمع  
 الرقعة وانما يحصلان بالحركة المكنة في الحركة الهضمية وكيف توقف  
 على حركته المكنة ولا ماسك ليس نفسه حركته بل منع منها لكنه لا يحصل  
 الا بتحرك اللبث على هذه الامتياز او استمساك فلا بد فيه من الحركة  
 المادية هذه القوى تنفع بالكميات الاربعة واسفاجها بالبر والحر  
 انه مميت في اكثرها اسفاجها بالماسك لانه يحفظ اللبث على هذه  
 الاستمساك الصالح والدافعه من حيث انه يمنع من تحلل الریح  
 المعينة على الدفع ومن حيث انه يمنع اللبث العاشر العوض العام  
 من الدفع وحاجه الماسك الى ليس من الرطوبة لاعتزال الماسك  
 التمدد والحاجة اليها لا عند الحركة وهذه حركة الماسك اقل من  
 تكونها في اسفاج الماسك باليسير اكثر من غيرها والجاذبه

92 الى الحر واليسير فقط والى الحر اشد ان حاجتها الى التحريك  
 اشد منها الى التسيير لان الحران تعين على الحرب وحاجة  
 الدافعه الى ليسير اقل من حاجه الماسك والجاذبه لانه لا حاجة  
 بها الى التسيير بل الى الدفع مع لها حاجة الى قليل فكيف يعين  
 على العسر اما الهاضمة فلا حاجة بها الى البوسة اصلا بل الى الرطوبة  
 وحاجتها الى الحران اشد فاشد القوى حاجه الى الحران الهاضمة  
 ثم الجاذبه ثم الدافعه ثم الماسك واشدها حاجة الى ليسير الماسك  
 ثم الجاذبه ثم الدافعه ثم البوسة من القوى في بعض الاعضاء مع  
 اذن المعدن قوه جاذبه لعذا الكلمة البنية ولقد انفسها خاصة  
 وقومها سكا لهما وقع مخير وقوم دافعه للفضل وكذا القول في بقية  
 الاعضاء فان اصلاح العدا الكلمة البنية من غير اصلاح كونه المعدن  
 نفسه حاذيه كل عضو محال في الماهية الحاذية الاخر لان اختلاف  
 اللوانم يدل على اختلاف الملوامات والطرق اثنان الغذاء يقال بالاشكال  
 على ان تقوم بدنا على الاستحالة الى النوع وعلى ما بعد بالقوم غدا  
 كحفظه وعلى ما لم يعتج الى غير التصاق في الاعتقاد وعلى ما صار  
 من المعين في الفعل من المشهور ان الحيوان لا يعتقد في الاجسام البسيطة  
 لان الغذاء انفسه المختل بالقوى والبسيطة الاشياء المكنة لا تستقر  
 تدل على ذلك ايضا وجذب النبات الى الماء نفسه في صيرورته جرائمه  
 وحده ممنوع الطرق الثالث يقتضي القوى العادية في الغذاء تحصيل  
 الخلط الزهر وهو بالقوى القريبة شعبة بالعضو وقليل على كنه عدم  
 الغزاة وتصين جزا للعضو وقد علم به كنه الاستقفا المحمى



وشبهه به في قوامه ولونه وقد عجل به كنه البرص والبهق وحيه  
 آت التحلل المحلل والحران الحارجه او الداخلة والاواياط والا  
 لكن الحارج الى الغدا عند قن البرد اقل وكان حاجه ظاهر البدن  
 لا الغدا اكثر والساني باطل والا كان التحلل المضر الحاردا اكثر منه  
 في الصم وهو باطل كان قد بقي منقطع عن الغدا اياما اكثر من  
 غمره واذبول كان طس المحلل هو النفس ط الحار وعبء غير  
 سقي مشغوله بضم لمر اخلاط الفاسد فلا سقي لمضم اخلاط  
 الجيد فلو كان مباشر التحليل والابرار هو النفس كنه عالمه  
 مكيه مراتب كل واحد منها وكيفه ثم النفس كنه تحتان فيها  
 كان جمع لانسان في شبع محتان وان لم يكن محتان عاد الكلام  
 في سبب حرمان الباطن سادته جوهر العضو سريانا  
 متشابها فحليلها لبعض اجزاء دون البعض ليس اولى من  
 البعض ولا يستقر هذا باوتقاع بعض اجزاء الجسم الوطى كرا عند  
 عمل الحار ان فيه لان عمل الحار في الكرخ السويه ممنوع ونسبه  
 الحار الباطنه الى كل الاجزاء سواء الجزاء المفصل ان كان  
 ملتصقا بالاخر ولو حفظه سيرة الساني المحاج الى البدل ليس المجموع  
 المكب من الباني والزامل ولا الزامل واحد ولا مجموع الباقي والباقي  
 بل الباني وحده واحتياج الباني الى الباقي مشكل فانه ان احتاج  
 لذاته او شي من صفاته لم يبق له عند فقدانه والاحتياج  
 احتياج جاليه الثالث كنهه قيام المعتد بدلا من تحلل القوم  
 العادية سادته ظاهر المعتد وباطنه ولا اعتد حاصل لها

93  
 فالاخر الغدا سادته نافذ في عمق المعتد فيملك المواضع ان كان  
 موجود فيه كان المعتد مجموع اجزاء صغيره لا تحسن بالصورها  
 لا يلاق بعضها بعضا فليس هناك عضو واحد متصل للاجزاء  
 بل اجزائا متباعدة وان لم يكن موجود فيه فكلون بقوله الغدا  
 مفوقا لاتصال العضو ونزول الاتصال هو لم فوجب سويان لم  
 في الاعضا واجاب الاسام بان هنك لاسكالات لا ترد عليا لانا  
 نقول بالفاعل المحتار السداس المشهور ان سبب وقوف العادية  
 وفرد الموت ان كل فن جسمه متاهيه وهو مقفول بالنفوس  
 الفلكية وقال الشيخ البدن مركب من عا حرمضان الطبايع الى  
 اخره وتقرب ان الرطوبة الخربة بعد سن الوقوف باخذية  
 الاسقاء حتى تحلل منطفي الحار الخربة وسبب الاول الحار  
 الداخل والحارج والحركات النفسانية والبدنية والمحلل  
 وقت الكهول اكثر منه وقت الشباب فلا يكون ما يورد العادية  
 وقت الكهول مساويا للمحلل فتمت الى الفنا فان طس المتحلل في زمان  
 الشباب كنه مساويا للوارد فلو ازيد في زمان الكهول فاما الازيد  
 المحلل وليس المحلل الا الحار الداخل والحارج والحركات النفسانية  
 والبدنية وقد يكون زمان الكهول اقل اولان العادية صارت اضعف  
 فصار الغدا الوارد اقل والعادية لا تضعف الا نقصان الحار  
 ولا يستقر الحار الا بالنقصان الرطوبة فلو عطلت نقصان الرطوبة  
 نقصان العادية لزوم الدور فليس الاسباب المحللة زمان الكهول  
 وان كان نيل لكن من ثابته اطول وقد يكون اضعف اقوى



فخلا اذا كان اطول من فكيف المساوي فليس في الرطوبة العز  
 ما جدي في الاستقامه وما في الكهولة وفي ان الحار العزبة تضعف  
 الحار العزبه وتزيد الرطوبة العزبه والحار العزبه تضعف  
 عن صلاحها ومضنها وكثرة الرطوبات العزبه سبب لسمان  
 الحار العزبه والافعال ساكنه هذه لاسباب بعضها ببعض لان  
 ستمت لاف الرطوبات العزبه التي هي للحار العزبه كذا  
 للسراج وكل الرطوبات العزبه كذا للسراج فلم يفسد انما  
 الحار العزبه لعدم الشرط ووجود المانع وهو الموت والسبب  
 الثاني في تخلص النفوس المسجود من الابدان الى السعال العظمي  
 فان لم يكن فليسوا الا خسار المقدرون ان يوجد قوم اخرون لان الاله  
 لا يصل اليهم الاموات لما فيهم وليسوا بدماء العدم اولى من  
 الحاضر من بقاء الوجود فالعدل ان يكون لكل حظ من الوجود  
 النفس السليمة في القوة النامية اعطيت اجزا الجسم ان يزداد  
 الاتصال جسم اخر من جنسه بحيث يتداخل اجزا الزيد عليه وصدق  
 الذبول وتفريق بينهما ليس من السمن والجزال ان الواقف في النمو  
 قد سمن والنامي قد جزل وحيث ان اجزا الزيان اذا احدثت  
 المانع ودخلت فيها وشبهت طبيعته وان دفعت اجزا  
 الاصل لا جميع لا قطار على نسبة واحدة في نوعه وذلك هو النمو  
 والشيخ اذا صار سمينا فان اجزاه الاصلية قد حلت بصلبت  
 فلا تقوى الجدا على تزيينها والنفوس فيها فلا تقوى الخوفه ههنا  
 محش وهو ان كان فيه شيء ثابت فاصوره واما مادته ويمتد بها

الصون

عند تبدل المادة فالماده يمتنع بقا كلها على حاله واحده  
 والبدل في ائمة التحلل والاستحلاف اذ لم يبق كذلك لم يكن البعض  
 بالتحلل اول من البعض بالبقاء الدائم وان لم يتق المان ولا الصون  
 اصلا لم يتق نمو واجاب الامام عنه بالنسبة الى المختار الفاعل  
 الابدان مخلوقه من الدم والمنى فيكون له ولا رطبه هم محف تسيرا  
 تسيرا والنمو انما يكون منغوذ الغذاء المسام المستحله ولا يمكن  
 استحداثا الا والاعضا لينه فستقر النجوم اول الكون  
 لا وقت تصلب الاعضا فاذا كثر في التاميه هو الفرق بين الغايبه  
 والناميه من القوم ان الواحد لا يفعل الا فعلا واحدا ولما لم يزل يقول  
 فعل الغايبه محصيل العدا والاصاق والشمعة النامية يفعلها  
 فان هذه الافعال ان كانت قد رما تحلل فهو الاعتدال وان كانت انما  
 فهو النجوم ان اجزا الزائد يكون مساويا لمزيد عليه ولا يمكن نمو  
 والقوى القويه على الشيء بقوى على مثله لا تقوى على تغذيته هي القوة  
 على التثنيه لكن في الابتداء يكون قوه جدا والمادة مطيعه فكلوا  
 وافه بايراد المثل والا يزيد وبعد ذلك تضعف عاير الزايد  
 فلا يبقى بانه والقوى الواحد قد يورد المثل والزايد والناميه  
 الثالث في المصنوع اعطيت الاول الامام الذي اقطع به انما ليس  
 مبداءه وحلقه الاعضا وصورها قوى مركبه في المنى لانه جسم  
 متشابه الحس فان كان متشابه اجزائه الحقيقيه ايضا وجب  
 ان يكون السكل الحادث من تلك القوى في تلك الماده الكرم لان القوة  
 التي يفعل بها شعور اذا كانت في المان المتشابهه تكون اثرها واحدا متشابهها



وان لم يكن في الحقيقة كذلك كان مركبا من النيات فيكون شكل  
كل واحد منها المكون فيكون المتولد منه كرات مضمومة بعضها  
الى بعض والبدنية تشهد بان هذا التركيب العجيب الذي في الحيوان  
سيما في الانسان لا يجوز صدوره الا من مدبر حكيم وهو اختيار  
جالينوس في المنافع ونفا عن افلاطون وبقراط فما صنع من اربابها  
التي فضل الهضم الاخير وانما يكون بعد يصح الدم في العروق  
وصيرورته مستعدا استعدادا تاما لان يصير من جوهر اعضا  
الاصليين ولذلك فان الضعف الحاصل من استنزاع الدم في القوى  
ما يحصل من استنزاع امثاله من الدم الذي في كورت الضعف  
في جوهر الاعضاء الاصليين سلكهم ارسطو يشعروا بان لا معنى للمادة  
واشته جالينوس فيقول من لم يذكر تحت اسم من في الانثى بانها البيض  
لزم سبلان على العضو المحصور بوجبه اللين المحصور ووجوده منفرد  
وفيه قوت عاقل كان في المرأة وطوبى لهذه الصفات في الحيوان  
اما الاول فان جالينوس حكى انه وجد في عاقله في الاماكن مملوءة بطوبى  
سواء ربه ولاذ لا ذلك لكان حلق البيض من وحيه المنى فيهن  
والثانية ايضا حاصلا فان جالينوس حكى انه كان في بعضه من شبه  
باحسان الرحم للولادة ونبتا واسودت سيما كثيرا ووجدت في  
كلها الجماع ولا تنزق قد يحتل ويمن منها وسبب اللين سبلان لان  
اكان اللزج على عضو ففعله كاللذع اللطيف في بيعة تخرجه  
وتدسم كقلا في لذلك فيكون في اللزج من عود الجا الى الجوى الطبيعى  
عند وضعه في حارة جارة الجوى الطبيعى غير مغرط وهي كلنا الحكة في العود

95 واللف الحاصلة من سبلان فيمن في قوت على سطح وجه قربة العبد  
بالانديمال الا ان اتي في الجماع اشتد له لشد الاسباب الناعمة  
والمفعلة والمعنة عليها والاندفاع غير حاصل بالانفاق ولا القوت  
العاقل في رطوبة المراه والاطهر فعلها اذا اقيت القوت القوية  
اذا لمعنى للقوت الفعليه اذ ذلك لم يكن مانع والثاني باطل ان المرأة  
اذا قضت طرها وسال منها الى رحمها قبل انزال الرجل فلو كان  
فمن قوت عاقل وقد لا في القوت المعقل لوجب العقد فان لم  
شرط استقلاله بالعقد انضمام ماء الرجل اليه فلو العود العاقل  
ما تقوى على العقد فاما بقوت عليه لم يكن قوت بخلاف رطوبة الرجل  
فانما لو حصلت في الرحم من غير رطوبة المرأة لاستقلت بالعقد فظهر  
ان الوصف الاول حاصل في رطوبة المرأة دون الاخير فالمعنى ان كان  
الرطوبة المحصورة بالاولين فلهذا منى والا فلا وقوى ما اوجب جالينوس  
ان الاول قد يشبه في الاماكن لا سبب للشبه الا المنى فلهذا منى قوت  
عاقل حتى يحصل الشبهة وجوابه انه لو كان لها منى كانت المشابهة لارفعه  
ولما حصلت المشابهة بالاجراء ثم كلام ارسطو مشعروا بان منى  
الذكر ليس قوت معقل يصير خزا من الخنزير واسم جالينوس  
احق بامر ارسطو بان البيض الذي يتكون قبل سفا واليدل اذا عرض  
عليه سفا الذي صار من جامع ان روع الديك ما نفع الله واصبح  
جالينوس يشد امثال الرحم للمنى في كل منها ظاهرا الضيفت وميل  
الشح الى ذهاب جالينوس لكنه قال انه احدا بالاول في عثره قوته  
ثم قال بان منى الذكر متولد منه الروح الخاطلة للقوت فان ان يصير هذا الجنى



تكون الاية جزا من الحنجره كاول عضو متكون من القلب بالتجربة  
 فان المخرجين حكموا به بالشرح وعند يراط اول الاغصان النافع  
 وعند محمد بن زكريا انه الكبد وما فاسدان ساقها اليها قياس  
 فاسد فان يراط شاهد ذلك بعض الطيور فقام عليه لسان  
 وقال محمد جاجه لخنجره الغاديه والناميه اشده من حاجته  
 الى القوت الحيوانيه والنباتيه وهو فاسد لان اعتد العضو  
 متأخر عن تكوينه الذي اتم الا بالقوت الحيوانيه والحران الغزيره  
 اللتين مسعاها القلب والقياس الانواعي فانغ المنع هو اسه  
 وناديه كثر فانه يحتمل الحرمان من الهوايه لذلك يستد ما يرضه  
 وورقه البرد مع انه اولي بالتحديد والكثيف لا يفصل الهوايه عنه  
 وتكونه من التاريه والهوايه اسهل والحاجه اليه اسهل ولا بد من  
 اجتماع تلك الادواج في موضع واحد ان الحنجره على الضم والجو  
 متساويه فيكون من هو الوسط وهو الموضع الذي اذا استحكم  
 مزاجه كان قلبا يسهل السخ الى ان القلب والدماع اذا وجد  
 في الناطق تعلقت النفس الناطقه وقاضت منها القوت الحسيه  
 والنطقه ولا يكون عالمه بل يكون في السكران والمصروع قاذف المملكت  
 المشاعظه رتاعا وها والمراد بالقوت الحيوانيه قوت بها يستعد  
 الاعضاء لقبول قوت الحركه الاراديه واحتجوا عليها بان العضو  
 المتلوج قوت نفسانيه لان ما فيه من العناصير متداعيه لا انفكاك  
 انا عجزها على الاجتماع قاسر قبل الامتزاج والمزاج وما يتبعه متاخر  
 فذلك القاسر معاند للمزاج وما يتبعه وليس ذلك قوت الحركه

96 اذ ليس فيه هذه القوت ولا قوت المغديه لا يتاقد بطل من قوت القوت  
 الحيوانيه ولا ان الغاديه لو اعدت لقوت الحركه لكان النبات  
 مستعدا لها بل غرضها هو المطلوب ولقائل ان يقول عدم ظهور  
 آثار قوت الحركه لا يدل على عدمها اذ قد يكون ذلك لوجود المانع  
 ولذا القوت قوت المغديه والشرطيه ممنوعه لان عاده النبات  
 مخالفه بالماده لغاديه الحيوان الباد الثاني  
 الادراكات الظاهره اقسام ثلثه المساحات الحيوان الارضي  
 لا بد له من قوت ساريه فيه بملكته ليدرك المانع فيحتر عنه وهو القوت  
 والذوق بحسب المنفع ودفع الضرر اقدم فقدم القوت عليه من الاختراع والمفر  
 انما يكون بالحركه وكل ما هذه القوت وجب ان يكون متمكن من الحركه  
 فان كبرها يتحرك بالادان والاصداق والاسعجار لها مع الحس  
 حركه الاقباض والانبساط ولولاها لما عرف جسمها قتل قوت القوت  
 اربعة الحركات من الحار والبارد والحالكه من الرطب واليابس والحالكه من  
 الصلب واللين والحالكه من الخشن والاملس ونحو الحالكه من الثقيل  
 والخفيف كل ذلك على ان الواحد لا يصد عنه الا الواحد من  
 خواص الحس لزم حاملها هو الواسطه ومن شرط الواسطه الخلو عن  
 الكيفيه الوارد ان لا يفعل عنها الفعل لا يجدد افترق الشعور بها  
 فلا جرم الاقرب الى الاعتدال اشده احساسا والبعيد شعور  
 الانفعال كحاصل عند الضرب ويعون كحاصل من ذلك الجماع والنوع  
 الاول من الادراك هو الام او ملزومه والثاني الذي اوطر ومباور بها  
 قيل الموقر غير مدرك بالامر والالم وقتل العناصير الاربعه حساسه



بأنه لا يطلب الكلام والمهرب عن المتأني بذلك عرفنا حسن  
إلهام عالمه صبيحة والمطلوب يستبعد قال الشيخ في أول  
الأدوية إنما لا يقبل البسيط قن الحين لمرافقه كمنه فلا جرم كل  
ما كان أقرب للاعتدال كان أول الحين وفيه نظر فإن القلب غير  
معتدل بالنسبة للجلد فكان الجلد أول الحين فكان هو العضو  
الرئيسي للمع الثاني الفوق وهو تالي للمرض ومشروط به لكن لا بد مع  
الملازمة من متوسط وهو الرطوبة اللعابية المسعنة والملحبة  
فإن خلقت الرطوبة عن الطعوم أدت بها بغيره وإن حالها طعم كفي  
الدم في قلاب هذه الرطوبة متوسط بان حالها أجرا ذى الطعم  
أو بان مكسفة بذلك الطعم فإن كان الأول لم يقدرك الرطوبة باليه  
وصول المحسوس الحسور وبالحصول الحساس من غير توسطها فيه وإن  
كان الثاني فالمحسوس هو الرطوبة فالاحساس بواسطة ولكل منهما  
احتمال أما احساس الرطوبة الدانية لمحسوسها فغير واسطة الثالث  
الشم قيل إذا كان الرائحة أنا يكون تحت اجراء ذى الرائحة وطورها  
ومخالطة المتوسط ويصل إلى الحاسة والالماكة تحت الحمران بهج  
الروائح بالذات السخيرة وقتل ان الهواء المتوسط مكسفة تلك  
الكسفة فقط ولو كانت الروائح التي تملأ الحفاة بالتحلل النقص من  
جزم في الرائحة فلا يستحق المدخل فيه والحق ان كليهما يمكن وقتل  
الأدراك به خلق المشتمل من حيث هو وهو بعد الوضوح الصواب  
السع المشهور أنه بالحصول متاخرى الهواء المصعوط من القادح  
والمنقوع إلى الصالح وقدم الكلام فيه بآثار الصوت فإن عرفنا

97  
على هذا فالصوت القائم بالهوا القادر مسموع والمقام  
بالهوا الخا رج فالصوت انه ايضا مسموع لان اول السبعة محسوسة  
لما ادركنا جنته ان الحمة لا تسقى لها اثر في الصوت وان شعور  
اللاس بالجلوس اذا لم يكن الا عند اللقائم لشوا اللامر نجمة  
عجى الملموس كمنكر منها القسما الحاس لا يصار وفيه طرفان آت يمين  
عن العلم فكل واحد مناهج من نفسه بالهول كونه زائيا وبميز عن  
سائر الوجدانيات فإنه غير العلم في تالوق من كونه عالمين بالشي عند  
عقيقته ولو ساروا عند حشون فإن قلبه التمر يرجع إلى العلم  
بالأدراك عند نفسه منه ثم الزائد قد يكون فائرا الحاسة عصور  
المبصرات فليس هذا الشيء ونحوه فاضيا فإذا اطلقنا العيز  
استمر العلم الأول مع عدم الروية والصون المرتبة ليست في ذات  
الصفة والروية امر اضافي من الراي والمراد فلامنا فاهة استحق  
حضور العلاسة والمعرفة على انه مهابك نكاحه سليمة والشرائط التي  
تذكرها حاصل وجب الادراك فيها ادعوا الفروع فلهذا احتجوا  
بانه لو جاز عدم الروية عند هذه الامور لحاز محض الخيال شاهقة  
ولا زها وقوم حوزوا عدم الروية عندها فان نزل الجسم الكبير فغير امر  
يعيد فلوراينا جميعا لرواه كبر افاضل نرى بعض اجزاء دون  
بعض استواء الكثرة الشرائط كان طلب الحيا الاوسط اقرت الراي  
فان الخط الذي من الخطر وذلك الطرف ووقر القارة اعظم فالخط  
الذي من الخطر ووسط المرى وقطر الخطوط هم قال اصحاب الانطباع  
ان الروية بانطباع صنون المرى في الرطوبة الخليفة وانه يوسم



فيا ترى الناظر والمرى مخروطة مملوءة من رايته على الناظر وقاعدته  
 الى المرى وكان المرى بعد ذلك اصغر وكان الصعود المنطبق  
 فيها اصغر وقال اصحاب الشعاع ان اعتبارنا اتصال الشعاع بالمرى  
 نفسه فاذا اطلب المسافة بينهما فوجدنا الشعاع لا تقوى على الابصار التام  
 وان الكيفية باتصالها بالاضيق المتصل بالمرى فالسبب كثر ما عثر التي  
 تشوب الضيق فتخرج عن الاضائة حتى يجري مجرى الضياء وليس البعد  
 الاواصل من الناظر ووسط المرى قد يكون الف ذراع والذي هو وسطه  
 وطرفه ذراع واحد والالف والدراع الواحد هو مجموع الضلعين  
 اطول من الخط الاواصل من الناظر وبين طرفي المرى لانها ضلعان  
 وهما ثلث المثلث فكان يجب ان المرى من بعد الف ذراع شيامنه  
 وعن الثاني ان انطباع العظيم في الصغر ان كان محالا لا يتوقف الاضائة  
 على الانطباع واللام يلزم من نصف الزاوية نصف السطح وانما اذا  
 نظرنا الى الموقام على الارض طوله عشرة ذراعا من بعد عرض ذراعا  
 وطره ثلثها الى ان تنصف طوله اكثر من عرضها على بعد ذراعين والناظر  
 مضطجع ويصير عند سطح الارض الذي العمود والانسان رقا ان عليه  
 فانه لا يرى ارتفاع العمود اصغر من ارتفاع قائمه الانسان مع ان  
 الراوية التي بها العمود نصف فاه وان الذي يرى بها الانسان اعظم من  
 نصف فاه وايضا اذا ادرك الانسان بحضرته ان غايته اذرع  
 ثم تاعد عن حتى صار البعد خمسة اذرع فانه لا يرى مقدار اصغر  
 من الاول وان كان اصغر لكنه غير مشهور به مع ان التفاوت في الزاوية  
 كبرها والاجر الحاربه وان كانت مانعة من الابصار لكنها متصلة

فجزا لا ترى المرى وان لم يكن متصلا وجب ان يرى المثلث الكبير اذا نظر  
 اليه من المحل وان لم يكن مانعة بطل العذر وجاز ان يكونا اذا نظرنا  
 الى البعد من مواجر اصغير جدا متساوية فلا احساب من ذلك جزو  
 لا توقف على الاحساب بل البان لا تمنع الدور وضع الاحساب من كل  
 واحد منها من غير احساب بالآخر لكن كل واحد يصح ان يرى مع اننا لا نرى  
 البعض وهو المطلوب واجابوا عن دعوى الفرون بانها كدعوى الفرون  
 في انما البحر لا يعلو ارضه دفعه وانه لا يتولد الانسان بلا والد وان كان  
 محكما وهو الجواب عن الاستدلال الثالث شروط الادراك سبع ان لا يكون  
 المرى غايه القرب فان المنطق بسطح البصر لا يرى وان يكون متقابلا  
 او في حكم المتقابل للعراض وان لا توسط بينهما وبين حجاب وان يكون  
 المرى مضيا من ذاته او من غير وان لا يكون غايه الصغر وهذا الشرط  
 يختلف باختلاف قوة البصر وضعه وان يكون البصر كسفا اللون  
 اوضوا وان لا يكون غايه البعد وانه يختلف باختلاف قوة البصر وضعه  
 وعظم المرى وضعه وقد ثبت بالاستدلال ان البصر لا يدرك شيئا من الحركات  
 التي يكون معها في هو او اضر او ادراك له لا بالانواع بل بالامر هذا الشرط  
 وانما اذا حصلت والحاسه سلبه حصل الابصار وبين البعد الذي الغايه  
 والقرب الذي الغايه ابعاد محله غير محصر بذلك البعد بل المبحر  
 كل واحد منها ادراكا صحيحا يحيز احراره وما فيه من المعاني الطبيعية الى صح  
 ان يدرك اذا كان غايه من هذه الابعاد ثم تباعد المبحر متدرج حتى  
 خضع احرام الصغار ومعانيه الطبيعية كالنفوس والعصون  
 فكان في الطرف خفي قلح الاكبر وسما وجلة قلحها كما حتى شتى



الى الحاشية ثم البعد الذي يدرك البصر المبصر اذ كان صحيحا غير منحرف  
 فحينئذ تلك الاشياء تدعى بالمتحركه وما عداه غير المتحرك السليم  
 قال الطبيعيون ان البصار لا اجل ان يرد على البصر صون من المرمى  
 والرياضيون انه يخرج شعاع من العين على شكل مخروط وذاوته عند  
 مركز البصر وقاعدته عند سطح المبصر ثم قيل ذلك الخروط مصمت  
 وقيل الشعاع خطوط مستقيمة في اجسام دقاق اطرافها  
 مجتمعة عند مركز البصر وتمتد متفرقة الى المبصر فالتطبيقات الى المبصر  
 اطراف هذه الخطوط اذركه البصر وما عداها من اطرافها منه لا يدركه  
 البصر ولذلك قد عني عن البصر الاجزاء التي غايه الصور والمسام التي  
 في غايه النقطه مسطوح المبصرات وقيل يخرج من العين خط مستقيم  
 متجه الى المبصر ثم يحل على سطحه غايه السرعة طول او عرضا فيحصل  
 الادراك بسببه وقال غيره ما يخرج من العين شعاع كمن الشعاع  
 الذي في سكون الهواء المكثف فيميز ذلك سبب البصار الخامس  
 يدرك بطلان الشعاع وجوه فاكو فخرج من العين شعاع عند مجرى  
 الرياح وانقلبت الانقابل الوجه حتى يري ما لا يقابل ولا يدرك  
 ما يقابل حركات الشعاع غير طبيعيه لانها لا جهة واحدة  
 ولا اقتران لانها على خلاف الطبيعه ولا اراديه واذل الحركة فلا ايضا  
 هو اذا خرج الشعاع من العين قل ان تقع متصلا بها وبكل المرمى فلو  
 قد خرج من العين مع صوره جسم مخروط عظم هذا العظم وقد  
 ضغط الهواء او افلال لو نفذ الحلا ولزم ايضا ان لا يرى جسمان  
 مرنا واحدا لامتاع تراخا للمخروطين وان لم يتصل كليهما لم يكن

99 وان انفصل الشعاع من العين امتنع البصار به واما ان يرى الجسم  
 تحت الماء وهو الجسم فيه بريقه جسمه اذا خلا سماء الماء لو كان  
 البصار بالشعاع لتوقف على زمان حركته الى المرمى ومن تنظر الثوابت  
 عند فتح العين ويدل على بطلان كلف الهواء شعاع البصر انه لو توقف  
 البصار على ذلك الكلف كان كلما كثرت الرايون قوى البصار او الخصل  
 اصلا لان تلك الكيفه ان قبلت الاستداد فذلك اللام يكن عند اجتماع  
 العيون حصول تلك الحاله لبعضها اولى من بعض لان كل واحد مستقل  
 حصولها وتمتع تعليل الواحد بالذات بطلان ذلك الثاني ايضا نعلم  
 بالحدوث ان نور عين العصفور لا يتوحد على استقامه ما بينه وبين  
 الثوابت احيى القائلون بالشعاع بان واحد منها اذا انظر الى ورقه  
 مرها كلها ولا يبين له من حلقه الا قدر يمكنه التحديق فهو ثم كذلك  
 في كل حال فكل حركه من سطر الى سطر وما ذل لا لان مسقط سهم  
 الخوط من الشعاع اصح ادراك وجوابه منع انحصار السبب فيه  
 وزعم الشيخ ان المبصر هو الصور المنطبعة في العين وفيه نظرفان  
 انطباع العظيم في الصغير متمتع ولا بعضه بطبيع الصور العظميه  
 في المراه وفي الخيال مع صوره الاكاسع النقص فان قلب الاجسام  
 متمتع وبه قبول الاستقام الى غير النهاية فحاز ان يقبل الصغرى من  
 الشكل ما يقبل العظيم وايضا يجوز ان يدرك من الاجزاء الصغرى ما كاذبه  
 لم سره لا يقال الاكل واحد نظرا له راي كلفه دفعه فليس ان يخرج  
 من اجزاء الصغرى صوره من كثره من اجزاء الكبير ويعود المحذور وحده  
 بغيره الاستقال ضعيف لان صون الاول ان لم يتوقف عند الاستقال عنه



لا يكون الذي بدأ لا بعضه وان بقيت عالج المحذور فثبت كذا  
 ارسطو اهل من ان يذهب لما ذكرنا فلا بد من ما يدل من جهة على وجه  
 صحيح فنقول ان الضم انعكس للمقابل ومنه اول وهو ضو المقابل  
 للمضي بالذات ومنه ثان وهو ضو المقابل للمقابل بل ثم ثالث وهو ضو  
 مقابل المقابل الثاني فان الضو اقبل طلوع الشمس بمقابل الشمس  
 وهو اصغر من الارض بمقابل ذلك الهواء هو الصغ بمقابل هو الصغر  
 وهكذا ولما كان العلم اقوى من الضو لكان الضو اول اقوى من الثاني  
 ثم الثالث واللون ايضا انعكس لما يقابل وهو المشرق فثبت كذا  
 من احمرار الجدران من احمرار السات اخ اثبت هذا فنقول ان احمرار  
 كما سكت ضو المقابل ولونه سكت العيز بهما فاننا اذا نظرنا الى قرص  
 الشمس ثم غمضت العين فانه سكت حيا لها فيها واذا نظرنا الى روضه خضر  
 ساعد فان العين سكت الخضر ولوننا بعد ذلك للون اخ اخضر  
 ذلك اللون لانه يمتزج بالخضر فالمبصر اول بالذات وهو الضو واللون  
 وعملان في الحلدية والاثرسا وثلوثه الشكل لا حرم اطلق ارسطو  
 انه لا بد من الابصار من اربطبع مثال الخصور وصورة ولم يذهب  
 الى ان المرء يملك الصوة المرئية في العين لكنه زعم انه لا بد من الابصار  
 منها فاذا حصلت العين وتأثرت الحاسة بها سميت النفس فاحت  
 بالمرء المجرى في الخارج على عظمه وفي جهة وعكس فيه وبعد  
 والمتاخر من انهم موافق جهة خلوه كما لا ينبغي فان يقولون  
 الابصار ينشأ من الصون وثان من الابصار والمبصر معا واما  
 الوجوه الخارج فغير مرئية فغرضنا هذه الجرافات في كل الحكيم العظيم

لطف الطاهر

100 واذا حصلت على هذه المحاور فانه لا منافاة من ما اخرناه معنا  
 وبنوع ما ابطنا في ما تركبنا من قول المتأخرين هكذا قال الامام  
 زعم بعض اصحاب الانطباع ان سبب رؤية الانسان وجهه المرأة  
 انه سيطع من الوجه صورة في المرأة ثم من تلك الصور صور اخرى  
 على العين وزعم اصحاب الشعاع ان شعاع العين انعكس من المرأة لصقها  
 الى الوجه فصور الوجه مرئيا والاول باطل ان صور الوجه لو انطبعت  
 في المرأة لا انطبعت موضع معين وامتنع بقدرها عنه كقول من لو انخفض  
 فانه لا سطر اسفل المستقيم من الصور المنطبعة في المرأة مستطال  
 المستقيمة فان نور الاسحار المنطبعة في الماء سطر مستطال  
 ان سيطع في سطحها انظر لكت نواها في سطحها كالتقوس المسوطة  
 في ظاهرها لكت نواها غائبة واما في عمقها وليس لمرأة ذلك العمق ولا في  
 طاق عمقها لا يرى لكتها ولان المرأة اذا لم تكن ملونة لا يرى فيها السكر  
 واللون كالحوا وان كان فيها لون فكيف يجمع مع لون المرء كل منهما على حدة  
 والثاني ايضا باطل لان انعكاس الشعاع عن المرأة ليس لصلايتها اذا لا  
 صلابتها بل لالها وللملاسة مع الذكر بل للملاسة وحدها ولا يعتبر  
 في ذلك سطح كبير لان اطراف الشعاع الخارج عن العين يكون اولها في غاية الصغر  
 واما ملاقي كل خط دس من حواسا وباله ونعكس عنه ولا يقع ما ان يلب  
 عليه لو كان السطح المرء ليس الذي يلاقه اصغر منه لم تنعكس عنه ثم ان كل  
 واحد من سطوح الملمح والبلور الخرس اعظم من اطراف تلك الشعاعات  
 لان حيز الكشف لا احرا اصغر من احرا الشعاع بعيد فوجهه لوجه  
 هذا العكس صحيح لاجسام وان كانت حشنة لان الحشنة للزاوية ولا بد







وفي الافراد نظروا اما بمير بعض الخيرات المحسنة عن بعض ذلك  
 ثم قيل ادراك اللون اقدم من ادراك لون مخصوص وامتياز عن غيره لان  
 الاعمال اعرف ومعرفة امتياز الشيء عن غيره متوقفة على معرفة وايضا  
 الجسم المألوف للون يراه في الظلمة ملونا من غير معرفة خصوصية اللون  
 قيل ادراك خصوصية اللون دما في فان الدارين اذا خرجت من مركزها  
 لا يحيط بها خطوط بالوان مختلفة وادبرت لبعدها فانما لا تدرك خصوصية  
 كل لون بل يدرك كونه لون واحد مركب من تلك الالوان وما ذلك الا لان هذا  
 منها لا يبقى لنا محسوسا وقد اختلف ادراك الضوء واللون العامين  
 دما في فانا اذا فتحنا الكون لارى الضوء في آن فحتم لان في ذلك الان لا نرى  
 السائر الا عن الخط والنقطة وهما لا يتقلان الضوء وان قبلاه فكل الضوء  
 واللون المختص بها غير محسوس بل في آن فحتم وهو المطلوب بحسب  
 المشهور ان القوة الباصرة معلون بالشمس من حيث هو لا بالماهية وفيه نظر  
 قال الشرح المتناهي ومنه تطلقا شقبة احدهما بالآخر وانما يكون الاستباه  
 لعدم الشعور بالمخالفة كل واحد منها في نفسه لا في الآخر من حيث هو فلو  
 كانت القوة الباصرة متعلقة به من حيث هو لما وقع الاشتباه لوجوب  
 الشعور بالامتياز واما الاطراف وهي النقطة والخط والسطح  
 فلا تظهر انها مرفوعة لان ادراك المرفوعة بالحس من العظيم والصغير وما ذكر  
 الا للاحساس بل من سطح احدهما اعظم من سطح الآخر والاحساس بها  
 مشروط بالاحساس بالسطحين في جهة المبعثات الغير المحسوسة في مقدار  
 الضوء واللون والاطراف اما المقداران بما في عمق الجسم المرى غير مرمى البعد  
 ايضا كذلك فانا ما لم نرى من الحسنيين المتباينين جساما ملونا استبدل

فتوسطه فنعلم على تباينها لا يعرف تباينها بل اذا نظرنا الاجساد  
 بعد من عندها وكان احدها بعيدا عن الآخر ولا نرى منها من الاجسام الملونة  
 لا نجس تباينها واما الوضع والاتصال ففيها نظروا والشكل داخل  
 في الوضع والنفق عديم والعدد انما يدرك الاجسام بواسطة النفق  
 والحركة لا شعورها بالاعتدال خلاف الوضع من الاجسام الملونة والاعمال  
 فلا شعور بها كما في ركب السفينة وسط البحر والشعور بالسكون يقع  
 للشعور بالوضع الواحد والملاسة والخشونة داخلتان في الاتصال  
 والوضع والشفف والكثافة فالشعور بها استدلال لان الجسم ان لم يحجب  
 ما وراءه من الابصار فهو شفاف والا فالكشف والنظر فيه نقصان  
 وهو عديم اذ هو احد انواع الضوء والظلمة غير مرفوعة فانه لا فرق بين  
 الاعمال ومنه الظلمة عدم الابصار والحس بالتيقن حالتان محصلتان  
 من مركب الشكل واللون والمشا به والاختلاف في الشعور بها للقوة  
 المميز القساسة من مقتضى احكام الحواس الظاهرة فلو كان حس  
 اذ يمكنه كان حاصلات لان الطبيعة لا تسفل من درجه الى ما فوقها  
 الا وقد استكملت كل ما فيها من القوة والنوم والنقطة المتعلق بالاول  
 للفسن جسم لطيف يكون من غير غارته الا حلاط تسمى بالروح فاذا انصب  
 ذلك الروح الى الحواس الظاهرة حصلت الادراكات الظاهرة وما  
 النقطة وان لم يصب اليها او خرج عنها تعطلت الحواس الظاهرة والنوم  
 ثم غور الروح الى الباطن وعدم برون الى الظاهر قد يكون طبعيا وقد لا يكون  
 والقوة الطبعية قد يكون سجا لغرض وهو ان يعود الروح الحيواني  
 الى الباطن لا يصاب انفرادا فصبغة الروح النفس في كما يقع في ذلك الاجسام اللطيفة المتأخر



وهذا يكون شيا فذلك عند كل قوى الروح عند السعة عند  
 اليان لم يلبس للبذل وعدم البروز الطبعي بان يكون الروح قليلا  
 ان سقى قسط منه المبدأ وذهب قسط الى الخارج فبقي الروح في القدر  
 والاسبغ وبان يمتلئ الدماغ من الرطوبات الموافقة وسد الحار  
 فلا يمكن من البروز ووزن ما يطب جوهر الروح فلا تقوى على البروز  
 كالنوم السكري او الشبي واما غير الطبعي فاذا قبلت الطبيعة على  
 مع العلم بتبعها الروح النفساني واذا عرض للروح محل غير طبيعي  
 كاستفراخ والمغيب وهو شبه القسم الثاني من النوم الطبيعي واذا  
 اصابته بعض الاعضاء المشددة اذ فسق قسط الدماغ سببها فسد  
 الحار في فلامن الروح وقد ينضف الدماغ نفسه عند ما نصيبه  
 فغير النوم والبرد كان اخليا او حار جيا دوايا او غدا يا سوم  
 لانه يكف الاث في غلظ الروح والرطوبة منومة لانها غلظ الروح  
 وتسد المنافذ وتزحم الاعضاء فسطبق الحار والافكار البكر  
 لتسبح الدماغ من الحركات النفسانية محدب الرطوبات اليها  
 والخيول العظم ينوم لما حصل معه من انقباض الروح الى الباطن  
 الباب الثالث الادراكات الباطنة مباحث في القوة

103  
 وخزانة الحافظة واما القوة المتفرقة في التي خرجت بها ان  
 المدركات الخمسة الحواس لم تتركب من الحيل فتركب من القوى التي  
 بطرية وجعل من يات من هذه القوى ان استعملتها القوى الوهمية  
 الحيوانية تسمى سمعيا وان استعملتها القوى الناطقة تسمى مفكرات ذلك  
 على الحس المشترك وجوه فاولم يكن فيها قوة مدركة للمفكرات المثلثات  
 ان حكم بان هذا اذ كان القاع من الشئ لا بد وان يحضر المقضي عليها  
 وليس هذا الحكم للعقل لانه لا مدرك الحسوسات الا في جسمانية ولان الباطن  
 عند ما هذا الحكم لان صوت الخشب يذكرها الالم وصوت العشب يذكرها  
 الطعم فالحسوسات الظاهرة اجتماع في قوة سوى العقل واذا ليس في الحواس  
 الظاهرة كذا فمعرفة اخرى وهو المطلوب وهو منقوض عليهم باننا علم  
 على هذا الشك في اننا نضعنا قوة مدرك الحس والكم وليس شئ سوى  
 النفس التي تفرق النازلة خطا مستقيما وليس محلها القوى الباطنة فانها  
 تدرك الشئ كصور النفس لا تقدم فتوقع اخرى فنه عشت اذ تقدم  
 ان صور المبهمات ينطبع في الخلدية وانها لا يثبت ولا يزل الا في زمان  
 فاذا حصلت صور محسوسة من جهة من الخلدية وقبل ان يذوقها يحصل  
 صورة من جهة اخرى منها فحس الامزج على كل الخط فحس ان يكون محلها  
 القوى الباطنة في التام والمبرسم ساهد صور الوجود لانه الخارج  
 فوجودها في القوة المدركة وليس النفس ولا الحس الظاهر لانه معطى ولان  
 العين لما كانت محيية فذكرها قوة باطنية وليس ذلك الخيال الذي  
 في حافظة الصور ولا كان كل ما كان محسوسا فمعرفة اخرى  
 وهو المطلوب احسح المانع بان التام قد يرس في النوم هلا ولا يستحيل



انطباع العظيم في الصغر ولا نافع انا لا ندوق الطعم ولا نتمتع  
 بالايدي كذا تعلم فزون انا لا نندكها مقدم الدافع واما الحيل  
 الذي هو خزانة الحس المشترك فهو غير الحس المشترك لانه قد قبل الصوة  
 وله قد الحفظ واحد ما غير الاخر فان لما قد القبول دون الحفظ والحس  
 المشترك حكم دون الخيال والمصور في الحس المشترك يشاهد دون الخيال  
 وكله مبني على ان لقن الواحد لا الفعل الا واحد واحتج المانع بان  
 الروح الحامل لقن الخيال في واحد فلا يكون حصول الصوت في بعض احواله  
 اولى من حصوله الباقى فوجب حصوله كليته فاذا حصلت صور ما في  
 حصلت كليته فحصل انطباع صورته فان واحد وان سبب  
 فكيف انطباع صور جميع ما تشاهد واما منافع هذه القن فانه  
 لولاها لكنا اذا راينا انسانا وعاب عنه وراياه بعد ان لا نعرف  
 انه هو وانه موجب اخلاص نظام العالم ولما عرفنا الصديق العدو  
 والمحسن من المسي واما القن المسما بالمختل فان وبالمفكر اخرون  
 فهي مخاسن للقن المذكور فان التركيب والتحليل ليس لغيرها  
 واما القن التي هي في غيرها فان المعاني الخبيثة غير محسوسة  
 وغيرها انا لا اذكر المحسوس وفيه بحث وهو ان هذه المعاني وهي العداوة  
 بين هذه الشخصية هذا الوقت مفهوم لا يمنع تصون من الشرائع  
 امور صحيحة كل واحد منها بلا عن الاخر فهي كلمة ثم المدرك للعداوة  
 هذا السخص مدرك لمفقد ذلك المحسوس واما القن الحافظة وهي  
 خزانة فنعرف حكمها ما سبق وسمى وذكر ايضا لا تقوى على  
 استعان الغايات في قد يرد كلام الشيخ في ان المذكور من  
 الحافظة

104 هذه القن الخمس وفي اثنا عشر يكون القن الوهمية بعينها المتكلم  
 والخيالية والمتكلم وفي عينها الحاكمة فكون هذا تماها كذا  
 وتحرركاتها واقعا لها متجها ومتكلم وبما يتعلق اليه علمها متفكر  
 واما الحافظة فهي قوة خزانة ما يحفظ الا ما ارادته من وجوه  
 فبالوجود والعدم كالتميز والتكوين والشك واليقين مع بالشد  
 والضعف كالظن والتقدير وبالبطو والسرعة كالحدس والفكر بالاختلاف  
 النوع كالبصر السواد والبياض والجنس كذكر الالوان والصوت والتغير  
 والادراك فالامور المتخيلة بالنوع القريب البعيد الاستقارها قوة  
 واحد اذا لا يصدر منها الا واحد وفيه بحث في تعدد الالات قد يفيد  
 القن على المحلقات ثم القن الباصر مدرك للصود والليون والشكل  
 ومن الالوان السواد والبياض والحس المشترك مدرك للصوت كل محسوس  
 وكل واحد من الخيرات من حافظة ومدرك اذا لا حفظه من الالات  
 والمتفرقة الصور والمعاني مدركا لها فان لم يستفعلها القن  
 وهو واحد فلو كانت كل واحدة مدركا لكانت يكون المدرك واحدا  
 واما الذوق من القن الباقية والخيوانية فآتوكتنا واحد كان البنا  
 حساسا متحركا بالارادة لوجود القن الحركية بالارادة وفيه بحث  
 فان غاية كل عضو محال بالماهية لغايد عضوا فجاز ان يكون غايد به  
 الحيوان محال بالماهية لغايد بالبقاء فلا يلزم من اتحاد القن الحركية  
 واعاديه في الحيوان اتحاد هذه البات مست قد يكون السليم الافعال  
 الباقية محال في الحيوانية وبالعكس لو كان الغد في النمو فعمل  
 النفس كمن يتشاعن بالاحاطة والهضم ومراتبها وفيه بحث فقد يكون



للنفس في شعور وتصرف بدونه ثم ان النفس قد تسرح حاله  
 ولا يبقى ذلك الشعور كواحد منا يسمع كلمات متواليه ثم ينساها  
 احيى من زعم ان مبدأ الافعال الباقية النفس بل ان النفس اذا استد  
 حاجته الى الغذاء والهضم كما يعرف بها البهائم فان نفس تقصر عن ادراك  
 والتوكل لاستعمالها بتلك الافعال وجوابه منع حصر السبب فيكون  
 خوف هلاك البدن يمنعها منها ثم قد يكون تحريك تلك المواد توسط  
 القوى الباقية وهو قولنا والفرق بين الحواس الظاهره والباطنه  
 ما تقدم وكذا بين بعض القوى الباطنه وبعضها الباطنه الرابع  
 في ماهية النفس ومجردها الحار كما يشر اليه كل منا بقوله انا النفس الحكماء  
 المعبرون عما اذهموا لا جسم ولا جسدان لوجوه فالعلم بالكل لا يقسم  
 فن جزء العلم بالشيء كمن علم بالخرق والكر والعلم بالشيء علوم به  
 والافعال لا اجتماع ان لم يحصل اذ لم يحصل العلم وان حصل عاد الكلام  
 وهو مستقوض بالعلم وكل مركب من القوى العقلية لا يمكن ان يتماها  
 الى منشأ بينها تكون كقسم منه علما ما تقدم ولان الجبر والكل لا يحصلان  
 بالماهية لو ازمها بل بالعوارض ولا يكون اخلافا العوارض الاسباب  
 فلا يكون الصور المعقوله مجرد وايضا يكون في اوله منه بلاغ ولا  
 لا يختلف فانها ان لم تكن مع جسم فهو مطلقا وان كان لها محراب الجسم  
 اجرا غير متناهية فلا يكون معقوله وجوابه ان الصور العقلية  
 ان لم يجب كونها مجرد بطل الدليل وان يجب لا يكون محلا جسديا لان  
 ما يكون في الجسم لا يكون مجردا وضاع التقسيم فينت ان الصور  
 العقلية لا تقسم فلو كان محلا جسديا انقسمت الى قسمين وهو  
 مستقوض بالنقض

105 والاضافة كالابوة وليس انضاجا نينا لان ذلك المحل ان  
 انقسم عاد المحذور والا كان نقطة وهي طرف المقدار فلا محل لها  
 الصور المعقوله وهو منقوض بالسطح فانه طرف الجسم وهو  
 مختص بقابلية الصور واللون فجاز اختصار المقطع بقابلية الصور  
 المعقوله من الصور العقلية مجرد فلا خلاف في المحذور والمكرر  
 مجرد وفيه نظر فان كون المحل غير مجرد لا يمنع من مجرد الصور المعقوله  
 فانها حصلت في النفس انما هي محضه عشا بعوارض بل تجردها  
 بالنظر اليها القوة العاقله بقوى على معقولات غير متناهية  
 كالأعداد وقوى عما ادراك الضعيف بعد القوى ولا تضعف  
 البدن ولا كل بكثر الافعال والقوى الجسمانية كالأعداد وفيه نظر  
 اذ النفس لا تفعل بل تفعل عن الصور العقلية والقوى الجسمانية  
 وحركتها غير متناهية والارض بقوى عما تسكنات غير متناهية  
 وقد يكون القوة العاقله اقوى فلا تضعف بضعف البدن ولا كل بكثر  
 الافعال فيكون القوة العاقله جسم من قلب اود ماغ لكان عادله  
 ابد ولا يعقل دائما اذا تعقل حصول ما هي المعقولة العاقل  
 ولا يكون يعقلها حصول صور اخرى لا تتابع اجتماع المشايخ فان واحد  
 فان كثر حصول صور المحل للعاقل دام يعقله والا امتنع وفيه نظر  
 اذ صور الشئ غير متناهية فالحاصل في النفس لو سلمنا حصول ما هي  
 المعقولة العاقله فلكل الماهية جوهر ومورثها عرقل لا يلزم اجتماع  
 المشايخ في القوة العاقله مذكر لذاتها لا حصول صور ذواتها لذاتها  
 اذ لا يكون احد في الصور بل بالحاليه ولا اخرى بالمحلية اولى فلو كانت محله



لم يكن مدرك لذاته اذ يكون لذلك المحل مدخل فيه وفيه عشت اذ عدم  
 الاولوية بمنوع لما تقدم ثم ادراك الذات لا توقف على النفس الناطقة  
 كلمة البهائم والفقير بها فاعلمت فعلها عن الجسم لانه لو احتاجت  
 في ادراكها لذاتها وادراكها لادراكها لذاتها ولا لتعالها الله تسلسل لكن  
 موجود به الشيء جزئ من موجودته واذ كان المركب عن شئ كان الجزئ  
 عنه وفيه نظر اذ كون الموجود به جزءا من الموجود به ممنوع ان قال من منع  
 ان النفس مدرك للجزئيات لانها يجب ان لا يكون لها قوت ومحرر من رسل ولا  
 وجود لها في الخارج بل في الذهن ومحتج ان يكون هذه الصور حسبها لا تتغير  
 حصول العظيم الصغير وجوابه انه متى حصل الطوار والعرض غير  
 للجسماني مع كل ما علم انه الذي كان قبل بعينه من منع ان تلك الاجزا  
 ما بقيت اذ ليس بعض الاعف بالتحلل اذ في وجوبه لعل الاخر الاصلية  
 اقوى فلا تحلل الاخر العرط لا بد وان يكون في الانسان من عالم واحد  
 مدرك لجميع ادراكات الظاهر ورباطا فانا قد علم على الشيء الواحد  
 باذنه اذ هو بارادته واصلها على الامور لا بد وان يكون مدرك لها  
 وكذا القول في بقية الامور وايضا اننا علمنا اننا انما نرى هذا المركب  
 بالسرمان والسرمان في هذه الاشياء وفيه عشت فانه انما يتم لو كان المدرك  
 لجميع ادراكات النفس فانه سمي له يكون في البدن في حواسه فانه لا يدرك  
 الا في الذي في العالم بمضاه السواد والبياض فرب كونه عالما باهيتا  
 فلو كان محلا للعالم جسم او جسمانيا لنم اجتماع الضدين في جسم واحد وجوابه  
 ان اجتماعها في الجسم كجتماعها في النفس احج المانع بان كل واحد يعلم ذاته  
 المخصوصة ومعرفة بها وبغيرها بالفرد وما ذكرتم من النفس كذا

106  
 فاجابة بالفرد وجوده ومميز لا ماهيته المخصوصة وبان المدرك  
 للجزئيات هو غير مجرد فانا تعلم اننا اليد قوت لمسة وحكم على النار  
 المخصوصة بانها حارة فلهذا كل ذلك هو غير مجرد وجوابه ان النفس  
 عندنا مدرك للذات والجزئيات التي هي النفس غير المزاج لكون  
 فالبدن مركب من غيرهما صحتان الكيفيات متنازعة الى الانكسار  
 فاجتماعها لقاصر فان كان قوت لمسة لا سقي الاجتماع مد مد يد فهو  
 قوت سقي وليس المزاج وما يتبعه لان علم الامتزاج سبابة والمزاج  
 وما يتبعه سبوق وجوابه ان الاجتماع قد سقي لشدة ما بينهما من التماس  
 او يكون المزاج او ما يتبعه او جب حاله حفظ ذلك الاجتماع ثم الحب  
 ان يكون جاعده اذ الاجتماع يحصل وبق مع عدم النفس ولا ان شرط  
 حدوث النفس المزاج فهي متفرقة وليس الجامع قوت مزاجيه للابوين  
 اذ يعود الكلام فيه ولا يوضح ذلك كذا ان يكون الجامع والحافظ القوت  
 المزاجيه للابوين من ان اللازم منفعل عن الجسم والمزاج اذا انفعل  
 وحدوث اخر فلا يكون المدرك الزايل لان المدرك من المدرك والاحداث  
 لان الشيء لا يفعل عن نفسه وجوابه لا نسلم ان الادراك هو الانفعال جزئيا  
 فدعنا نعني بعض النفس كونه العيشة فلو كان النفس في المزاج لصد  
 عنها متضادان وفيه عشت فقد يكون احدهما مقتضى الحركة النفسانية التي  
 بعضها الكيفية المزاجيه والاخر مقتضى الكيفية العنصرية التي هي  
 قيل النفس هو الجسم الذي يكون اليه منه وهو باطل لا استواء الاجسام  
 في الجسمانية لان الانسان قد لا يعاين ذاته وان عاين جميع احواله  
 ولا ان البدن البذل والانسان بان كل من الباب الخامس صفات النفس احوال



الكبر الحكمة على ان الانسان هو النفس والبدن لكنه بطلنا  
 الانسان هو الحيوان الناطق فان الحيوان هو البدن اذا قيل  
 الحيوان هو النفس ايضا وقال وفوروس النفس عند البدن دليل  
 بطلان الاتحاد بطلان وتعلق النفس بتعلق العاشق بالمعشوق لا يمكن  
 من مفارقة مادام باقيات مدرك الجزئيات القوي البدنية دون  
 النفس وعندنا مدرك الكلمات والجزئيات هو النفس فانا نحكم على ان  
 باء الانسان ولا بد من التصديق من تصور الطرفين قد ركبها وحلقت  
 مدرك الكل النفس فذكر الحزبي هو النفس لان هذا السواد مركب السواد  
 وهذا مدرك الكل مدرك الكل جزاء فذكر هو السواد مدرك للسواد  
 ولان علم الانسان له ولذاته حوردي ولان كل واحد منا اذا اراد  
 حرك يديه المحصور لا مطلق البدن فلا بد من الشعور مدنه المحصور  
 احتجوا بوجوه فلو كان المدرك المحصورات النفس تعطلت الاعضاء عن  
 قواها فلا يكون اللسان ذائقة والعين مبصرة وجوابه ان ثبوت  
 هذه القوى للاعضاء لا تنفي كون النفس مدركه فان الناس يقولون نكلمت  
 باللسان وابصرت بالعين ولا يقولون اللسان نكلمت والعين ابصرت  
 اذا حلت الالف عضو ابطل فعلا او نقص لشوم وجوابه ان ذلك  
 لا يفي كونه المدرك النفس هو ولزم كون اليه لها شعور فاطمة وجوابه  
 انه لا يلزم من كون النفس مدرك الجزئيات ان يكون كل مدرك للجزئيات نفوسا  
 فاطمة ان ارتسام تصور المحسوسات في الجرد على وجوبه ان انطباع  
 العظيم الصغير بعد من انطباع المقادير الجردة كوكبة نت النفس المدرك  
 للمحسوسات توقفت الاحساس على حضورها اذا القرب والبعد على الجرد  
 محال

107 وجوابه ان القوة البعد تعتبر في الادراك لا في المدرك  
 المحل يتوحد جسمانية فانا اذا تخيلنا مربعا متخجا برعين متساويين  
 بمنزلة كل واحد منها عن الاخرى الخيال ذلك التمييز للماهية  
 ولو ازمها للتساوي بها فبطلان العوارض فخصصا صر كل واحد منها  
 بذلك العارض ليس الوجود الخارجي فقد لا يكون المتخيل موجودا  
 في الخارج بل في الذهن فان كان محلا واحدا لم يتميزا بعارض بل يكون  
 احدهما في صانته والاخرى جانب فلا يكون ذلك المحل الاجسام ايضا  
 الصور الحكيمة قد يكون بعضها اعظم من بعض وذلك التفاوت  
 ليس للماخوذ عنه فقد لا يكون موجودا بل لان الصون بان يسم  
 في جزء عظيم فيكون عظميه ومان في جزء صغير فيكون صغيره وجوابه  
 انه تعالى في المثل الافلاطونية في اليوم من جسمانية لان المدرك  
 لصداقة هذا مدرك له ومدرك هذا الشخص قوة جسمانية وجوابه ان  
 القوة المتعقبة بصداقة هذا الشخص لزم كانت متعلقة بهذا الشخص  
 لم يكن هذا لان القوة المتعقبة هذا الشخص هي القوة المتعقبة بصداقة  
 هذا الشخص وان لم يكن لم يلزم من كون القوة المتعقبة هذا الشخص جسمانية  
 كون القوة المتعقبة بصداقة هذا الشخص جسمانية العارضة النفوس البشرية  
 متى لم بالماهية لان الناس يختلفون في الاخلاق وليس ذلك الاخلاق والات  
 البدنية لان الشخص المتفاضل وتفرع المزاج غاية التفاوت قد يتساوى  
 في خلقه واخلاقه بل الاخلاق الماهية احتج المانع باننا مشرك في كونها  
 نفوسا انسانية ولو كانت متعلقة بالماهية لكانت مركبة من الجنس والفصل  
 وجوابه ان المشتق كونه موجودا ليس جسم ولا اجسامي وهو مدرك ومدرك للبدن



وقد يكون هذا عساعا ما لا جنسا م لا نسلم ان النفس غير مركبة  
 ولا ملزم من تركيبها كونها جنسا م لا يجوز تعلق نفسين ببدن واحد  
 فان كل انسان جسد نفسه واحد ولا بالكلية والاما كان معلوم كل  
 واحد معلوم لآخر واحتج ارسطو على حدوث النفس بل لو كانت  
 موجودة قبل البدن فان كانت واحدة وبقيت بعد التعلق واحدة  
 كان لكل النفس نفس واحد ان انقسمت كل من غير الجسم قابلا للانقسام  
 وان كانت كثر لم ينقسم ولا بالعوارض لا اتحادها بالنوع وكون خلاف  
 المتماثلات في العوارض اجل المان ولا مان لها قبل والحق ما تقدم  
 من اخلاف النفوس بالنوع وان النفس لا قبل انفسه ام لا وقد تقدم  
 ثم يجوز ان يكون قبل التعلق بدن متعلقه تدل على ان غاية التقسيم  
 بوجوب عدم ثبات النفس بعد الموت قال الامام الاعظم عا الطرائع لا يجوز  
 ان يكون ما هيته كل شخص بعضها فلا بد ان يوجد شخصان من نوع واحد  
 وهو المطلوب وهذا الجواب ان كانت منية على بطلان السامح لكنه  
 بطلان بالامكان ميبك على حدوث النفس لايلا يلزم الدور والوقت  
 ما قبل البدن وبعد الموت ان كل نفس شخصت بدنها وشعورها بديها  
 باق بعد الممارة فحصل امتياز ذن السامح العالمون يقدم النفوس  
 منهم من اجل خلوها عن بدن فلزم السامح ثم قبل لا يجوز انتقال نفس  
 لانس الى انسان اخر وقيل يجوز انتقالها الى بدن حيوان غير انسان  
 وقيل يجوز الى نبات وقيل الى كبر وهو لا يسمى انسانا نفسا لان  
 نسي والحيوان او مسحا والى انسا فسي والى الجاد ربحا وبدن  
 على بطلان السامح ان نفس لو كانت متعلقة ببدن اخر لتدلت على احوال

لا

لان محل العلم والذكر باق وفيه عشتاذ يجوز خلوا انسان عن تذكرة 108  
 احوال نفسه ايا ما وسين فليجوز ذلك ايا ما وقد يكون تذكر احوال كل بدن  
 مشروطا بالتعلق به ويدل عليه تناعا حدوث النفس ان حدثها استند  
 لا علم قدرة بتوقف قاترها على حدوث استعداد القابل وقابلها  
 البدن فتوقف حدوث المزاج الصالح لقبولها وعند حدوثه  
 بحفظ ان النفس الناطقة عن العلم فلو تعلققت نفس اخرى بالسامح  
 تعلققت نفسان بدن واحد وفيه عشتاذ البدن المعين قد يصلح للنفس  
 الناطقة فقط ثم النفس المتقدمة يجوز تعلقها بالبدن المعين وانما ثباتها  
 فيكونه فكان تعلقها به ما نواف من حدوث النفس لآخرى والفلاسفة  
 من الناطقة عولوا على ان الدورات الماضية غير متناهية فالابدان  
 الماضية غير متناهية والنفوس المعارة عنها باقية الان هي متناهية  
 لان كل عدد اما شفع او ترفلا بد من السامح والكلام عليه معروف ما تقدم  
 والمليون منهم عولوا على ان لا تبدأ بالايلا م فتصح والله من عن فعل  
 فلا يجوز عقوبة الحيوانات لا لارتكابها الجنائيه قبل هذا البدن وهو نسي  
 على الحس والقبح وكما يجوز الايلا م الجنائيه السابية يجوز للاعراض اللاحقة  
 ح النفوس باقية بعد موت البدن في كل حادث قبل حدوثه مكر ولا بد للايمان  
 من اجل فلو صح العدم عليها لوجد ما فيه امكانه وليس هو النفس لان ما وجد  
 فاما كان الشئ بعد وجود النفس مع عدمها ممتنع فلا بد من مان  
 ولا مان للنفس فلا يكون مكر العدم وفيه عشتاذ فان الامكان اللازم للماهية  
 حاصل للمان والنفس لا مان لها والامكان المخرج الى النفس ممنوع عا  
 القابلون يقدم النفس لستندونها الى الواجب القابلون كحدوثها الى العقد

المادة



فلنثبتها لا تكون جساما ولا جساما نيا فان الصوت الهوي لانية  
فعل بمشاركه الهوي والقابل لا يكون جزءا من الفاعل ولا منها  
فعل بتوسط الوضع ولا وضع للنفس لان العلم اقوى من المعلوم  
والجسماني اضعف فهو العقل يعلو النفس او لا بالروح وهو جسم  
لطيف بخاري متكون من الطيف اجزا الغدا فان شد الاعصاب  
بطلت الحس والحركة عما وراء موضع الشد وذلك لان العضو  
الاجسام والنفس واحد فلا بد لها من عضو متعلق به اولاد و  
سائر الاعضاء والقلب اذ لا يتكون فهو منبع الادواح فيكون  
اول تعلتها من الاعضاء بالقلب فهو العضو الرئيس وكون الاعصاب  
ناطقة من الدماغ لانها منه فان العضو المستند قد يكون من حيث  
الاسفان فاذا وصلت اليه الاسفان اليه تادت الادواح الجاهلة  
للقوى اليه يا فما تراه النائم الحس المشترك تجمع الحسوس الظاهرين  
واذا حدثت صور الحسوس في الحواس الظاهرين ادتها اليه فصار  
مشاهد لما تراه الصور الخارجية فنقول ما يراه لاني اولا  
والناحور والمردود ليس موجودا في الخارج والاراء سليم الحس فوجدتها  
على الحس المشترك بجانب المتخيل وهي دابة الفعلة التصوير والتشريح  
ولو لم يطبعها لما قرب عن هذا الفعل لكن نعم فها عنه عدم  
القابل فان لوع الحس المشترك اذا استقر بالصور الواردة عليه من خارج  
لم يتسع لما تركبه المتخيل او تصرفه وايضا العقل والوهم يتسلطان  
عليها بالاضبط عند استعمالها وانه يعونها عن علمها فاذا ان  
الاعلان او احد ما ظهر سلطان المتخيل في التصوير والتشريح في النوم

109  
سكس سورة احد الشاغلين وهو الحس الظاهر فيتسع الحس المشترك  
للصور الواردة عليه من المتخيل فتصير مشاهد وامثلة حال المرض  
فالنفس مشغولة بتدبير البدن فلا تسرع لتسقيف المتخيل فتفوت  
سلطانها وما تراه الخائف من الصور العارلة من هذا القبيل  
فان الحس المستولى على النفس يصدها عن يقين المتخيل فتفوت  
على التشريح فتشاهد الصور العارلة والحيث فيه انه ليس كل  
موجود في الخارج يراه سليم الحس لما تقدم ويولد ان تلك الصور  
ممتنع وجودها مع عظمها في جسم صغير وفي محدد ولو جازر وديمالا  
وجودها في الخارج اربيع لمان عن المشاهدات لو توقف ذلك  
على وجود الاسباب المذكورة بوقف العلم بوجود المشاهدات  
على العلم بعدم هذه الاسباب وبطلان معلوم وان الجلي ممتنع  
توقع على الخفي في المات لصادقة الصور التي يركبها  
المتخيل قد يكون ما بان بحس لا يكتفي من صورته في الخيال  
فعند النوم يوقف تلك الصور في الحس المشترك او بان العقل المعنوي  
اذا الف صوت ارتسمت في الخيال فينطبع في الحس المشترك عند النوم  
او صغير مزاج الروح الحامل للمخيل فيسخر افعا لها بحسبه فيمال  
من اجلا الحان يوي اليزان واما المنام الصادق فان جميع لاه  
الكانه والماضيه والآتيه معلوم للباري تعالى والعقول والنفس  
ومن شأن النفس الناطقة الاتصال بجواهرها عنه استواقته تدبير  
البدن فاذا فرغت اتصفت بجانبها فانطبع فيها من الصور  
الحاصلة هناك ما هو اليقينها من احوالها واحوال متعلق بها من



اقل وولد وبلد المحدث بطباعها كما في تلك المعاني الكلية المنطبعة  
 في النفس بضرورة جزمه ثم منطبع تلك الصور في النفس مشترك في  
 تلك الصور ان كانت شديدة المناسبة لتلك المعاني تحت الانعقاد  
 الا في الكلية الجزئية كما في اليد يا غنية عن العبير والاك اذا تصور في  
 بصور ضده او لازمه اجتاحت لا التعبير وهو التحليل وبالعكس  
 لا يرجع من الصور انحاء الى المعنى النفساني وان لم يكن مناسبة  
 بوجه اصلا كما نضعت لعلامات كما شاهدنا في الاول  
 النفس ان طرقت القوة في جميع الجوانب المحاذية ولا من استغلتها  
 عن انصافها بما فيها فتقوى المحسوس على استخلاص الحس المشترك  
 عن الحواس الظاهرة والابعد ان تقع مثل هذه في المعظم ما تقر  
 النوم وحصل لها عند ذلك ادراك المعينات ثم ينزل عنها الى عالم  
 المحسوس كما تقدم ثم منطبع في الحس المشترك فربما سمع كلاما منطوقا  
 من هاتفت وشت هدم منظر اعيان طبعه بكلام فما من احواله  
 واحوال متقلبه فان كان الان وقت من تلك المعاني في الصور اولا  
 الكلية الجزئية كان حيا حيا والاحتياج الى التاويل والنفس  
 التي ليست لها هذه القوة فقد استعير حاله العقول بما يدرك الحس  
 وحيز الحياتي ان يكون في ما اكبر ضعفا القول بديانة النبوة حاصل  
 ما ذهب الشيخ اليه فيه ان التصورات النفسية قد يكون مبادي  
 لحدوث الحوادث البديهة لما مر في باب العلل ولا بعد وجد  
 نفس قوية تكون تصوراتها مبادي لحدوث حوادث في العالم الغفيرة  
 من غير توسط حساني فالافهام سبب في حدوث المعجرات ان كان

ان

هو النبي قال الكلام فمبني على النفس الناطقة فاذا كانت النفس  
 بالماهية جازكون نفس النبي تعالى لساير النفوس فتقوى على احاد  
 الاجسام وتبدل صفاتها اختراعا وان كانت متحد بالنوع فلا بعد  
 ان وجد مزاج خاص لبعض قد من صلاحه على المعجرات اذ لم يتم بها  
 على امتناع وعلى القول بالفاعل المختار لم يتم دلالة على امتناع ان  
 خلق الله تعالى للعبد قد على خلق الاجسام ولا من من بعد ذلك على  
 بعدن على كل اصد ومكون في ذلك خصوصية قدرته لا المحال لغتها القدر  
 حتى يجوز خلق الاجسام والاعراض بالعلم وان كان سبب حدوث  
 المعجرات غير النبي فان كان حسا لم يكن مجرد الجسمانية المستقلة بالخصوصية  
 كما به بان يكون بعض الاجسام للعديده او البائية خاصة بعض  
 حدوث تلك المعجرات اذ ثبت التواتر ان عند التزلزلات استقر  
 بها الامطار والبلوج والرياح وغروبها الماء والهوا من الحر الى  
 البرد وبالعكس وان يكون اولا فلا احيا فاطم مدبر للعالم بالاحتياط  
 فلا بعد ان يكون محذو له هذه المعجرات وان لم يكن سببها لاجسام  
 والجسمانية فان كان غير الله تعالى كالجسم الملائكة فان لا يثبت عليهم السلام  
 انفقوا على ان شئت الملائكة وانما هي الوساطة بينهم وبين الله تعالى  
 وعلى الملك الذي يحرمهم من الغيوب ويعصمهم على المعجرات وقيل  
 ثبوت النبوة وان لم يكن بل الحزم بهذا لكن الاحتمال قائم ونحن الان  
 بصدده فقط وان كان فاعل المعجرات هو الله تعالى فلا بد من اثبات  
 امره اصل ما الله تعالى يفعل لغرضه تدخلك خلق المعجرات على التصديق  
 والثاني ان ذكر العرض هو التصديق فان ههنا احتمالات اخبر



مثل ان يكون ذلك استدعاء او تكرار عان متطاولة او اجابة  
 ولي او معجزة في اخر مقود خاتمة المعجزة هو الله تعالى لما عدم انه لا  
 يوجد مكر لا بايمان وانما اوجد ما للتصديق النبي فان الملك  
 العظيم اذا جلس محفل عظيم فقام واحد وقال ايها الناس ان  
 رسول هذا الملك اليكم قال ايها الملك ان كنت صادقا في ذلك فادع  
 فاذا كنت عادته اضطر الحاخوز من الاجرام باي صادق وهو  
 فليس ان الفعل الخارق للجان عقبة الدعوى بعد التصديق في العرف  
 فوجب ان لا يمكن الله تعالى احد امر فاعلم وان لا تفعل الله تعالى الا للصدق  
 والا ان ذلك ليس بشيء وهو على الحكيم غير جائز ولا يقال القوي والخواص  
 والهباع وبرا فلاك والكواكب والملك والجز والعقول والسموات  
 موثرات لا تاتي في مواضع ان لا موثرة الملكات الا الله تعالى  
 الدوران لا تفعل الا الطر وقد يكون قيام الملكة بلك الحاله اتفاقا  
 اولو جمع به اوجب قطعهم لا يلزم من ذلك فعل الملكة على التصديق  
 دلالة فعل الله تعالى عليه ولا نسلم انه يجب على الله تعالى ما ذكرتم وانما  
 يجب لولم عقل المعجزة غير التصديق اذ لو احتلنا ان نعلم المكلف بالعلم عليه  
 تفصيل منه حيث قطع لا موضع القطع كما في انزال الميثاجات  
 ثم هو بقاء على الحس والعجب وانما باطل فليس محتملا ان يمتد بالدوران بل  
 ندعي كونه ضروريا فانما اذا شاهدنا جبالا عظيما مظللا علينا  
 انه فعل الله تعالى وانا انما نصدقنا المدعي في التسمية هذه تراه  
 ومتى همنا بتكذيبه عادت مظلمة علينا اضطررنا الى العلم  
 بانه تعالى فعل التصديق وقيام له احتمال لا يتقدم في العلم الفردي

فانه يجوز حدوث شئ غير مشبه زيد من كل وجه وهذا الاحتمال لا يقدح  
 بان زيد الذي رآناه لم ير ان هو الذي رآناه بالامر المحسوس الرابع عشر  
 في الفرق بين السحر والطلسمات واللائق بهذا الموضوع ان يقول  
 استحداث الحوادث ان كان مجردا لثبوتات النفس فيه فهو سحر  
 وان كان بالاشياء بالعلكات فقط فهو حق الكواكب والكنز  
 بمرح في السماوية والارضية فهو طلسم وان كان لا يستحقه  
 بالخواص الارضية فهو علم الخواص وان كان بغير راسب الارضية  
 فهو احياء المندرية وان كان باستحقاق الارواح الساذجة فهو العروة  
 وطريق الحصر ان مبدأ الحوادث ان كان في هو الانسان فهو سحر وان كان  
 غير كان كان جسما فلكيا فهو حق الكواكب وان كان عنصريا  
 كالاستحالة ان كانت باصا لها الطبيعية فهو علم الخواص وان كان  
 بالهوية فهو احياء وان كان مجموع الجسم الفلكي والعنصري فهو  
 الطلسم وان كان بغير الجسم والجسماني فهو العروة باب السادس  
 في احوال النفس بعد موت البدن انا شاعنا ان يكون لها النفس  
 بعد موت البدن اثبات السحان والاشقان لها واحقوا  
 عليها ما في اللذة في ادراك الملام ومو حاصلا للسفر من جملتها في  
 البدن اما الاول فلان حد اللذة ذلك ولا سيما لو كانت غير ادراك الملام  
 لصح احد ما دون الاثر والحرار الطبيعية بطلان اما الثاني فلان  
 ادراك العقل باق فان جوهر النفس هو العقل القابل له باق  
 والعقل القابل باق فله فوجب صواب ان اللذة العقل اقوى من  
 الجسمية لان ادراك القوت العقل اقوى لانها سعدنة باطن الشئ



ومعير ما هنيه عن اهزايها ولوارنها وعوارضها والحسن لا يحاوذ  
ظاهرها والان مدرك العقل اشرف وهو الله سبحانه وصفاته وملكته  
وليس فيه وضع العالم فكانت هذه العقلية اقوى واشرف ولانا تعلم  
خروج ان احوال الملائكة اطيب من احوال البهائم لكونها عقلية ولا  
الحيوان يرحم غير على نفسه المطعوم والمشروب عند حاجته اليه  
ان الله الاسرار اقوى والشجاع قد يلقى نفسه المهلكة للذم المدح  
ولو بعد موته وانما لم يحصل هذه الله عند العلم بالموجودات  
في الحيوان لوجود المانع وهو اشغال النفس بتدبير البدن قال الامام  
محمد بن الباقر باء ادراك الملائكة باطل لان هذه الجماع والاكل طاهر لكل  
احد بالوجدان وادراك الملائكة خفي فمتنع حديد هابه لم لا بد من تفسير  
الملائكة ثم لا يلزم من غير الشرح وجه وهو احد ما بدون الاخر  
وان لم يلزم فلم قلتم انه ليس كذلك التجارب الطبيعية اسقراء فلا ينفذ  
النفس ثم الله ادراك الملائكة الجسماني وغير الجسماني قد عاين في  
الماضي ثم لا يتم حصول الله بعد المفارقة وثقا القابل سلمنا  
لكن يجوز ان يكون تخلفت بالبدن شرط لذلك القول ثم لو ثبت كبر ادراكه  
بعد المفارقة لكن ادراك الله تعالى هو العلم به وانما تكون العلم به لئلا  
لنا لو كانت ذات ملائمة لنا كماله الغد لنا وليس كغير ذلك فلا يلزم  
من كون ادراك احد ما لئلا يكون ادراك الاخر ذلك فان الله يحصل  
من علمنا بكوننا علمين بالله تعالى لان علمنا به تعالى علمنا انتم قلتم  
ادراك الملائكة لئلا العلم بالادراك وفيه ايضا نظرم حصول الله  
بعد المفارقة قد يتوقف على شرط فقد او مانع وجد فان علم

112. ادراك الملائكة هو الله لانه سبحانه الله ادراك الملائكة في حق  
المفسر مع العلم بالله تعالى انه حاضره الحيوان فلم يلزم لذتها واستغراق  
المفسر بتدبير البدن لانها تكون مانعا منها والا كان سببا واما عند  
القوى والشرف فيقول زيادة القوى والشرف لنا نظره عند اتحاد  
النوع والعقل والمشي علقان فيه وحديث الملائكة فمن اعينها اجساما  
كانت لئلا اجسامانية ومنعها هالما لئلا القطع بكونها ملتبسة بهذا  
الاعتبار ولان الاشارة والمجهر مخالفة بالنوع لهذه العقلية فلا يلزم  
من حجابها وحجابها ثم قال اننا لا ننكر هذه العقلية وقوتها وشرفها  
لكن عرصنا من ايراد الاسئلة على ما ذكرنا اثباتها بانها ادلة غير  
قاطعة وانه لا يمكن اثباتها والجزم بها الا بالوصول اليها بقطع العلائق  
الجسمانية ولما نقطع الى الله تعالى واعدا به الى المعارف الالهية فمن  
كان يقطع الى الله تعالى اتم كان ادراك المعارف الالهية قويا والعدان  
بها اتم واوفر والوجه المذكور للتبرع غيب فيها فان لكل محبوب بديهة  
وادراك اغيوب لئلا والكمال المحقق ليس له الله تعالى كان ادراكه تعالى  
والعلم به محبوبا وشدة المحبة لشدة ادراكه فان كان ادراكه تعالى اكثر  
كان حبه له اكثر وكل ذلك الادراك باء ادراك ذاته وصفاته واقباله  
وكما كان العلم بحكمة اتم كان حبه والاتحاد به اشد واكثر العلم بالله  
في تفصيل احوالها وهي بحسب اعتبار اربع الاول العقل بل المطابقة  
البرهانية فصاحبها من السعد عالم لكن له ملكا رديه وقد يقدم  
مراتب هذه السعان بحسب الادراك اكثر ثم الثاني صحة العقل بل  
المطابقة الغر البرهانية وهم المقلدون ولما ولي الحكم عليهم بالسلامة الثالث



صاحب العقائد الغير المطابقة فهم في الشقاق العظيمة الاستي  
 الى معرفة الاشياء وعدم الوصول اليها وعدم اشغالهم بغيرها  
 ومثل هذه الحالة سبب للعذاب الاليم قال الامام صاحب العقائد  
 الباطلة بحرم يكونها علوا فلاستحقاقا لثقلها ثم اعتقاده  
 كون تلك الاعتقادات علومها ان تعنى لم يشق لانه لا يعتقد فوات  
 مطلوبه وان لم يتوقف فسادها على علمها في كل جهل ان يقلب  
 علما فيكون علومه حاصلها باسرها فلا يستحق عذاب الشوق والقوى  
 الرابع الخ لوعز الاعتقادات لا سعادته ولا سعادته على العقائد  
 واما احوالها على اخلاق فقلت فاصحاب اخلاق الفاضل قال  
 الامام تاترها ليس السعادات بل العوض منها ان لا يصير شدة  
 التعلق بالبدن فلا يصير معذبه صاحب اخلاق الرديه وهو  
 الذي امتدت محبتها للعلائق البدنيه فتعذب بمفارقة محبوباتها  
 ثم يزول تلك المحبة عنه وسقط ذلك العذاب قال الامام القائل الملك  
 الهيات والفاعل لها باقين فالغير عما الهيات النفسانية  
 ان لم يجد دام العذاب وان جاز ذلك حازة الهيات العلية ايضا فلا  
 القطع بقاء العذاب في الملك العقلي فان الفوق للعلوم العقائد  
 العقلية لا يمكن زوالها بعد المفارقة لانه لا علوق لها بالبدن خلافا للشوق  
 الى البدن فانه يقطع بالمفارقة ملكه كافي في العاسق بعد طول محبة المشوق  
 فلهذا خرج الفاعل والقابل في الالهيات النفسانية بطل القطع بقاء  
 العقائد النفسانية بحصولها على اخلاق قطعا كغيرها من اطلاق  
 فالاقرب الى سعادته ولا سعادته لا سبب العقائد في الاخلاق في

113 في معرفة النفوس بعضها بعضا وانه هل نورد اعلومها بعد المقاي<sup>رة</sup>  
 لا نعرف ليل على امتناعها مما وجه اسفاح الموق في الدعوى  
 والصدقات بخزان يكون فضاء السعادات عن اهلها موقوف  
 على شرط صلاح فيكون له هذه الحادثة في نفس صاحبها انما كان فيه  
 وكذلك هذه صاحب الصدقة ومعرفة هذه الامور والخرم انما حصل  
 بتوقف الشرع الباب السابع في المعاد الحسن في مذهب حنابلة  
 الفلاس انه لا معاد لآل النفس ومن في النفس الناطق قال لا معاد  
 الا للبدن وقيل بها جميعا وهم اكثر من المسلمين واكثر النصارى  
 وقيل لا معاد اصلا وهو قول قدماء الطبيعيين في المعاد البدني  
 قولان احدهما ان الله تعالى يعيد الاجزاء ثم يعيدها وقد تقدم البحث  
 في اعان المعلوم الثاني انه على مستحق خلق ونور اخر انهم هم جميعها  
 ويعيد جميع اليها ويدل على جواز المعاد البدني انه تعالى قادر على كل  
 الممكنات عالم بجميع المحلوات والكلمات والجزية والعلم بصحة النبوة هذا هو  
 لا يتوقف على العلم بصحة المعاد البدني فكل من لم يستدل بالسمع على صحة  
 المعاد لكن تعلم بالفرد والجماع كائنا علمهم بالام على المعاد البدني  
 فوجب القطع به فان قيل لا نسلم اجماعهم والتفسير فطواهر القرآن والحجج  
 لا نسلم لعلم والمسلم على محوزنا ويملكها وبها المشبهات ثم الرسول علم  
 بعشاة كافة الخلق ولا يمكن خطا بهم لما يباينهم من ولا انهم اكثر الخلق  
 المعاد الروحاني فدل المعاد اجماعي فيكون مثالا للمعاد الروحاني لهذا  
 حشر الكل بالمشابهات ثم معارضنا بالاداء وان كان اعان المعلوم فقد علم القوافض  
 وان كان جميع اجزاءها باطل لوجه قائم لوجه المعاد لهذا المعنى صح اعان المعلوم



ان الانسان المعين يشارك عيسى في الجسميه ومانون في الشخصيه فليس كل شخص  
على االه من الجسميه يكون صفة فاه بذلك الجسم فعند فرق الاجزاء  
من عدم تلك الصفة فاذا اراد الله اعان ذلك الشخص فلا بد من اعان تلك  
الصفة لا يجرى متر ذلك الشخص الماني باطل لما تقدم فان طس يجوز  
ان يكون المشاء اليه من يد يملك الاجزاء التي عتقتان ونفرد اخرى  
وانها باقية فلا حاجة الى اعان المعلوم فليس تعلم بالحدوث ان من ذبح  
شاة واحرقها وجه الرطل ان ذلك الرطل ليس مع عن تلك الشاة  
لو اكل انسان لسانا وصار لسانا المأكول اجزا الاكل فلو اعادها  
الله تعالى امتنع جعل تلك الاجزاء البدن وليس جعلها اجزا الاصل  
اول في عدم جعلها اجزا الاصل او انه يمنع المعاد الجسماني وانه  
لمنع اعان جميع اجزا الحاصلة جميع اجزاها في اكل اصلها الاخر  
ولانه يجوز ان يخلط منه حذو ويصير جزا الجسم غير ان يملك ذلك الانسان  
حتى يصير العضو اخر فلزم ان يعاد ذلك الجزا العضو وهو  
محال ومنتع ان يعاد الاجزاء الباقية عند اخر العمر فلزم ان يعاد الاصل  
والا قطع اصله وهو باطل بالاعان في الدورات الماضية غير متناهية  
كالابدان الماضية غير متناهية فلو اعيد كلها لزم وجود اجسام غير متناهية  
الاعان في هذا العالم قول بالسائح لا بالقيامه في عالم القول بوجود  
عالمين في النوع الجسماني لا تقوى على غير متناهية فلو اعاد الله لربان  
ومى مخلوقة من العناصر الاعادها منها فوجب انها السعان والسكان  
الجسمانية وانتم اصولون به وان الاعان جميع اجزا استعد على كونه عالما  
بالكميات وهو منتع في المعاد البدن عما اجزم لربنا مستعد على احراق

الامثال

114 فامثال الكواكب وكون النجمة فوق السموات السبع وكون جهنم  
تحت الارضين وما سفيان كونه لافلاك يلزم حصول الكاينات  
فوق السموات لكونها في الجنة التي فوقها وبقا الحيوان وادام لاهراق  
غير معقول والاكل والشرع مع عدم البوز والبراز ممسح ط كونه انسان  
من غراب ولم اوجاز حاذق كل من نراه ذلك يكون الانسان من اجزاء  
التراب وحرها ممسح بالجواب اننا تمسك بالنقل المتواتر عنهم وقوله  
ابنوا المعاد البدن ليصلح بصرهم بتكديهم واما المتشبهات  
فمستع بالمشبه وهذا النقل لا يحتمل العاويل والانسلم انه توقف على  
اعان المعلوم وان توقف فيقول يجوزها والاجزاء الاصلية لما كمل  
اجزا فاضله للاكل فلا يلزم الحذو والادوار الماضية عند نامت فيه  
وجود عالم اخر من لما تقدم وتناهى القوى الجسمانية وحذو الموت  
تقدم الكلام فيها والبار تعالى عالم بلخرسات في الكلام على بقية الوحد  
يعرف من الاصول السابقة وهذا بنا على ان النفس الناطقة واما على القول  
بثباتها فلا سبب في مكر عود النفس عود النفس الى البدن لوجوده فاما  
لو حدثت من حدثت نفس اخرى متعلقة به فلو عادت اليه نفسا لتعلقت  
نفسان بعد ذلك لو امكن تعلقها بعد ذلك فبعد المفاصلة ليست  
في زمان الفتر معطلة ولا تعطلة الطبيعة في الدورات الماضية  
غير متناهية فكذا الابدان وكذا النفوس في حاله التام فلو اعيدت  
باسرها الى الابدان حدثت ابدان غير متناهية في العرض من خلق  
النفس ليدان كونها لها في كنه بالكمالات فيجد صور لها يكون  
وبالافلا اعان غير لائق بالحكيم النفس بعد البدن يكون خارج عن ظلمته



وجميع وعوارضها المولدة الى تجرد الضياء والغمضة الروحانية  
 ممكنة لئلا يزداد هذا المبدأ الخاص من المبدأ اللاتواني الخلق  
 من الجبر المضيئ وكيف يعود اليه والجواب عن تعلق بعض بدن  
 قدوم ولا يتصل ان لا يعطى في الطبيعة بمعنى المنع عن إمكان بقا  
 التفسير على التعلق والافان النفوس الحيوانية لا بعد ذلك  
 في موطأ والدورات الخاصة منها هي ولا يسلم كور البدن  
 وبالأبلا إذا كان سليما عن الاقانت كما اخبرنا ان لا يمكن  
 متبعا لربان اللانج ووجودها الخبير الى ان يستلزم  
 في بقية الكلام في الفصل الخامس في الاول في علم بعضهم ان لسائر الحيوانا  
 نفوسا عاقلة تصرف في مصالحها من اوجوه قائلها مدركه  
 للكلية ان عدل الحيوان مدرك لكل لان الادب من جزئ من هذا  
 الاكبر في العلم بالرب سبحانه وتعالى ان الحيوان لا يقصد  
 حركة فقصده ليس يتجاوز كالحاد الحركة التي هي جودها في خلق  
 القصد انما هو للتعبد بها والتمتع بها فيكون خلق القصد  
 بها متافعا من اذنا من كل من اذنا عن الاخر بل يعلو القصد بالاجا  
 من الحيوان في كل حيوان من الحيوان طالب للنوع معين  
 من الزواجر والاعداة ومما يطلب من الكثرة فان  
 الهمة لا شعور لها بالحب الكلي لطلبه ولا بالعلم الكلي لكرهه  
 بل اذا شجرت عينا معينة ارادته وعظمها معين كرهته  
 طلبتها اذا احست بها الحب كمن يطلب بها ذلك المعز  
 لانه ما شاهد وكيف يطلبه بل العصبية هي التي تدفع

مركب  
 وكل مدرك لكل لنفس لان لكل المعلوم للحيوان اما بتبلي او  
 وعلى كل تقدير كان عالما بالماهية بغير طه والاعمال بالبيان والاحمال  
 في جسم ولا جسماني لما تقدم الثاني الحيوان متى ميز ان علمه الى  
 اخره لانه يعرف صلاح الذي يعلو ويستقيه ويغفر الذي يعلو  
 ووجوده وطلبه الاول مغفر عن الثاني وانه مدرك لعلها وعلوه  
 بانه الذي كان موجودا لا من فعل ان الحيوان يعلم بقا هو يتبع  
 لبقته وصفاته في التبدل فهو يتغير في الحيوان بل اذا احس  
 بصلو الملتد اشتهى بصورة المودى خاف منها في شئ واحد وهو  
 بجميع ادراكات الاشياء من اجزاءه كذا ذلك انما شاهد افلا  
 عجيبه صدر من الحيوان كالحمل في رباسته وانما بالبيوت والحدوس  
 والنبوة حفظه خبرته وسعول صغيره هو واليقان في لطائف  
 محييا في السيرة والتمتع بالرضيع اقل هذا من هذه الحيوانا  
 وله من هذه الحيوانا اولي العلم على هذه الوجوه يعلم عدم  
 احتياج الخفاء بالانه يتفاد وبانه لو كان لها نفوس كانت مساوية  
 لنفوس الانسان لما جفت من اتحاد النفوس في الماهية ولما و  
 الانسان جوابه منع اتحاد النفوس لان الفاعل في كل حيوان احواله  
 بحسب اختلاف الآلات التي تملكها الحيوان فكل الحيوان في شئ  
 باشكال مختلفة وانما كسركونه فلن ينفذ ان كان كسفا لشيء هذا  
 وان كان لظننا سرقة المي واعي من مبرر الرياح التي تهب ولا في اللطيف  
 لا تتوى على الافعال الشاقة والاسام يحوز ان يكون الحيوان موجودا  
 جودا انما بالماهية للنفوس البتة وقادرا على التعرف في هذا العالم











والاولى في ارجح الاختلاف في جهة الحركة وسرعتها واستقوا على ان  
 اول حركة الفلك للنسبة المعتدلة واختلغوا في ان اختلافها للنسبة  
 فذهب ما سيطر على ان ذلك الاختصاص للعناية بالساقلا  
 فان الحركة الى الجحتمين لما استويت بالنسبة الفلكية تحصيل  
 مطلوب وهو استخراج اوضاع كرات الحركة الى الجهة المخصوصة  
 ابلغ للساقلات حيث احتيا تلك الجهة والشمع انظر ذلك  
 بانه لو جاز ذلك لكان ان يكون الحركة والساكنون بالنسبة اليهم  
 سواء لكن الحركة للعناية بالساقلات في جهة نظرا ان الساكنون  
 عدم والحركة كما ان استواءها ممتنع قالوا ما اثر العقول في  
 معلولا انها بسبب تصوراتها مثلا بعقل العقل وجود الفلك  
 فكان ذلك العقل سببا لحدوثه ثم قالوا امدا بعقولنا هو  
 العقل الاخير لان في قوة العقل وفلك فلم يتوقف ما يضاف  
 اليه عقولنا الكتاب الرابع في العلم الاخر خاصه ابواب  
الباب الاول في ذاته تعالى مباحث في اثبات مدبر العالم  
 بما لا يحتاج الى غير ممتنع استناده اليه عما الحاجة لهما كان  
 او الجبروت وكل واحد منهما اما في الذات او الصفات الاول  
 العالم ممكن فلم يؤثر بيان الاول من وجوه فكل جسم منقسم ومركب  
 من الجبروت والصون فيحتاج الى جسم والمحتاج الى الغير  
 ممكن وجوده من ابد على ماهيته وما هو لذلك ممكن هو  
 كبر بالعدد ويكون ممكن لوصل واجبة الوجود ولا بد له من  
 جسم اخر ساويه في ماهيته ليكون نوعا اولى مجردا جسميته

الكتاب الرابع

118 ليكون جنسا وما كان كذلك كان ممكنة لا بد وان يكون في  
 جهة وحاصلا اما في الجهة فيحتاج الى غير بيان الثاني لان  
 ممكن فلم يؤثر وذلك هو لا يكون جنسا والا كان موثرا في نفسه  
 والاجسام لا امتناع الدور في هذا العالم موجود ليس بجسم والاجسام  
 اما في الاجسام مشتركة في الجسمية بينه بصفات خارجياتها  
 فاختصاص كل منها باختصاص لا مر غير تلك الاجسام والالزام من  
 حتمية في الجسمية المستوية تلك الامور وذلك الغير لا يكون حالا  
 فيما كان ان كان لازما عاردا الكلام في لونه والالم بل الحاصل سببه  
 الارنا ولا يكون محلا لها لامتناع حلول الجسمية شي وان لم يكن لا  
 ولا محلا فان كان جسما او موصوفا بالحالية المحلية عاردا التقسيم  
 وان لم يكن كذلك فاختصاص ذلك الجسم بقوله ذلك الامر من المفار  
 ان لم يكن لكونه اولى استوى الكل فيه وان كان اولى عاردا الكلام  
 في تلك الالوية فيبطل اعتبار الاجسام في ذاتها الى الفاعل  
 المختار الثالث لاجسام محدثة لما سياتي في كل محدث له محدث  
 لكونه ممكنا قابلا للوجود والعدم الرابع كقول الناطق حيوانا  
 ليس لكونها جسما ولا في جسم فانه ان كان له شعور كان شعورا حرا  
 لان كونه في القوة والكمال ليس عليه وان لم يكن له شعور  
 كان غلابة لها وكان الحيوان كرات متضامة وايضا  
 اختصاص الجسم بكونه ان كان لازما عاردا محال المذكور ولا  
 افتقار اختصاصه الى مختص من خارج ولا لكونها محلا لجسم  
 لان الجسم لا محله ولا لما لا يكون حالا ولا محلا فانه ان كان في كونه جسما



فان كان ما سأل به كذا من غير ان يثبت فيه باطل المحقق  
 وانه لا يمكن ان يكون واحدا وان كان ما سأل به كذا  
 من غير ان يثبت فيه باطل المحقق وان كان محققا  
 في ذاته واجب لذاته والا فمقتضى ما هو في ذاته  
 الباطل ان لا يكون ابدى والا فمقتضى ما هو في ذاته  
 كحقيقته في الحقائق الممكنة لان مقتضى الحقيقة  
 بعض التناقض في اللوازم فلم يكن الواجب له وجوده  
 وجوده ان كان نفس حقيقته في قول الوجود عليه على الممكنات  
 بالاشتراك في الالزام المحذور المتقدم وبه يظن قول الشيخ ان الوجود  
 في الواجب الممكن اذ لا يمكن ان يكون له وجوده  
 وان كان وجوده غير حقيقته فيكون وجوده مساويا لوجوده  
 الممكنات لاجاز اشتراك الحقائق المختلفة في بعض اللوازم وواجب  
 الوجود واحد اذ لا يمكن ان يكون له وجوده مساويا لوجوده  
 هو بينهما فان لم يكن بينهما ملازمة في مقام احدهما الى الآخر فغير  
 الى الخارج وهو محال وان كان بينهما ملازمة فكل الملازمة لمركات  
 لا يمكن بينهما عادات الخيال المتقدم وان كان في ذاته  
 بالذات في نفس محال البرهان ان كان بالحق في نفسه عطف الوجود  
 ذلك لا يمكن وكذا واجب لذاته هو ذلك المحقق لان الحق في ذاته  
 بالذات في النفس ان لم يكونا واجبين كان في الواجب غير واجب  
 فالواجب مشترك في غير الواجب ولما كانا واجبين اشركا في الوجود  
 دون التعيين فيكون كل واحد من الطرفين مركبا منهما ويتولد الكلام  
 فيه

119  
 فتكون الواجب مركبا من اجزاء غير متناهية ونفاد عليه لان  
 من اشياء شبيهة بالوجود في امثاله بالاعتناء في كنهها اذ كل  
 الوجود والعقل سلب في قدرته من الاشياء الهامة بخلافها  
 وان لم يكن احد اعملا للاخر وما ذكره البرهان عليه معارض في  
 الوجود اعم من الوجود بالذات في الوجود بالغير فالمشرك  
 بينهما ان كان مستقلا كان الوجود بالغير مستقلا فلا يكون  
 وجودا بالغير وان لم يكن مستقلا لم يكن الوجود بالذات مستقلا  
 لوجوده فيه ولان الوجود بالذات كنهه للوجود في مقتضى  
 فيكون متاخرا عنه والمتاخر لازم او معارض في الواجب الوجود  
 لا يكون مركبا وكذا افترقا الى حيزه الذي هو غير منقسم الى الغير  
 ممكن لذاته فان لم يكن كذلك لاجرا اذ كان كل منهما واجبا استغنى  
 بوجودهما عن المنفصل وهذا مستحيل لان الوجود بالذات لا يكون  
 مقولا على كنهه وان كان الواجب مستقلا واصل لا يكون الواجب  
 ح كانه ليس بمشرك من ان يكون في العالم لا يكون ح كانه ليس  
 اذ اعني بالجوهر الماهية الى الابد من الاشياء كنهه في موضوع  
 اذ قلنا لاما هي له سوى الوجود وان عني بالوجود العيني في المحل  
 كان جوهر او ان عني بالماهية فقد انكسر الحكم واجبه بانه على  
 الماهية لو كانت في العالم لا يكون في العالم وقد تقدم للوقوف في  
 عالم جميع الكلمات وقد تقدم العلم بحصول اصول العلم في العالم فيكون  
 تلك اصول من شتى ذراته وذراته في العالم فيكون محلا للصفات  
 ولان الاصل في عيني هو في الخارج فيكون محلا للصفات فيكون



وانما الوجود زائد على كونه في الجبر والحدود فلو كان حصة الامتاع  
 انه كمن يفتن في الشيء مستقلا بذاته او قابلا لمغيث وازداد بالتحيز  
 فكونه قابلا لمغيث بلاية ولا يكون مورد الصفات المتعاقبة  
 لان كل صفة تنفرد في كونها ذاتا لثبوتها او علة لها كانت بالثبوت  
 او العدم والا توقفت على امر خارج ذاتها مستوفية على تلك الصفة  
 فكانت متوقفة على غيرها فلو كان حكمه وفيه نظروا في التوقف على  
 تلك الصفة لكونه مكملة ثم انهم قالوا هذا من حيث الاستعانة في  
 الاضافه عند عدم ثبوتها ولا بد ان يكون مع كل حادث في قبلا  
 وبعده واما انه لا محل له في الوجود لو صح ذلك لوجب اذا المستغنى  
 عن المحل لا محل فيه ولو وجب لا يفتقر الى المحل فلو كان حكمه وفيه نظر  
 الباب الثاني في صفاته تعالى فانها عالم واعتد  
 على ان قال مجرد وكل مجرد عالم بذاته وبسائر احوالها في منتهى  
 انك علمه بذاته فان العلم بسببه من العالم وانما علمه عروضا  
 للشيء الواحد وما به يكون فاعلا لذلك العلم وقابلا او قد تقدم  
 جوابها ومنهم من علم علمه بذاته دون الكلمات والالزام حصول  
 صورها في ذاته وازداد محال لا يمنع كونه موهوبا بالصفات ولا بها  
 غرمت فيه فليزم كثر غرمت هبة ذاتة ولان تلك الصفة ان لم يكن  
 كما لا يمت حصولها او ان كانت كذا لا زمت كذا لا يغير ما قضا  
 بذاته وجودا يعرف ما تقدم وحدث في الوجود بقصا في خطا في  
 ومنهم من اعلم علمه بالحوادث فان علمه كونه في الوجود اذا  
 خرج ان لم يتوحد كذا العلم كذا محلا للغير ولان في كذا حولا

120  
 في العلم بان العلم بان الشيء وجوده  
 علمه موجوده اذا وجد ضعيف في كونه تعالى في خلق العالم  
 كان كونه محله وعند خلقه كان عالما بانه حاتم في العلم ان لم يتوحد  
 ان يكون له صفة ما عمن الاخر في العلم به بانه سيرة في العلم ان لم يتوحد  
 على وجوده والعلم بانه وجد متوقف عليه فلا يكون له صفة ما عمن  
 الاخر في العلم ان لم يتوحد عليه ان اجب الوجود واجب من جميع  
 جهاته ولان العلم الذي في الوجود كان قديما لزم عدم القديم وان  
 كان حادثا كان لم يكن مسبوقا بغيره كان قبل ذلك جاهلا وان  
 كان لزم حوادث لا نهاية لها ولا تقدم ان الادراك الذي يكون  
 باله جسمانه تعالى عنه ولان العلم بوجوده هذه الاشياء يكون في كونه حادثا  
 في ذاته فلو كان مستقلا بغيره والجواب ان العلم اضافة وبغير  
 لافاقات لا يوجب في قبول الذات وقد تقدم بيان ان هذا الحاشي  
 في الجوهر الموجود الذي هو النفس والاشياء المستقلة بالامور الاضافه  
 فيها بالمبدء وقيل انه تعالى يعلم الحركات قبل وجودها على  
 كليتها ثم عند وجودها يعلمها على جزئياتها واما العلم بانه  
 اي شيء هو وجد وجب له وجوده ان عدمه يفضي الى انقلا في العلم به لا  
 وازداد في الخبر ولان العلم اضافة لا يوجد الا عند وجوده في الخبر  
 في حواله التوحد في الخبر والنقص يعلم بوجوده الاشياء قبل حدوثها  
 وقيل انه لا يعلم جميع المعلومات لان من جملة كونه عالما بها  
 وترتيب علوم غرمت هبة في كونه محتاجا الى سابقها فلو كان  
 هذا كونه معلوما في غير متناهية لامة واحدة بل مرار غرمت هبة



ولان ما لا غاية له لا يخرج عنه شي ولا يكون متميزا فلا يكون معاونا  
ولا يلزم ان يكون علوم غير متناهية او تعلقات غير متناهية  
وهو محال لان كل عدد يشيخ او يترق فهو متناه وال جواب ان اللان  
وجود علل ومعلولات لا اخر لها ولم تقم على سبابه بوهان العلم  
بالشي لا يتوقف على تمييز عن غير لان الحكم بالتمييز عن غير  
مسبق بتصوره فلا يتوقف تصور عليه وحدث الشفع  
والترتيد والعلل في كونه تعالى عالما ما شاهد من الحكمة  
في افعاله والبدية حاكه بان من كان كذلك كان عالما وعليه سوال  
وهو ان يقال انما اوجد العالم بواسطة وجوابه انه يجب كون تلك  
الواسطة عالما فيكون مدبر العالم عالما واحتمال الواسطة مسكول  
فيه فوجب سقوطه انه تعالى يريد قال الفلاس واجب الوجود  
لا يكون طالبا للشي من الكمالات لان طلب الحاصل والمنتهى محال  
فهو يمكن غير حاصل فكان محلا للغير فلا يكون يريد فان من  
قصدا الى ايجاد شي فان كان ذلك الاجاد له اولى من غيره كان  
سببا لمحمول تلك الاولوية ولما امتنع كونه يريد استلزامه  
الرجح غير مرجح فان قلت المطلب حصول الكمالات الغرض وال  
الاحسان فليعود الكلام في طلب الكمالات الخيرية ثم قالوا المعنى  
من كونه تعالى يريد كونه عالما بما يصدر عنه من كون ذلك الصادق  
خير اغرم من ذلك وليس من شرط المراد كونه بحيث يصح ان يريد  
فانه عتق ان لا يريد ما علم انه سيوجد ويريد ما علم انه لا يوجد  
ولان ترك الشواهد والعرض عند القائلين بوجوبها ينقض ما الى  
العمل

او الحاجة المحالين على الله تعالى فيكون محالا فيكونان فاجبت  
فعل بان كون الخي مستحيل ان لا يريد شي المعنى لا يتقدم  
في كونه يريد والجواب ان ترجيح القادر احد مقدوريه على  
الاخر جائز في كونه تعالى قادرا الموثق في الشئ ان صح ان لا يؤثر  
فيه فهو القادر ولا فاما الموصوفون بالباري موجبا لكان العالم  
قد بالكنة حلا في الفلاس المقتل لا العقل الاعلى امر لا بل  
من حتم او لا فيكون المقدور سابقا على كون القادر قادرا عليه  
فلو كان عتق بالقدرة لزم الدور وهو مستقور بعلمنا بما حدث  
ثم قالوا ان الله تعالى قادر فان القادر هو الذي لو شاء ان لا يفعل  
لا يفعل ولا يلزم منه صدق انه شاء ان لا يفعل لان صدق الشرطية لا يقتض  
صدق الجمل وهو عتق لفظي في غناية تعالى قالوا غناية تعالى علمه  
بانه كلف شي لم يكن نظام الوجود حتى يكون واقعا على الوجه لا بل  
سبب لفيضان ذلك النظام عنه فذلك العلم هو الغاية والقابلون  
لكونه تعالى محتارا ونعموا ان خلق المخلوق على الوجه لا يقع له هو الغاية  
فان الله تعالى فعل ونعموا انه بمعنى ان علمه الوجود لا شي الكون العلم  
بوجود الشئ تابع لوجوده فلو كان علم الوجوده لزم الدور بل العلم  
بالماهيات على الوجود العلم هو العلم الفعلي لا لولا العلم القادر  
بالماهيات امتنع ان يريد بها وحقيقته تعالى غير معلومة المعقول عندنا  
انه موجود غير مكنر ولا متحر ولا حال ولا محل وان مبدأ الكل علم بالملوك  
قادر على الممكنات الى غير ذلك من الصفات في القدر والمعلوم من مكن  
ان يكون مقولا على كثر ولعل الخلاف في انه تعالى هل يصح ان يرى



مع ان لا يتناقض على غير المباشرة على المقابلة بوجه الى ذلك  
 لانه تعالى قالوا الادراك التام للمدخل الكامل سبب <sup>للمعرفة</sup> وكلها  
 السبب في الاستيعاب وادراكه تعالى لذاته اولى الادراكات  
 لاكثر المدركات فكانت محبة لذاته والتداده بها اتم حجة  
 احصاء صفاته تعالى قالوا صفاته اسلمية لقولنا ليس بحسب او  
 اضافته لقولنا مبدا او مركب منها كانه الاول فانه الذي لا يكون حسي  
 بغيره ويكون سابقا على غيره والمركب فانه الذي يكون عالما بانفسه  
 ولا يكون متافيا وزعموا ان كونه تعالى عقلا وعاقلا ومحمولا  
 امر لبي لا زعمان عن سلب الملائكة وهو من العجائب لانهم يجعلون  
 العلم عيانا عن حصول صورة العلوم للعالم وجعلوا ان سلبها  
 طئي اسماء تعالى الاسم انما يوضع للعلوم ويستعمل مع العالم بذلك  
 الموضوع ونحن لا نعلم من اسمته حقيقة ولا بعينه فلم يكن له اعيننا  
 لذلك قالوا لا اسم لتعالى فان ذكر واحد من الاسماء التي تعلمها  
 لم يكن كونه مقولا على اثرها على الجمع او البعد فلا يكون له من حيث هو اسم  
 ثم يقول اسم كل شيء اما ان يكون عليه او على جزء منه او على امر خارج عن  
 والاول مرتين والثاني في حق تعالى محال والثالث اما صفة سلبية او اضافية  
 او حقيقية او سلبية مع اضافية او حقيقية او اضافية مع حقيقة او سلبية  
 مع اضافية وحقيقة والحكم انكرها الصفة الحقيقية <sup>الثالث</sup>  
 في انما اتعالى فالكيفية صدور الفعل عنه قالوا الصلة لبراهمه  
 عقل محض فلو لم يصدر عن العقل الاول الا واحد وهكذا لم يوجد  
 الا في سلسلة العلوية المعنوية وهو ضروري للطلان في غير الصلة

122 عنه اكثر من واحد والسطح لا يصدر عنه الا واحد  
 فالصنادير الاول مركب ثم ذلك التركيب له لا يكون من  
 ذاته لانه بسيط ولا من الباري لانه لا يصدر عنه  
 الا واحد بل بعضه من الباري وبعضه من ذاته  
 فالذي من ذاته الا مكان والذي من الباري الوجود  
 فحذين الا اعتبارين يكون عليه للمعلولين وقد ثبت  
 ان لكل فلك مبدا وهو عقل محض والعقل اشرف من  
 الجسم واشرف الجهتين المذكورتين الوجود فهو علة  
 لعقل آخر وامكانه عليه للفلك ولا مضي وعلى هذا الترتيب  
 يصدر عن كل عقل وفلك الى العقل الفعال الذي هو  
 مدير عالم الكون والفساد واعلم انهم يجعلون تارة  
 امكان العقل الاول ووجوده لعقل وفلك وتارة يجعلون  
 عقله لا مكانه ووجوده عليه لعقل وفلك وايضا يجعلون  
 كرة العقل الاول من ثلاثة اوجه امكانه ووجوده ووجوه  
 بغيره ليصير اساد حرم الفلك وعقله ونفسه اليه  
 وتارة يجعلونه اربعة امكانه ووجوده ووجوه بالغير  
 وعلمين بذلك الغير وهو صسط ثم ان الامكان عدتي  
 فلا يكون علة لامر وجودي فامكان الفلك الا عظم  
 علة لوجوده وانه لازم له وما يكون لازمة لوجود  
 اسعوى عن الغير وايضا امكان العقل كان عدمتيا  
 امتنع كونه علة لوجود الفلك وان كان وجوديا و



وواجبا لذاته افتقر الواجب لذاته الى الممكن وان ممكنا  
 ولا علة له كان الممكن غنيا عن العلة وان كان له  
 علة ما ب ماهية الممكن فيكون السبق قبل وجوده علة  
 لوجوده وان كان واجب الوجود فقد صدر عنه  
 اكثر من واحد فان قلت نحن نحمل عقله لوجوده  
 ولا مكانه علة لوجود عقل وفلك قلت عقله لوجوده  
 ولا مكانه غيرهما والا لزم المح والكل فيه كما فيهما  
 وايضا ليس الفلك موجودا واحدا انه مركب من الهيولى  
 والصورة فالحسية والفلكية والنفس الحساسة  
 والناطقة ولحسم الفلك اعراض من الكل والامن ومن  
 وان يعمل وان يعمل فاسياده هذه الى خمسة  
 او ثلث او اربع سائر اسنادا من واحد الى واحد  
 منها وايضا العقل الفعال سبط وهو علة لجميع  
 الكوادر التي في هذا العالم وجوابهم انه انما يصدر  
 عنه الوجود وهو امر واحد والاصناف لاصناف  
 المسعد وحق يجوز ان يكون الصادر من الاول  
 هو الوجود واصناف الاسماء لاصناف المستعد  
 وحدث ما سبه الاسرف للاسرف عطائي وايضا  
 لو وجب في امكان العقل الاول ووجوده ان  
 يكون مبداء لعقل وعقل وحب في امكان كل  
 عقل ووجوده ذلك فلا يحصر العقل والا فلا

ثم قالوا الاسطقسات مركبة من مادة وصوره مائة  
 وصوره مائة وعلله المادة العقل الاخر وصوره  
 الصورة عنه مسروطة سرط حادث وهو ان  
 بصرفه لها اولى من قول صدوها وذلك  
 بسب حركه سرمدية وهرا حركه السماوية فاذا  
 تم الاسعداد فاض المستعد له قال الامام هذا  
 هو الا لى باصولهم وان ذكروه على وجه  
 اخر واعلم انهم وقعوا في هذه الطلمات لا اعتقا  
 اى الواحد لا يصدر عنه الا الواحد وقد عرفت  
 ضعف دليلهم فيه فالاولى ان يقال عرفنا على  
 القول بالموح ان الممكنات الدائم صادرة عنه  
 والحواث بسوط الحركات العقلية المقعدة لا  
 لا استعدادات المواد العنصرية المالى في حدوث  
 العالم المسهورى حدوث الاحسام ان كل جسم  
 لا يحلوا عن الكوادر وهي الحاس وعدم الحاس  
 المسحاب بالاحصاء والافتراق وهما حادثان  
 اذ يصح العدم على كل واحد منهما وما يصح العدم  
 عليه لا يكون قد عاين الا قول ان اجتماع الجسم  
 لو كان واحدا فاما الذات الجسم او محله او المحال  
 فيه اولا لذلك وقد قدم في باب اثبات الصانع  
 ما يدل عليه على ابطال هذه الاقسام ففى انه ليس  
 بواجب والعدم لا يصح عليه العدم فانه ان كان



واجبا او ممكنا موفرة موجب لذاته لا سوف  
تأثيره فيه على شرط حادث حصل المط وان توقف  
عليه عاد الكلام فيه ولزم جوادث لانهاية  
لها وسيبطله وان كان الموتر محتارا ومول المختار  
محدث فنثبت ان كل ما يصح العدم فهو محدث  
فنثبت ان كل جسم لا يحج عن الحوادث ومالا يخلو  
عن الحوادث فهو حادث والا لزم حوادث  
لا اول لها وقد ابطالناه في باب الرمان احتجوا  
بانه لو كان الموتر في العالم ازليا كان العالم ازليا  
لما عدم لكن المعدم حق وبان كل حادث مسبوق  
بمادة ازلية لما مر في باب الامكان والمادة لا ينفك  
عن الجسميه لما مر في باب الهيولى وبالوجوه  
المذكورة في باب قدم الزمان قال الامام الاستقصاء  
في هذه المسئلة في النهاية الثالث في افعال العبد  
واقعه بفيضه انه بعد ما درسه لو كانت صالحة للصديق  
فصدها بحدها بدلا عن الاخر ان لم سوفف على  
مرجح يرجح الممكن لا المرجح وان توقف لم يكن  
ذلك المرجح من العبد ولا عاد الكلام بل من الله  
تعالى وح يجب صدور ذلك الاثر عند ذلك  
المرجح والا حرج عن التساوي ولم يندبه الى  
حد الوجوب وقد تقدم بطلانه وح يلزم  
الجبر فان قلت فما الفائدة في الثواب والعقاب

124 والامر والنهي وادبا احد من انفسنا انا صي سنا  
فعلمنا وبركنا قلت الثواب والعقاب ايضا بالقدر  
ومسنا مسنده الى امرنا وادبا مع مسنه الترك  
سبحل العقل والامر بانا احد من انفسنا انا حال  
ما ريد البرك اراده حادثه لا عكسا مع تلك الا  
الاراده العقل الرابع في بيان كعبه دخول السر  
في فصائه تعالى وان الحركه غالب فالو الحركه وجوه  
والشر عدم وهو كبح لفضلي فانه ان عني بالسر  
عدم ما من شأنه ان يكون موجودا كان عدميا  
وان عني به الالم او ما يودي اليه كان وجوديا  
واعا اراد بالسر في الاكرهه اسم قالوا السى اما  
خير محض او شر محض او خير من وجهه وشر من  
وجهه والا لى هو الذى لا يصح عليه العدم  
ولا على شئ من صفاته وهو واجب الوجود  
لداته من جميع جهاته والى محال لانه من  
حيث هو موجود لا يكون سرا والى اما  
ان يكون الوجهان سواء لو الحركه غالب او الشر  
غالب والى كبح وجوده لا ترك الحركه الكثير  
لاجل الشر القليل سر كثير ولا سقاء بدل على ان  
ما سوى الله تعالى من الموحود الحركه غالب  
اما المعارفات كالعقول والمفوس فلا شك



والأفلاك كذلك لعددها عن قبول العدم و  
 الحرق والالتيام والعري الكواهر والكفص  
 المسعر وأما العناصر فالحرف فيها غالب لأن  
 المرض وإن كان كثيرا فالصحة أكثر والألم وإن  
 كان كثيرا فاللذة أكثر وإنما لم يحل الحرق عن الشر  
 لأمساعه فإن النار حادة لما فيها من المنافع  
 ولا يمكن أن لا يكون حرمة لمصر الكيوان و  
 وهو شر قال الأما يليق هذا البحث بالفلاسفة  
 فإنه تعالى موجب بالذات فالقول بأنه لم  
 لم فعل الخير دون السر لم سوجه على الموجب  
 ثم لا بد في كون واجب الوجود حرا حصا ببيان  
 استحالة الشر عليه بالبرهان وما فعلوا ذلك  
 بل معوانته ولا نهم أمساع العر على الأفلاك  
 سم لا بد من نفي الألم عنها ولا سم إن الحرق غالب  
 على العناصر لأن الخير إذا كان عبادة عن اللذة  
 ومن الناس من نفي اللذة أصلا ورغم أن  
 معناها زوال الألم فليس هناك إلا الألم وزواله  
 والألم ليس بخير وزواله عدى فلا يكون  
 خيرا وبعضهم احتال وحدثوا است اللذة  
 فيها من غير زوال الألم وفيها محال للاحتقال

وهي

وهي أيضا صور نادرة وح لا سر ر علي الجربل 125  
 الغالب أما الألم أو دفعه واللذة نادرة وأما القسم  
 الأول وهو أن يكون الحرق والسر سواء خلعه  
 أما سعه أو عبت وأما أمساع تحريدا الحرق عن السر  
 فهو بناء على نفي المختار فإنه بعدد على أن محل الح  
 الجسم أو الاحتيج إلى الانتفاع به حارا أو اضرار  
 بحسب سادى به عر حار واعلم أن الأخلاص عن  
 هذه الشبهات إلا أن يقول أما بالموح وأما  
 بالمحار مع نفي الحسن والقبح العقليين فإنه  
 تعالى لا يسئل عما يفعل وهو الحق

وعند هذا الختم الكتاب

بحمد الله وحسن ثو

توفيقه وهو

الموفق وصلى

الله على

محمد

واله

دمج

أجيب



بسم الله الرحمن الرحيم

سورة المدثر

بسم الله الرحمن الرحيم  
السلام عليكم والدينا  
بفضلنا وإني على اليقين  
وعاقر

اصنام الوجود به عقلا خير محض  
وشر محض وخير وشر والخير والشر  
فالحير هو الواجب والشر هو الخا  
والخير والشر هو الملوك والمندوب  
والخير والشر هو الباطن والشر هو الظاهر  
جبراً فهو ملك الصغائر انزع عن الصغائر  
كان جبراً فاعلم انما هو جبراً  
بالصور ومنعك عن افعا اذ اشرافه  
بالصور واسان الصغائر ومنعك عن افعا  
والشر هو جبراً به بالصغائر انزع عن الصغائر

ابن جرير الطبري